جامعة محـــمد خيــضر – بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المـــــوضوع

مسار التسوية السياسية للأزمة اليمنية بين معوقات الداخل و تحديات البيئة الخارجية

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالبة:

فطيمة جوامع

إشراف الأستاذ:

أ- حمدان محمد الطيب

الـسنة الجامعية

2017/2016

شكر و تقدير

احمد الله تعالى و اشكره شكرا عظيما يليق بمقام التعظيم و الاجلال ، على توفيقه لي لانجاز هذا البحث.

أتقدم بجزيل الشكر و فائق الاحترام و التقدير للاستاذ المشرف

«حمـــدان مُحَّد الطيـــب »

الذي اعانني بدعمه المادي و المعنوي و بما قدمه لي من نصائح و ارشادات قيمة ، و على تحمله اعباء الاشراف على هذه المذكرة فكل معاني الشكر و الامتنان لك استاذي الفاضل.

الشكر و التقدير الى كل من أعانوني في انجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

فطيـــمة

اهداء

اهــدي هذا العمل المتواضع

الى من قال الله تعالى فيهما:«وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ».

الى رمز العطاء و القوة "امي الغالية"

الى قرة عيني و حبيب قلبي" ابي الغالي"

جزاهما الله عني كل خير

الى من قاسموني افراحي و احزاني ، الى اخوتي و اخواتي ، ازواجهم و زوجاتهم

الى أبناء اخوتي و اخواتي

الى كل اصدقائي و زملائي و زميلاتي

الى اساتذتي الذين اناروا لي درب العلم

الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

فطيمــة

الملخـص

انطلـقت الاحتجاجات الشعبية في اليمن مع مطلع عام 2011 ، للمطالبة بتغيير النظام الحاكم آنذاك ، تمت بمشاركة العـــديد من المكونات أهمها فئة الشباب ، و احزاب اللقاء المشترك ، و على الرغم من المحاولات العديدة لقمعها ، الا أنها تواصـــلت الى غـــاية عزل الرئيس علي عبد الله صالح من منصبه بناءا على بنود المبادرة الخليجية، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة للاصـــلاح السياسي و لارساء أسس دولة ديمقراطية مدنية ، يحكمها القانون اعتمادا على الجهود الدولية و الاقليمية من اجـــل ايجاد حل توافقـــي يرضي كل الاطراف المتنازعة في الداخل ، فبرز ما يسمى بمؤتمر الحـــوار الوطنـــي الشامل ، و الذي استطاع أن يلم بمختلف عناصر الاختلاف ، لينتهي باصدار وثيقة المؤتمر ، و التي باتت تعتـــبر من مرتكزات التسوية السياسية في اليمن ، الا أنه لم يشاء لها أن تخرج الى ارض الواقع ، مع التطورات اللاحـقة التي ادخلت البلاد في فوضى عارمة ، فمع نهاية العام 2014 اعلن عن الانقلاب الحوثي ضد الحكـــومة الشرعية التـــي يترأسها عبد ربه منصور هادي.

اعتبر الانقلاب الحوثـــي المنعرج الاهم خلال هذه الازمـــة ، فقد غير مسارتها الى منحى اخر تماما لتتحول الاوضاع الى اسوء مما كانت عليه ، فأصبحت اليمن أمام تحديات جديدة ، و اكثر حدة ،بعد انعكاس الاوضاع الامنية و السياسية على المستوى الاقتصادي و الاجتـــماعي ، الذي بات يـــعاني التقهقر و التدهور بشكل اكبر مما عليه قبل الازمة ، اضافة الى القضية الجنوبية.

و في سياق اخر ، يواجه اليمن خطر انتشار عناصر التنظيمات الارهابية على اراضيه ، بفعل الانفلات الامني الذي تشهده البلاد و خاصة بعد وصول الحوثيين الى الحكم ، و مما زاد من تعقيد مسارات التسـوية كذلك ، التدخلات الخارجية ، و ابرزها التدخل السعودي من خلال تشكيل تحالف عربي في ظل ما يسمى بعاصفة الحزم ، و الذي قادته ضد حركة انصار الله (الحوثيين) ، مما ادى الى فشـل العديد من المبـادرات الرامية الى التهدئة السلمية.

تأزم الوضع في اليمن ، جعله مطمـــع لكثير من الاطراف الخارجية ، و التي دفعت بهم الى التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال هذه الازمة ، مما اثر على علاقاتها الخارجية سواء على المستوى الاقليمـي أو على المستوى الدولي ، مما جعل الراهن ينبؤ بمستقبل اخر لهاته العلاقات ، و خاصة مع بروز الفاعليين الجديين روسيا و ايران على الساحة.

Abstract

Popular protests in yemen began in early 2011, to demand a change of ruling regime at the time , with the participation of many comonents, the most importent which was youth and the joint meeting parties,and despite the numerous attempts to suppress them ,but it continued to isolate the president **Ali Abdallah Saleh** from his post , based on the provisions of the gulf initiative , to enter the country in the new stage , for political reform and to lay the foundations for a democratic, civil state governed by law , relying on regional and international efforts to find a consenual solution , that satisfies all parties to the confilt at hom , the so – called comprehensive national dialogue conferenc with issuing the conference document. Which is one of the pillars of process of political settlement in yemen , however , he did not want it to come to the ground into chaos, and by the end of 2014 announced the houthi's coup against the government headed by **Abd Rabbo Mansour Hadi** , this event which changed the tracks of the crisis in yemen , the situation is worse than it was .

Yemen has become a new challange , and more acute after the reflecyion of the security and political situation on the economic and deterioration more than i twas before the crise, which southerm issue on the one hand and terrorist organizations that threaten to spread more of its elements within yemeni territory ,add the most prominent of these is the saudi intervention in the arab cooperation

in the so-called elhazam storm Which is being fought between the arab coalition forces and the anaser allah movement. Which has increased the compexity of the peaceful settlement of tracks, especially after many of the initiatives that have provided for this failure , this sitution has made yemen ambition for many foreign relations both on the level yemen ambition for many foreign relations ,both on the international level or regional level , making the current foretells the future of another these circumstances the relations,especialy with the emergence of actors, Russie, Iran.

مقـــدمة

حظي موضـــوع الازمة اليمنية باهتمام اقليمي ودولي ، لما انجر عنه من تبعات وتحـولات استراتيـجية ذات طبيـعة سياسية و أمنية مست الشأن الداخلي لدولة اليمن، خاصـــة بعد سقوط نظام علي عبد الله صالح الذي كان نتيجة للسياسة التي انتهـجها هذا الاخير ، و لم تكن بمسـتوى طموحات وتطلعات شعبه،و من هنا اندلعت الثورة اليمنية ضد هذا النظام على غرار الثورات التي شهدتها العديد من الدول العربية و التي اطلق عليها تسمية الربيع العربي ،و التي افضت الى التغيير على مستوى الانظمة الحاكمة التي ارسيت على مدى خمسين عاما الماضية و التي كانت تتحكم في مسارات الاوضاع في العالم العربي و مألاتها .

كانت الاحتجاجات اليمنية تطالب بتغيير واقع الحياة السياسية ، من خلال ايجاد سلطة سياسية جديدة تكون قادرة على ضبط الشأن اليـمني، و تسمح بوضع استراتيجية امنية و سياسية و اقتصـــادية تحـــظى بـــقبول جميع المـــكونات المجتـمعية في البلاد ،انطـــلاقا من البيئة الداخـــلية لليمن و التي تعاني من الهشاشة نتيجة لموارده الضـــئيلة ، و الصراعات الســـياسية و الـمذهبية، تلـك التي كانت تدور بين الحـوثيين وخصومهم و التي مثلت صراعا مذهبيا مســـلحا ضد الدولة منذ نهاية التسـعينات ،وكـــذا تـــردي الاوضـــاع الاقتصادية و الاجتماعية، كل هذا جعل من اليمن بؤرة للصراع الداخلي و حتى الخارجي.

فقد انعكست هاته الازمة على عـلاقات اليمن مع البيئات الســـياسية في النظـــام الاقليمـــي في الـشرق الاوسط بصفة عامة، و الخليج العربي بصفة خاصة، كون اليمـن يمـتلك موقع جغرافي يجعله مصـــدر تأثير و ثقل تدور حوله المنطـــقة و الذي يمكن أن يؤثر في المجال الخارجي و ليـس فقـــط على المـــجال الداخلي و يعتبره كثيرا من المحللين أحد مصـــادر التهديد التي تواجه أقطار الخلـيج العربي، و لمـواجهة هذا التهديد يلقى على عاتق هذه الدول مسؤولية مساعدة اليمن من اجل الخـــروج من ازمته السياســـية و الاقتصـــادية و اعتبار أمنه مسألة تتعدى الشأن الداخـــلي و هو ما افضى الى تقديم جملة من المبادرات في هذا الشأن بهدف التسوية السياسية لهاتـــه الازمة والتي اخذت مسارات متباينة.

و تعتبر الازمة الـــراهنة من اخطر الازمات التي يواجهـــها اليمن ، لانـــطوائها على ابعادا مختلفـــة تتسم بالتعقيد و التشابك فيما بينها ، و خاصة البعد الإقليمي الذي يعد المتغير الاخطر فقد زاد من تعـــقيد الاوضاع في الداخل .

- اشكالية البحث :

ان التـــطورات التي اثـــارتها الأزمة اليمـــنية على المستويـــين الداخلي و الخارجي ، يجـــعل دراستـــها و تحـــليلها و التعـــرف على تداعياتها المستقبلية امرا مـــهما على صـعيد البحث العلمي ، بـــهدف استنـــباط الدروس و العـبر من واقع اليمـــن ،والبحث في مستـــقبله السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، بخاصـــة أن

الازمـــة افرزت فاعلـيين جـدد مؤثرين في توجيه مـساراتها ، الى جانـــب الوجوه التقليدية من داخل اليمن و خارجه ،و التي لعبت ادوار مهمة من جل التسوية السياسية لهاته الازمة و التي تواجه تحديات استـراتيجية على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

و من هذا المنطلق كانت اشكالية الدراسة كالتالي:

ما طبيعة مسارات التسوية السياسية للازمة اليمنية في ظل المعوقات الداخلية و التحديات الخارجية ؟

و تتفرع عن هاته الاشكالية عدة تساؤلات هي:

1- هل يمكن للبعد التاريخي أن يؤثر على المسارات الراهنة للأزمة اليمنية ؟

2 – هل الاعتبارات الطائفية و القبلية هي العامل الحاسم في تازم الوضع باليمن ؟

3- ما هي التوجهات المستقبلية للعلاقات اليمنية مع القوى الدولية و الاقليمية في ظل التطورات الراهنة ؟

- الفرضيات :

و للإجابة عن اشكالية هذا البحث ، يمكن الانطلاق من مجموعة من الفرضيات و هي:

1- تازم الوضع في اليمن سببه عوامل داخلية محضة (اثنية وقبلية وتاريخية).

2- الأطراف و العوامل الخارجية هي العامل المعيق للحل في الازمة اليمينة .

- منـــهج البحث:

استدعت طبيعة الموضوع استخدام ثلاثة مناهج ، نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة :

- **المنهـــج التاريخي :** يقوم على استقراء الظاهرة السياسية ، لانها ليست وليدة البيئة الانـــية ، و انـــما تمتد بجذورها الى فترات زمنية ماضية ، و هذا ما يساعدنا على تقديم عرض للأصول التاريخية للازمة اليمنـــية الراهنة ، من خلال التطرق الى محطات هامة من التاريخ الحديث لليمن ، و التي كان لها تأثير مباشـــر على ما يشهده اليوم .

- **المـــنهج التحليلي :** في تحليل الازمة اليمينة من خلال تتبع مساراتها، و تطـــوراتها و خاصة فيـــما يخص مسارات التسوية و مـعوقاتها.

- **المنهج الاســـتقرائي :** فتم اعتـــماده لمحاولة تـــقديم قـــراءات مستقبلية للعلاقات الخارجية لليمن انطلاقا من المعطيات الراهنة.

- أسباب الدراسة:

أما عن مبررات الاهـــتمام بهذه الدراسة فتعود الى دوافع ذاتية و اخرى موضـــوعية يمـــكن توضيحها من خلال العنصرين التاليين:

1 - الاسباب الذاتية :

رغبتي الخاصة في تقديم بحث جامع حول هذا الموضوع من خلال محاولة البحث عن العوامـــل الداخلية

و الخارجية التي لها دور في الازمة اليمنية نظرا لاكتفاء الدراسات أو البحوث المتعلقة اليمن بالتركيز على واحد من هاته العوامـل الداخلية كـتأثير حركة الحوثين في اليمن ،أو الخارجية كالعلاقات اليمنية الخليجية.

2- الاسباب الموضوعية :

الازمة اليمنية من مواضـيع الساعة و حدث يمتاز بالتغيير والحركية من حيث المتـغيرات و الاطــراف الامـر الذي يجعلها ميدانا خصبا للدراســة و البحث،من اجل استكشاف المحاور الاساسية في تحليله انطلاقا من المستجدات التي يحملها .

- أهمية الدراسة :

- ان اهــمية الموضوع الذي نحن بصـدد دراسته تـنبع من قــيمة الدراسة النظرية من خلال البحـث في دور المحددات الداخـلية و الخارجية في حل النزاعات الدولية.

- التغيرات في الداخل اليمني تنبؤ ببداية حقبة تاريخية جديــدة ليست في الداخل فقط ، و انما حـتى عـلى مستوى المنطقة ، و هو ما يؤكد اهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ، بسبب التـحولات في الــسياسة الخارجية اليمنية ،و علاقاته بدول الخليج و ايران بشكل خاص ، و كذلك علاقاته بالقوى الدولية الكـبرى.

- البحث في حجم تأثير الازمة اليمنية في المنطقة على مستوى الامن الاقليمي في الفترة الراهنة يزيد من اهمية الدراسة.

- الدراسات السابقة :

ان مجموع الدراســات الســابقة المقدمة حول هذا الموضوع ، اشتملت على مقالات تشتمل على جزئيات متفرقة عن ابعاد الازمة اليمنية ، فبعض ارتكزت على المحددات الداخلية ، مثل كتاب **الحوثيون: الظاهرة الحوثية دراسة منهجية شاملة،(طبيعة النشأة و التكوين – عوامـل الظــهور و جدلــية العلاقة بالخارج- مشاهد المستقبل)** ، للمؤلف أحمد محمد الدغشي ، هدفت هذه الدراسة الى البحث في اصول الحركة الحوثية كظاهرة ، و مراحل تأسيسها و ايديولوجيتها ، و كذا مصالحها و اهدافها في اليمن . من اجل تـقديم تصــور مستقبلي لهذه الظاهرة .

و قد استطعنا الحصول كذلك على دراسة وحيدة المتعلقة بالأزمة اليمنية الراهنة مقدمــة في كــتاب يجمل مجموعة من المقالات التي قدمها بعض الباحثيين في ندوة متخصصة عن الثورة اليمنية من خـلال الـمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، و جاء الكتاب تحت عنوان **الثورة اليمنية الخلفية و الأفاق،** تــحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي ، و كان فيها اشارة على موضوعنا انطلاقا من الخلفية التاريخـية ووصــولا الى انفجار الازمة ، وتطرق الى اهم أطرافها في الداخل و الخارج ، و لكن صدر هذا المؤلف بتـاريخ أكتــوبر 2012، و بالتالي لم يتطرق الا لمرحلة بسيطة من هذه الازمة ، مما دفعنا الى تدارك هذا النقـص بالاعتماد على بعض المقالات الموجودة في دوريات و مجلات مختلفة هذا الى جانـب الاعتماد على بـعض المقالات الالكترونية الاكاديمية ، و التي كانت متنوعة بين دراسات عربية و اجنبية لتكون دراستنا اكثر علمية.

- صعوبات البحث:

اعترضـــت الدراســة عدة صـــعوبات ابرزها ،حـــداثة الـموضوع و قلة المـراجع المتخصصة في هذا الموضوع ،خصوصا الدراسات الاكاديمية، اذ نجد كثيرا من المراجع ذات طابع صحفي ، وخاصة الموجودة على مواقع الإنترنت، و هذا ما استدعى من الباحث البحث المضني من أجل جمع الـمادة العلـــمية لتحلـيل الموضـــوع و تقديم بحث في المستوى المطلوب، وكـذا الطبيعة المعقدة لمسارات الازمة.

- تقسيم الدراسة:

و للاجابة عن الاشكالية المطروحة و التحقق من الفرضيات ، قسمنا البحث الى اربعة فصول :

أما **الفصل الاول** فتعرضنا من خلاله الى البعد التاريخي لهاته الازمة ، فتضمن المبحث الاول مسار تشكل الدولة الموحدة في اليمن ،من خلال التركيز على ثلاثة مراحل تاريخية مهمة في بناء الدولة الحديثة ووضع أسس النظام الجمهوري في اليمن . و تطرقنا في المبحث الثاني الى البنية السياســـية و الاقتصـــادية و كذا الاجتماعية لدولة اليمن في ظل تلك المرحلة، من اجل ابـــراز اهم الســـمات التي تمـــيز دولة اليـمن ، و مرتكاته الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام.

و خصص **الفصل الثاني** لدراسة الواقع الراهن للازمة اليمنية ، و تضمن المبحث الاول توصيف عام لهاته الازمة و تطوراتها ، أما المبحث الثاني فانطوى على اهم مسارات التسوية السياسية التي عرفها اليمن و منذ انطلاق الاحتجاجات لعام 2011 . ، و التي كانت في مواجهة جملة من التحديات منها الداخلية و اخرى خارجية و التي حاولنا عرضنا بشكل مجمل ضمن المبحث الثاني من هذا الفصل .

و قد اعتمدنا **الفصل الثالث** من هذه الدراسة من اجل توضيح تلك التحديات و انعاكاساتها على الازمة اليمنية ضمن مبحثيين ، فكانت البداية مع التحديات الداخلية ، و تطرقنا في المبحث الثاني الى التـــحديات الخارجية و التي تنطلق من الاهمية الجيوسياسية لدولة اليمن .

و في الاخير كانت محاولة لاستقراء مستقبل العلاقات الخارجية لليمن ، من خلال **الفصل الرابع** الذي تعرضنا فيه الى العلاقات اليمنية مع القوى الدولية الكبرى ضمن المبحث الاول ، و التوجهات المستقبلية للعلاقات الخارجية لدولة اليمن مع القوى الاقليمية من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل ، ارتكازا على العلاقات مع السعودية و ايران كأهم فاعليين في الازمة الراهنة لليمن .

الفصل الاول
السياقات التاريخية لنشأة الدولة في اليمن

تجسد تشكل الدولة اليمنية الكبرى في ثلاث مراحل (معين ، سبأ، حمير)، و ما عدا ذلك كانت تنشأ دويلات و إمارات صغيرة تتصارع في ما بينها، وهو يجعل التاريخ اليمني يتسم بالخصوصية نتيجة للتباين الحضاري الذي صنعته الحضارات القديمة و منها عاد و ثمود و الأحقاف و سبأ التي شكلت شواهد حضارية لعراقة التاريخ اليمني و هو ما دفع ببعض المؤرخين الى تسميتها بمهد الحضارات ، هذا من ناحية ، و التناقض الفكري و العرقي من ناحية أخرى، هذه الاسس التي ساهمت في رسم ملامح الدولة اليمنية المعاصرة بمختلف أبعادها، وخاصة في ظل التاريخ الحديث نتيجة لتأثره بنظامي الإمامة من جهة ، و الاستعمار من جهة أخرى .

تعد مرحلة الانقسام من الحقب التاريخية الهامة لليمن لما عرفه من انقسامات فكرية و ثقافية ، اقتداءا بالاحتلال العثماني و البريطاني. و يكمن عنصر الأهمية هنا في صعوبة ادراك و فهم طبيعة الحياة السياسية و الاجتماعية على حد سواء لليمن دون التطرق الى هاته المرحلة التي تزامن فيها التواجد العثماني ، و التواجد البريطاني على الأراضي اليمنية و مسألة الانقسام التي شهدها اليمن قبل تاريخ الوحدة عام 1990م، و تبعات هذا الحدث على اليمن كنظام من جهة ، و كمجتمع من جهة أخرى.و بروز ما يسمى باليمن الشمالي و اليمن الجنوبي، ووقوفا على مظاهر الصراع السياسي و الثورات التي عرفها اليمن بعد الاستقلال عن الاحتلالين السابق ذكرهما ، و سيطرة الأئمة على الحكم .

أفضت مرحلة حكم الائمة في اليمن الى محاولات انقلاب عدة شهدها النظام آنذاك ، فقد وقعت محاولتان للانقلاب كانت الاولى عام 1948 م ، و الثانية عام 1955 م ، ضد الحكم السياسي و الاجتماعي التقليدي في اليمن ، و لكن كان مصيرهما الفشل ، و جاءت محاولة عام 1962 يوم 26 سبتمبر ،و التي افضت الى قيام الجمهورية اليمنية ، و التي اعلن عنها نتيجة لهذا الانقلاب العسكري منهية بذلك الملكية و الحكم الفردي في اليمن.و في محاولة لابراز أهم سمات هذا النظام بالتركيز على البنية السياسية بمختلف مكوناتها، و خاصة في ظل حكم الرئيس الأسبق لدولة اليمن علي عبد الله صالح.

وفي نفس السياق ، استوجب البحث في بنية الاقتصاد اليمني و كذا البنية الاجتماعية و بالتركيز على العامل القبلي لاعتباره عامل محوري في الحياة السياسية لليمن، و الجانبان الاقتصادي و الاجتماعي لاعتبارهما العاملان الاهم في تحريك الاحداث التاريخية في العالم بصفة عامة ،و الدول العربية بصفة خاصة ، مثال ذلك الثورات العربية المطالبة بالتغيير في عام 2011، و التي كانت اليمن إحداها ، و بالتركيز على كل هاته العناصر يمكن للباحث تقديم صورة شاملة حول الخلفية التاريخية بأبعادها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للازمة اليمنية الراهنة.

المبحث الأول: مسار تشكل الدولة في اليمن

المطلب الأول: اعلان النظام الجمهوري في اليمن.

تعرض اليمن للاحتلال العثماني خلال مرحلتين (1538م- 1635م)، و الثانية خلال الفترة ما بين (1848- 1918م) ، و تعرض الجزء الجنوبي للاحتلال البريطاني خلال الفترة ما بين (1839- 1967م). [1]

و هو ما أدى الى الانقسام الجغرافي في اليمن و بروز ما يسمى باليمن الجنوبي تحت الحكم البريطاني ،و اليمن الشمالي تحت الحكم العثماني، هذا الاخير الذي **منح الاستقلال الجزئي لليمن خلال فترة الإمامة يحي بموجب معاهدة دان عام 1911م**. [2]

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ، تراجعت مكانة الدولة العثمانية في الساحة الدولية، الامر الذي اجبرها على ترك ممتلكاتها على مستوى المنطقة العربية، و منح الاستقلال الكلي لليمن عام 1918م انذاك بتسليم زمام الحكم الى الامام يحي .

دخل الإمام يحي صنعاء معلنا قيام المملكة المتوكلية اليمنية، و الذي سعى الى توحيد أجزاء اليمن تحت راية الإمامة الزيدية وهو النظام الذي حكم اليمن لأكثر من ألف عام ، بدأ بحكم الامام المهدي يحي حفيد القاسم الرسي في العام 898 م، استمد الأئمة سلطاتهم الدينية و الدنيوية من وضعهم المميز على أنهم أحفاد النبي محمد صل الله عليه و سلم والقيادات الروحية لطائفة الزيدية الشيعية التي تعتبر أكثر المذاهب الشيعية اعتدالا ، و يحملون اسم الإمام زايد من سلالة الحسين بن علي الذي استشهد عام 740م.

كانت المملكة اليمنية المتوكلية تعيش في عزلة منذ قيامها، فعاشت بعيدا عن التيارات الحضارية و السياسية العالمية ، فاشتهرت بالتخلف و الجمود ، و أنها تعيش في حالة بدائية متأخرة ، رغم أهميتها الاستراتيجية و التاريخية و ثرواتها الطبيعية، فالبرغم من المعطيات الجغرافية و التاريخية و حتى الطبيعية التي تتمتع بها دولة اليمن ، الا أن العائق السياسي حال دون تحقيق المطالب الشعبية في الاتصال بالعالم الخارجي نتيجة للسياسة المنعزلة التي انتهجها الامام يحي،وهو ما اعكس على مختلف مجالات

---

[1] – عبد الوهاب محمد الروحاني،**اليمن خصوصية الحكم و الوحدة دراسة تحليلية**.ط 2، عمان ، دار زهران للنشر، 2010، ص 23.

[2]– أحمد عبيد بن دغر ،**اليمن تحت حكم الامام أحمد 1948 – 1962**. القاهرة، مكتبة مدبولي للنشر، 2005،ص 16.

3– سيد مصطفى سالم ، **تكوين اليمن الحديث : اليمن و الامام يحي 1904 – 1948** . ط 4، القاهرة ، دار الامين للنشر و التوزيع ، 1993 ، ص 21.

الحياة و انتـشار الجـهل و الفقر، **فبدأت الحركة ضد حكمه منذ عام 1930م، ممـا ارغمه على توقيع بعض معاهـدات التـجارة و الصـداقة مع بعـض الحكـومات و المحافظـة على الاتصال بالسياسات الدولية و العـربية و الانضـمام الى الامـم المتـحدة و الجامعة الـعربية و المـشاركة في عـدد من المؤتـمرات العـربية القومية و الموافقة لمرات عدة منذ 1951 م على تعيين أسـاتذة مصريين و مـدربيـن عسكـريين و فنيـين سوفيـتيين و ارسـال عشـرات اليمنيين الى مصر و الـغرب و كـتلة دول الشـيعة، و لكن بعـد عودة هؤلاء الشباب الذين تم تدريبهم لم يجدوا نصيبهم من المشاركة في المناصب الادارية المهمة** [3] ،و لم تكـن هذه الاجراءات الا وسيلة للحـفاظ على امتيـازات الامام و مكانته في اليمن.

أما أبرز المعارضين لنظام الإمام فكانوا من التجار و المنفيين البارزيـن في الخـارج خاصـة فـي عـدن ففـي منتصـف الاربعيـنيات 1940 م قامـوا بتنظيـم حركة اليمنيين الاحرار و الجمعية اليمنية الكبرى واصدروا صحيفة صـوت اليمـن التي حررها القاضي الشافعي محمد محمود الزبيري، نشطت حركة اليمنيين الأحرار في عـدن و في نوفمـبر عام 1946 وجـدت اعتبارا خاص عندما انضم اليها ابراهيم الابن التاسع للامـام يـحي الذي كـان ضد نظام والده ، فاطـلق على نفـسـه سيف الحق بدلا من سيف الاسلام الاسم التقليدي لأمراء اليمن[4] ،و انتقل عمل هذه الحركة الوطنية المعارضة الى طـور أرقـى في العمل السياسي و الحزبي المعارض علـنا من خلال تأسيس أحـزاب في عـدن و القـاهرة، و تأسيس صحف تنتقـد الإمـام و حكمه مباشرة.

ومن جملة ما سبق ذكره يمكن أن نخلص الى ثلاثة مصادر رئيسية مهددة لحياة الامام وتتمثل في الآتي:

- معارضة اليمنيين الاحرار المستاءين .
- الصراعات التقليدية للسلطة بين الاشقاء في نظام الامامة .
- المشاكل مع البريطانيين في جنوب الجزيرة العربية .

استمرت الصراعات و الثورات ضد نظام الإمامة فـقام المعارضين بمحاولات انقلاب متعاقبة بهـدف تغيير نـظام الحـكم،

و كان اهمها انقلاب عام 1948م، و يعد مهما لأنه يعـتبر الانقلاب الأول فـي الانقلابات العـربية لقـيام النظـام الذي تـلاه بمناشدة الجامعة العربية كهيئة بالاعتراف به و تقديم الدعم المادي له، و لم يبـحث عنهـما

4- زليخة عبد القادر جبريل، "ترجمة الفصل الرابع من كتاب الثورات و الحكم العسكري في الشرق الأوسط: الدول العربية دراسة حالة مصر و ليبيا و السودان و اليمن". **مذكرة ماجستير**، (جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا)، ماي 2014، ص 02 .

في دولة عربية أو مجمـوعة دول عربية ، نجح الانقـــلاب في الاطاحة بالإمام فقط و على الـرغم من ذلك لم يستـسلم الاصلاحيون في السجن أو المـنفى عن تحقيق أهدافهم و اللجوء للمؤامرة ضد الامام .

لم تعـش هذه الثورة لأكثر من 25 يوما ، و تمكـن الامام أحمد من اخمادها ، و يعود سبب فشـلها الى ان هـذه الثورة لـم يعد لها الاعداد اللازم من القوى الشعبية التي كانت بعضها تعتبر قتل الامام يحي خروجا عن الحق من دون نظر الى انه كـان مصيبا أم مخطئا في حكمه.

و بالرغم من الاساليب التي اتخـذها الامام احمد فقد تكررت الثـورات و الانتفاضات خلال السبع سـنوات الماضية بصورة أقوى من الماضي ، **ففي سنة 1955 قامت ثورة المـقدم احمد يحي التي ارغم فيـها الامـام بالتـنازل عن الـعرش لاخيه الامير عبد الله ، و لكن هذه الثورة كسـابقتها لم يكتب لها النجـاح لعدم تجاوب القـوى الشعبية الـتي اصبحت تتطلب تغييرا جـــذريا للأوضاع و تتلـمس نـــوعا جديدا من الحكم** [5]، يقـوم علـــى اســاس ديمقراطي عادل على اســاس الـفوضى و الفردية المطلقة.

و من ناحية اخرى استـمرت النزاعات بين الامام احمد و البريطانيين لحماية المناطق الجنوبية و طموحاته في تحرير ما يسمى باليمن الجنوبي وضمه الى الشمال تحت ما يسمى باليمن الموحد.

فقد كان الـجنوب اليمني تحت سيـــطرة الاحتلال الانجليزي منذ احتـلت عـدن منذ تاريخ جـانفي 1839م بقـوة السـلاح في ثم فرضت الحماية تدريجيا على سلطنات مختلفة و امارات و مشيـخات الجنـوب و جعـلها كيانات مغلـقة على الخـارج و متخلفة ، كمـا هو حال الشطـر الشمـالي من اليمن. ، قسـمت عـدن حينـها الـى وحدتيـن ادارتين: المـحمية الشـــرقية و المحمية الغربية و صار يطلق عليها اسم عدن ومحميتها .

وقد قام الاستعمار البريطاني بوضع مقومات مؤسساتية و قانونية في عدن تتسم بالمعاصرة و جهاز متطور للقضاء مع الاتجاه نحو انشاء كيان دستوري ، و ان كان الهدف من إنـشاء هذه الكيانات المؤسســاتية هو خدمة مصالحه و أطـماعه الاستعمارية ، وفي ديسمبر 1918 م قام الانجليز باحتـلال اللحية ، و الحـديدة بعـد الضرب المباشر لها بالقنابل ، و لم يكن اختيار هذا التاريخ بالأمر العـشوائي ، و ذلك لإجبار العـثمانيين على الخـــروج من اليمن ، من اجل تـــأمين و حمـــاية حدودها مع الناحية الشمالية .

و مع تـــأزم الاوضـــاع و استمـــرار النزاعات و انتشار مظاهر الجهل و الفقر بشكل جلي ، كانت حركة التغيير تتحـضر للقيام بانقلاب جديد في الشـــمال عام 1962 و هو مـــا تم بالفعل يوم 26 سبتمـــبر من نفس السـنة ، و التي كانـــت محفزا لاتخـاذ قرار الثورة كذلك في الجنوب في اكتـوبر 1963 ، و هـما الثـورتان اللـــتان شكلـــتا محور التحول السياسي في دولة اليمن ، و افضتا الى قيام النظام الجمهوري ، منهيـتان بذلك الملكية و الحكم الفردي في اليمن.

- انقلاب سبتمبر 1962 م

---

[5]- محمد عبد الله حسن الجفري ، **الأزمة اليمنية مظهر حديث لإرث تاريخي قديم**. ط 2 ، (ب.م.ن)، مؤسسة دار الهلال ، 1995، ص 231.

و كانت الخطوة الاهم لاعـادة تأسيس الدولة في الـيمن بـــناءا على المرتكـزات الدســتورية و القانونيـة و يـــتألف أعضاء الثورة من الاشـــخاص التـــالية اسمائهم ، و هي الاسماء التي اعلنتها الثورة يوم قيامها : **الزعيم عبد الله السلال (قائد الثورة)، الزعيم حمـود الجائفي ،المـقدم عبد الله جزيلان، الرئيس عبد اللطيف ضيف الله ، الرئيس محمد قائد سيف، الرئيس محمد الماخذى ، الملازم علي عبد الغني، الملازم محمد مفرح** [6].

و بعد ان قـام هؤلاء برسم الخطة و تحديد الموعد الاخير لتفجير الثورة و هو الساعة الخامسة من امسية الثلاثاء الموافق 25 سبتمبر 1962 ، تحركت في نفـس الـــوقت بعض القـوات المسلحة من مركز القـيادة بالثكنـات، و تتـكون من فـرقة مـن الدبابات و المصفحات نحو قصر البـدر المسمى بـ (دار البشائر) حيث قامت بنسفه بمدفعيـــتها الثـقيلة ، و في غضون ساعات قلائل من قيام الثورة تم الاستيلاء على جميع المراكز و المباني الحكومية في صنعاء و ما حولها، واعلن مع الفجر قيام أول جمهورية عربية في اليمن.

و تم تحديد أهداف الثورة في بيان تم نشره ، تضمن سياســـتها في المجال الداخلـي و القومـــي و الاداري ، و اهمها :

1 - القضاء على الحكم الفردي المطلق و النفوذ الاجنبي في اليمن.

2- انهاء الحكم الملكي و اقامة حكم ديموقراطـــي اســلامي اساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل ارادة الشعب و تحقق مطالبه.

و لم تختلف ثورة أكتوبر 1963 في الجنوب عن نظيرتها في الشـمال ، و استـــطاعت العبور الى مرحلة جديدة تقوم على اسس النظام الجمهوري، بتحقيق الاستقلال عن الاحتلال الانجـــليزي عام 1967م، اعتـــمد نظـــام الجنوب خيارا سياسيا تجاوز فيـه النظام الاقليمي المجاور، فوضـــع نفسه موضع اتهام و عداء لدول الجوار الغنية بالنفط و المرتبـطة بتحـــالف مع الغرب عمـوما

و أميركا خصوصا ، انتهى حكم الانجليز بتسليم الحكم للجـبهة القومية في 30 نوفمبر 1967 م، و لكن تعامل هـذه الاخيـرة مع المـواطنين لم يكـــن في مسـتوى تطالعاتهم ، **فانزلقت في مجرى تصفية الحســـابات مع المناطق التي انعدمت فيها شعبيتها أو كانت ضعيفة مقارنة بالاطراف الاخرى قبـــيل الاستقلال، هذا الاتجاه الانتقامي الانقسـامي فـــجر الأوضاع ضد الـدولة في منتصف عام 1968 م و كان أعنفها التمرد الذي حدث في شبوه و لحج و استمر لحوالي سنة يتصـدى لقوافل الجيش و الامن في شبوه، و في عهد سالمين ربيع أبيد كثير من المواطنـــين بواسطـــة زوار الفجر، و في 1978 م تمت ازاحة سالم ربيع علـــي و أتباعه بعد اصطدام استمر لحوالي عشرين ساعة.** [7]

---

[6]– احمد شرف الدين ، **كتاب اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع العشر قبل الميلاد الى القرن العشرين) دراسة جغرافية، تاريخية، سياسية شاملة.** ط2، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية،1995، ص 401.

[7]– زليخة عبد القادر جبريل، **مرجع سابق**،ص 13.

و في عام 1980 م تمت ازاحة عبد الفتـــاح اســـماعيل سلمـيا و لكـن عام 1982 م شهد أكبر و أخطر صراع بين أجنحة الحزب الاشتراكي لأن هذا الصـراع لم يكن محصـــورا في الحزب و مؤسساته كما كان عليه الحال في الصراعات السابقة بـل شـــمل المدنيين من المحافظات التي ينتـمي اليها كل طرف و ترتب على ذلك تنافر مناطقي شـديد و قتل كثـير مـن الـناس على أساس بطاقة الهوية، هذه الكارثة التي حلت بمحافظتي شـبوه و أبين كانـــت لها أثار خطيرة جدا منـها أن مواقف سكان المحافظتين السلبية.[8]

و منذ ولادة أول نظـــامين جـــمهوريين في اليمن ، الجمهورية العربية اليمنية في الشمال ، و جمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب، تعاقب على منصب رئاسـة الـــدولة العديد من الرؤســـاء في هذين الكيانين المنفصلين.

بدءا من الرئيس السـلال (1962-1967) في الجمهورية العربية اليمنية في الشـــمال ، ثم الرئيـس الأريـــاني (1967- 1974)، فالرئيـــس الحـــمدي (1974- 1977)، و الرئيـس الغشـــــمي (1977- 1978)،وصـولا الى الرئيس علي عـــــبد الله صالح (1978- 1990) مع استمراره رئيسا لدولة الوحدة 1990- 2012).[9]

و كذا هو الشأن في جمهورية اليمن العربية ، اذ تعدد الرؤساء به أيـضا، « بدءا من قحطان الشـــعبي (1967- 1969)، ثم الرئيس سالم ربيع علي (1969- 1978)، ثم الرئيس عبد الفتاح إسمـاعيل (1978 – 1980)، ثم الرئيـس علي ناصـر محمد (1980 – 1986)، ثم الرئيس علي سالم البيض (1986- 1990)[10].

تميـــزت هذه الفترة – في ظل انقســام الدولة اليمنية – بكـثرة الازمات و الصراعات السياسية ، و تعدد الرؤساء الذي نجم عن الاغتيالات السياسية لبعض هؤلاء من جهة ، و الانقلابات العسكرية من جهة اخـرى، و هـو ما انعكـس على البيئة الاجتماعية و الاقتصادية لكلا الشطرين ، و بـرزت المســاعي من اجـل تشـكيل الدولة اليـمنية الموحدة ذات المـعايير الدستورية و الـقانونية الحديثة ، و القائـــمة على مفـهوم المواطنة، من اجـل تجاوز هذه المشكلات .

و في محاولة لتوصيـــف الوضع العام لليمن منذ الاســتقلال ، فقد حدثت تغيـرات كثيرة جعلت الشمال و الجنوب متباعدين، إذ انطوت هذه التغيرات على فروق جوهـرية بين النظاميـــن و على اجـراءات سلبـــية **، فالقبيلة و المـظهر الاســلامي و الفوضى و الفساد الاداري و التجارة الحرة و الديكـــتاتورية العســكرية في الشـــمال يقابـــلها في الجنـــوب ادماج القبيلـة في المـجتمع المـدني و تجريدها من مظاهرها و النظام**

---

[8]– محمد عبد الله حسن الجفري، **مرجع سابق**، ص 78.

[9]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي،و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق**. ط 1، الدوحة ، المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات، 2012 ، ص 37.

[10]– **المرجع نفسه** ، ص **38**.

المـاركسي العلمـاني و الالحادي و الانضبـاط الصارم و رأسـمالية الـدولة و تغـليب الدهمـاء على النخبة المثقفة و ديكتاتورية الحزب و تحكم الدولة في كل صغيرة و كبيرة، بالاضـافة الى ذلك منع السفر و قـفل الحـدود و انقطاع الشمال عن الجـنوب، و انفتاح الشـمال على العـالم يقابلـه انغلاق الجنوب على العالم باستثـناء الـدول الشيوعيـة و محاصـرة الجنـوب من قبـل دول الغرب ، [11] كل هذه الأمور تـدل على ضرورة توفر كثير من القواسم المشـتركة المطـلوبة للتفكـير في أي نمـط من أنمـاط الوحدة بين الشـمال و الجنوب، هذا الوضع في الواقع لم يـحمل اي دلالات لقيـام دولة مـوحدة ، حتى في الوقت الذي كانت فيه بعض اللجان المشتركة تتناوب اجتماعاتها بين صنعاء و عدن ، طالعـة و نازلة ، كانـت عـوامل التـباعد تتسارع ، و لم تمنعها الشعارات و التوجيهات المعلنة عن خوض حربين ضد بعضـهما البعـض كما لـم تمنـع حوادث التخريب في الشمال و احتضان أعداء النظام الشمالي من قبل الجنوب.

[11]– **المرجع نفسه**، ص **14**.

المطلب الثاني : الوحدة اليمنية 1990

لــقد شكــلت الوحدة اليمــنية توحيدا لجـميع مكونات و امكانيات الشطرين- خبرات سـياسية و ادارية و انــجازات اقتصــادية تحققت على مدى ثلاثين عاما بكل ايجابيتها و سلبياتها – يمكـن مــن خـلالها تجــاوز مظــاهر التــخلف الاجتمـاعي المــوروث عن الانظمة السـياسية السابقة و الانقـسام السياسي ، والذي نجم عن الصراعات الطائفية و الانقسامات المذهبية.

يؤرخ أن دولة سبأ من أهم الدول اليمنية القديمة التي استطاعت أن تحكم اليمن موحدا ، و ان تبـرز شكلا سياسيا ونظاما اقتصاديا يحددان شكل الدولة و طبيعتها ، و كذلك كان الشأن في التاريخ الحديث عندما نجـح علي عبد الله صالح في توحيد دولة اليمن عام 1990 م .

ان تحقيــق الوحدة في اي دولة لابدا ان يستمد الى مجموعة من المقومات التي تجمع الاطراف المنفصلة لتكون محور الوحدة ، و هو الشأن بالنسبة لدولة اليمن ، فكانــت هــناك مقـومات عــدة تساعد على توحيد الشمــال و الجنوب و على الرغم من الفوارق الكثيرة بينهما و التي اشرنا اليها سابقـــا، و يمكــن ابراز هذه المقــومات فيما يلي:

1- وحدة الهوية:

هي عمـلية شعــور الافراد بالارتباط بالبيئة المحيطة بهم،و انطلاقا من هذا الشعور يستطيع الفرد أن يحدد انتماءه و هويته مـع غيره ممن يشاركونه في كثير من السمات : كالثقافة و القيـم الدينـية و العــادات و اللــغة و التاريــخ المشــترك، و تــحدد ولاء الافراد و ارتباطهم بتلك السمات المشتركة، و قد تميز المجتمع اليمني بهذه الروابط أكثر من أي مجـتمع أخر ، الامــر الــذي جعل محاولات التشطير المتكررة و محاولات تكوين كيــانات سيــاسية متنافرة لم تنجح في ازالة أو حتى اضعاف مــثل تلــك الروابط، بل بقــي المجتــمع اليـمني متجانـــسا ذا هـوية واحدة تقوم على اساس قيم مشتركة .

2 - الثقافة المشتركة :

ثقافة المجتمع هي انعكاس لتاريخ ذلك المجتمع و خبرات أفـراده و طبقــاته و فئاته السياسية عبــر مراحل زمنية متعاقبة، فعندما ننظر للمجتمع اليمني في كلا الشطرين من هذه الزاوية نجد أنه قد تميز بالمحافظة على هويته الثقافيـة من خلال رفضه قبول و تبني الثقافات الاخرى .

3 - البعد الاقليمي:

يعتبر الاقليم أداة للتكيف النفسي و العاطـفي لجميع الافراد الذين يعيشون فوقه ، اذ يشـكل الحيــز المكاني الذي يعيـش عليه اعضاء مجتمع ما، فاليمن الاقليم بالنسبة للمواطن اليمني هو ذلك الحـيز الجغرافي المتكامل و المكون من الشـطرين الشمالي و الجنوبي، حيث يشعر اليمنــيون جمــيعا بالارتباط العاطفي و الولاء نحوه، و يبقى موحدا في وعي المواطــن اليمـني بالرغم من التشطير السياسي.

4- العامل الاقتصادي:

الشطران اليمنيان ، بالرغم من الاخـتلافات الايديولوجية في توجهـاتهما السياسية، الا ان اقتصادهما يكاد يشترك في سمات متماثلة ، **فكلاهما يقبع في قائمة الدول المتخلفة اقتصاديا،و كلاهما يعمل غالبية السكان في الزراعة ،و كلاهما متقاربان في مستوى الدخل الفردي و المديونية الخارجية و كلاهما يفتقر الى البنية التحتية التي تؤهلهما للتصنيع و تنويع مصادر الدخل.هذا التقارب و التباين النسبي بين اقتصاديات الشطرين أوجد قاعدة مشتركة للتكامل الاقتصادي بين الشطريين ، الامر الذي سهل عملية قيام الوحدة بين الشطريين** [12].

5 – عامل المواطنة

المواطن اليمني سواء في الجنوب أو في الشمال يعتبر أنه لا تحده حدود سياسية لانتقاله من الشمال الى الجنوب أو العكس، فالمواطنة من هذا المنطلق للمواطن اليمني هو لليمن ككل و ليس لشطر دون اخر، و هذه المواطنة تأكدت من خلال مشاركة اليمنيين من الشمال في حكومة الجنوب و العكس صحيح، و كذلك المشاركة في الاحزاب السياسية و التنظيمات المختلفة و النقابات المتعددة في كلا الشطرين .

تعددت الدوافع و الاسباب التي ادت الى حسم القرار حول مسألة الوحدة، و على الرغم من اختلاف الرؤى بين الشمال و الجنوب حول ذلك ، الا ان اللقاء الذي جمع الرئيس علي عبد الله صالح في الشمال، و الرئيس علي سالم البيض في الجنوب، قد افرز قرار تاريخي لدولة اليمن بتحقيق الوحدة ، و لابدا من خلال هذه الدراسة تحديد اهم الدوافع التي ادت الى هذا القرار ، و التي يمكن اجمالها من خلال العنصرين التاليين :

- المناخ السياسي و الاقتصادي الذي ساد العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، هذا المناخ هو الذي أدى التقارب بين قيادتي الشطريين، و على الرغم من الاختلافات الايديولوجية و السياسية و التنظيمية الشعور بأهمية توحيد سياساتهما الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط في المناطق الحدودية ، و ذلك كأساس للقوة الاقتصادية المتوقعة ، بالرغم عدم وجود روابط سياسية أو فكرية أو اقتصادية أو ايديولوجية كافية بين النظامين.

- تزايد ضغوط القوى السياسية و الشعبية على النظامين بضرورة تحقيق الوحدة اليمنية الامر الذي ادى الى استعجال قيام الوحدة ،**ان المخاطر الخارجية ، الاقليمية منها و الدولية، التي كانت تهدد النظامين في الشطرين، اوجدت نوعا من الضغوط التي دفعت القيادتين الى تجاوز الخلافات السياسية و الاقتصادية و الايديولوجية لتحقيق الوحدة لا سيما الصراع على السلطة ، خاصة ما حدث في جانفي من عام 1986**

[12]– سرحان العتيبي ، « الوحدة اليمنية : مقوماتها ، اتجاهاتها، و مستقبلها» ، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 82، 2004 ، ص ص 09– 57.

بين الاجنحة المتنافسة داخل الحزب الاشتراكي الحاكم في الشطر الجنوبي، و لذلك كان مشروع الوحدة طريقا لخروج أحد النظامين من أزمته السياسية و الاقتصادية.[13]

تنبع أهمية دراسة تجربة الوحدة اليمنية من أنها من تشكل حدثا تاريخيا مهما في اطار التجارب الوحدوية العربية

و انها تمثل أول تجربة وحدوية اندماجية ناجحة،و على الرغم من التمهيد الجيد لها بفعل الظروف السيئة في مختلف المجالات التي شهدها الشطريين ما بعد الاستقلال.

بعد قيام الجمهورية اليمنية بتاريخ 22 ماي 1990م بموجب اتفاقية اعلان الوحدة و تحديد المرحلة الانتقالية في 30 نوفمبر 1989 بين شطري اليمن نصت المادة 3 من الاتفاقية على ان تحدد الفترة الانتقالية لمدة سنتين و ستة أشهر ابتدءا من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، و لقد تضمنت اتفاقية اعلان الوحدة تنظيم الفترة الانتقالية و شكل التنظيم القائم و تحديد السلطات، نصت المادتين الأولى و الثانية من الاتفاقية أن يكون للجمهورية سلطة تشريعية و تنفيذية و قضائية [14] و حددت رئاسة الدولة بمجلس الرئاسة ، وهذا ما تضمنه أيضا دستور الجمهورية اليمنية المؤقت الذي حدد المعالم الرئيسية للجهاز الحكومي للدولة الذي تشكل منه النظام العام ، تولى رئاسة الدولة اليمنية الموحدة الرئيس علي عبد الله صالح، في حين تولى علي سالم البيض منصب نائب الرئيس ،و اعتبرت صنعاء عاصمتها ، و كانت عبارة عن وحدة اندماجية، لكن يعاب على هذه الوحدة انها لم تاخذ الوقت الكافي و التخطيط المناسب من اجل نقلها الى الواقع بأسس متينة ، و هو ما يبرر الازمات السياسية التي شهدتها المرحلة الانتقالية في السنوات الموالية ، حتى قامت الحرب الاهلية عام 1994م بين الشطريين.

---

[13] – **المرجع نفسه.**

14 – زليخة عبد القادر جبريل، **مرجع سابق** ، ص 28.

المطلب الثالث: الحرب الاهلية في اليمن 1994 م

بعد تحقق الوحدة واجهت اليمن تعثرات عدة في سبيل المحافظة على هذا المكسب المهم ،و كانت اخطرها الحادثة التاريخية التي كادت أن تؤدي باليمن الى الانفصال مرة اخرى ، و هي الحرب الاهلية عام 1994 م و التي استمرت لثـماني سنـوات، و ما رافقـها من تدخـلات أجنبية و اقليمية جعلت اليمن مسرحا للصراع الخارجي ، و كانت الانـتكاسة الاكبر بالنسـبة للجنـوب الذي لم يستقر فيه الوضع الا لماما ،اذ شهد دورات عنف عـدة بين أجنحة السلطة الحاكمة ، الذي اعتبره غنيمة حرب في وقت لاحق.

المؤكد أن الفترة الانتقالية بين عامي 1990 و 1993 لم تكن كافية للقيام بمهمة إحداث اندمـاج وطني حقيقي يلغي التمايز بين الشكلين السابقين - الدولتين الشطريتين – و يخلق النموذج المأمول من شكل الدولة الجديدة، بل على العـكس من ذلك، كانت تـلك الفترة مكتظة بكل ما يعيق حصول هذا الاندماج، و التـفرغ لانجاز مهمات المرحلة الانتقاليـة .

و يمكن حصر أسباب الحرب الأهلية في ثلاث عناصر رئيسية وهي:

- انتشار الفساد المالي و الاداري.
- تدني المستوى الأمني لأدنى درجاته مع وقوع الاغتيالات، **التي طالت أكثر من 150 شخصية قيادية ، كـان أولها الشـهيد حسن الحريبي الذي كان برفقة رفيقه المـرحوم عمر الجـاوي، رئيس حـزب التجـمع الوحـدوي اليمـني، المنـتمي الى مـدينة الوهـط الجنوبية ، كما طالت هذه المحـاولات مـنازل قيادات جنوبية، كانت هذه الاغتيـالات تمـثل صـورة من صـور التنـاقض بين فكريين و سياستين و ثقافتـين و منهجين في ادارة البلاد ووصل هذا التناقض الى مرحلة يصعب بها امكانية السير باتجاه الدولة المدنية المأمولة** .[15]

- الخلافات بين علي عبد الله صالح و علي سالم البيض ، و هو الاختلاف الذي انتقل الى الحزبين الحاكمين أنذاك المؤتمر الشعبي العام (الشمال) و الحزب الاشتراكي اليمني (الجنوب). كان هنـاك عدة عوامل محلية وإقليمية سـاعدت على تصعيد الصراع بين هذيين الحزبين أهمها :

- التدهور الاقتصادي الذي ترتب على طرد ما يقارب المليون يمني من السعودية عند اندلاع حرب الخليـج ،وعلى قطـع المساعدات التي كانت تتدفق على اليمن.

- سعي بعض الدول إلى تصفية الحسابات مع اليمن بسبب موقف الحكومة اليمنية من الغزو العراقي للكويت.

- الإبقاء على القوات المسلحة وأجهزة الأمن والإعلام مشطرة.

---

[15] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي،و اخرون ، **مرجع سابق** ،ص ص 205،206.

- الموقف الدولي من الأزمة والذي اتسم باللامبالاة إلى حد كبير.
- استهداف قادة الحزب الاشتراكي بحملة من الحوادث الإرهابية.
- الشلل الذي أصاب مؤسسات الدولة وخصوصاً مجلس الرئاسة والحكومة.
- ضعف القوى الأخرى وعدم قدرتها على أن تشكل عاملاً مستقلاً في معالجة الأزمة.

مما أدى الى انقسام في الصف و اهتزاز الوحدة في حد ذاتها الى أن تفجر الوضع بأسوء شكل بإعلان الحرب على الجنوب يوم 27 أفريل 1994 من جانب الرئيس علي عبد الله صالح ، وليعلن بعدها الحزب الاشتراكي على لسان رئيسه علي سالم البيض الانفصال عن الشمال في 21 ماي 1994، و لذلك سميت بحرب الانفصال، ما تلا ذلك من اجتياح عسكري تكلل بالسيطرة على عدن، العاصمة الجنوبية في يوم 07 جويلية 1994، و المواجهة بواسطة جيشيهما الشطريين اللذين لم يكن قد تم ادماجهما بعد في جيش وطني واحد.

تعرض الجنوب اثر هذه الحرب الى التدمير، و نهب للارض ، و استيلاء على الثروة، و إقصاء لكل من ينتمي الى جنوب ما قبل 1994، اذ جرى استبعاد أكثر من 110000 موظف من المدنيين و العسكريين و من أجهزة الأمن، ووقع تفكيك المؤسسات الأمنية و الدفاعية الجنوبية كلها، و تحويلها إما الى أفراد و جماعات ملحقة بالاجهزة و الألوية الشمالية، أو الى مقعدين عن عملهم بالاكراه، أو مطرودين خارج البلاد بسبب انتمائهم الى الجمهورية المهزومة، كما وقع الاستيلاء على أصول المؤسسات الحكومية [16] **، انتهت الحرب الأهلية بهزيمة الحزب الاشتراكي وانتصار المؤتمر والقوى الدائرة في فلكه وفي مقدمتها الإصلاح. وتمّ الحفاظ على الوحدة اليمنية وإن بثمن باهظ قدمه الكثير من اليمنيين. وقد أدت الحرب وما تبعها من أعمال نهب وسلب للمرافق والممتلكات العامة والحزبية إلى القضاء التام على بنية الدولة الجنوبية. وتمّ نهب مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي. وفر قادة الاشتراكي المدنيين منهم والعسكريين إلى الدول المجاورة** [17] . و انعكست هذه الحرب على مستوى الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته البلاد بين عامي 1990 و 1994 ، من حيث اشتداد حملات القمع و ارتفاع حدة الفساد و تضييق الهامش الديمقراطي .

[16] –**المرجع نفسه**، ص 205.

[17] – **المرجع نفسه**،ص 207.

المبحث الثاني : البنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لدولة اليمن

المطلب الأول: بنية الاقتصاد اليمني

ترتكز البنية الاقتصادية لأي دولة على جملة من المقومات الأساسية التي تمثل الاســاس الذي تنطلـق منه من أجـل تحقيق النـمو الاقتصــادي المطـلوب ووفقا للـسياســات المنــتهجة في هذا الاطار و كيفـية تكييفـها مع هاته المعطيات .

و في الحالة اليمنية يقوم الاقتصاد بها على عدة مقومات ، يمكن توضحيها ضمن العناصر التالية :

1 - الموارد الطبيعية : التي تتنوع تنوعا كبيرا يساعد في تـطوير عدد من الأنماط و النشاطات الاقتصادية **فالارض و الموارد المائية أول هذه الموارد و اهمها حيث تقدر مسـاحة اليمـن بنحـو 555 كلم^2 ، من دون مسـاحة الــربع الخالي، و تصل مساحة الارض الصالحة للزراعة الى نحو 166 كلم^2 ، أي بنســبة 30 في المــئة من إجـمالي المــساحة الكــلية ، ومعظم الاراضي المزروعة تعــتمد على مياه الأمطـار الموسمية ، اذ لا توجد أنهار، كما تتوفر شواطـئ بحـرية تمـتد على البحر الأحمر و بحر العرب، و تعتبر أكثر الشواطئ العربية طولا، حيث تـصل الى 2500 كلم ^{2} ، و تتمــيز هذه الشــواطئ بأنها ذات قيمة غذائية و تجارية عالية، إذ يتوافر فيها تشكيلات ثرية من أنواع الأسماك ، و يقدر حجم رصيد الأسماك.**[18]

وبناء على هاته المعطيات لا يمكن الاختلاف حول الثروة الطبيعية الهائلة التي يتمتـع بها اليمــن ، و التي تؤهله لبلوغ مراتـب أعلى في الترتيب الاقتصادي سواء على المسـتوى المحلي أو حتى الـدولي ،على عكس ما نشهده في الـواقع، و بـناءا عـلى الاحصائيات السنوية لليمن و التي تثبت تدهور الوضع الاقتصادي و ذلك مع تقدم السنوات.

2 - المعادن : ثاني أهم الموارد الاقتصادية، و تتميز اليمن بتوافر عدد من الموارد المعدنية، و بخاصة النفط و الغـاز الطبيعي، و يقدر حجم الاحتياطي المؤكد من النفط 4 مليار برميل، و يبلغ للعام الحالي 2011 حـوالي 157 مليون برميل سنويا، يصدر منه نحو 82 في المئة، حيث أن صــادرات النفط تعـد من أعـلى الصــادرات الإجمالية ، أما بالنسبــة الى الغاز الطبيــعي الذي يعد من المــوارد الحديثة ، فتشيــر البيانات المتوافرة الى أن حــجم الاحتياطي بلغ 20 تريليون قدم مكعب .[19]

هذا ويتـــوفر اليمـــن ايضا على مقومات جغرافية هامة نسبة الى الموقع الذي يحتله، وتعاظمت أهميتــها بعد تحـقيـق الوحدة، إذ توفر لها مقومات جغرافية متميزة، بل تشكل أهمية كبيرة بالنسبة الى تطـور حــركـة النشاط الاقتصــادي، و ذلــك لوقوعه عند التقاء بحر العرب بالبحر الاحمر، و سيـطرته على مــدخل البحـر الأحمـر، و كذا وجود ميناء عدن التاريخي ذا الأهمية الاقتصادية على بحر العرب و البحر الاحمر.

---

[18]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **مرجع سابق**، ص 264.

[19]– **المرجع نفسه.**

على الرغم من توافر عدد من المقومات الرئيسيـة في النشاط الاقتصـادي لليمن، و لاسيما في القطاعات الأساسية المتمثلة بـ: القطاع الزراعي و الـسمكي و قطاع المـعادن، إضـافة الى القطاع السياحي، الا أن الاستـخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتسم بالقصور في الكفاءة الانتاجية.

3 - **المناخ** :تغطي الجبال أجزاء كبيرة من اليمن إضافة الى الأدوية و السهـول التي توجد بيـن السلاسل الجبلية ، فتتميز بمناظرها الطبيـعية ، و يـوجد بالقـرب من الشـواطئ كثـير من الجـزر الصـغيرة، لذلك يـعد **مناخ اليمن متنوعا، حيث يقع ضمن عدد من النطاقات المناخية الرئيسية، و يتمتع بمناخ مناسب للسياحة خـلال فصول السنة،إذ تتـميـز بصيف معتـدل ومـمطر، و شتاء معتدل الحرارة**[20] **، و يعد هذا المناخ من أهم الأقاليم المناخية، و من ثم تجذب اليها نسـبة كبيـرة من السياح، و تنتشر كثير من الأماكن الأثرية في بعض الأجـزاء الشـرقية و الجنوبية لليمن ، و تنـوع الشـواطئ البحرية التي تنتـشر فيـها الشعب المرجانية ، ما يساعد على جذب السياح الذين ينشدون الحياة البحرية.**[21]

4 - الموارد البشرية :

سعـت اليمن مثل باقي الدول في العـالم الى وضع سيـاسات وخطط لتنمية مـواردها البشـرية، و لـرفع كفاءة العاملين و انتاجيـتهم فمـثلا في **عـام 2004 انخفضـت نسبة القوى العاملة في فئات امي ، و يقرأ، و يكتب الى 57 في المئة، أي بمقدار 15,3 في المئة مما كانـت عليه عـام 1999، حيث كـانت 72,3 في المئة من إجمـالي القوة العاملة، و في الوقت نفسه ارتفعت إجمالي نسبة الحاصلين على مؤهـلات ابتدائي، متوسطة، و ثانـوية ،و دبلـومات فنيـة الى 35,5 في المئـة، أي إنـها زادت بنـسبة 13 في المـئة، و بمعدل سنوي 3,4 في المئة، كـما أن أصحاب المؤهلات الجامعيـة و أعلى من الجامعيـة زادت نسبتهم الى 7,5 في المئة بعد أن كانت 4,2 في المئة عام 1999، أي إنها زادت بحوالي 3,3 في الـمئة، و بمـعدل سـنوي 0,66 في المئة.**[22]

- **البنية الهيكيلة للاقتصاد:**

يعتمد الاقتصاد اليمني يعتمد على النفط الخام باعتباره داعما رئيـسا للنشاط الاقتـصادي و الاجتـماعي، و يسهم بشكل رئيسي في تطوير النشاط الاقتصادي و تشييد البنية الاساسية للعملية الاقتصادية.

حيث تعد مساهمة قطاع الصناعة الاستخـراجية بالقيـاس الى النفـط و الغاز من أعلى النسب مـساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وصلت أعلى نسـبة مسـاهمة وصـلت الى 19,5 في المئة عام 2006، في حين بلغت أدنى قيمة لها عام 2009،حيث لم تتجاوز 12,9 في المئة ، مع الأخذ بالإعتبار أن هذه المساهمة خاص بالقطاع العام، أما مسـاهمة القطاع الزراعي في النـاتج المحلي الاجمالي فيسوده الثبات النسبي، اذ وصلت

---

[20]– **المرجع نفسه.**

[21]– **المرجع نفسه**، ص 266.

[22]– **المرجع نفسه.**

أعلـــى نســـبة له في عام 2009، حيث قدرت بنحو 12,9 في المـئة، في ما بلغت أدنى نسبة في عام 2006، حيث لم تتـــجاوز 12,1 في المئة أما مساهمة القطاع الصناعي التحويلي منخفضة سواء كـــان ذلك للقطاع العام أم القطاع الخاص، على الرغم من أن المساهمة النسبية للقطاع الخاص أعلى من القطاع العام.

- **الخصائص الرئيسية للاقتصاد اليمني**

اتسم الوضـــع الاقتصـــادي الـــعام في اليـــمن قبيل اندلاع الثورة الشعبية مطلع شهر فيفـــري 2011 م، بانخـــفاض معـــدل النمو الاقتصادي الحقيقي مقارنة بالاحتياجات التنموية على مستوى الـفرد ، و تحـــسن مســـتوى الدخل، أو على مســـتوى البـــلد و ما تتـــطلبه العملية التنموية من موارد و امكانيات لازمة لتحقيق أهداف التنـــمية المتعلقة بنقل اليمن من إطار الدول الأقل نموا على المـــستوى العـــالمي الى مســـتوى الدول متوسطة الدخل.

و يمكن ملاحظة صعوبة الوضع التنموي و الاقتصادي في اليمن من خلال تحليل المؤشـرات الاقتـصادية الكلية التي تعبر عنها الاحصاءات الرسمية، و التي تستند الى كتـاب الاحـصاء السنوي لليمن ،و التي تكشف بوضوح هشاشة الوضع الاقتصادي و التنموي في اليمن و ذلك على النحو الآتي:[23]

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي الكلي اللازم لإحداث تغير حقيـــقي في مستوى دخل الفرد و إحداث تنمية اقتصادية حقيقية.

- يبين تحليل الأهمية النسبـية الناتج المحلي هيمـنة القطاع الخدمي على مجمل النشاط الاقتصادي في البـلاد، حيث بلغـت حصة القطاع الخدمي خلال الفتـرة 2006-2010 م حوالي 49,2 .٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و بلغت حصة قطاع النفط و الغاز حوالي 28 .٪ .

- على الرغم من الأخذ بالنظام الرأسـمالي القائـم على أساس الحرية الاقتصادية و توسيـــع الدور الاقتصـادي و الاجتماعي للقطاع العام، الا أن اسهام القطاع الخاص في العملية الاقتصادية و الاجتماعية ما يزال محدودا.

- يكشف تقييم أداء الموازنة العامة للدولة خلال المرحـلة السابقة لثورة 2011 ضعف الاستقرار و الاستدامة المالية، و ضعف الدور التنموي للموازنة، حيث تراجعت الأهمية النسبـية للايرادات العامة من 32,3 .٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام 2006م الى 22,9 .٪ عام 2009 م، الى جانب اعتمـادها على مـــصادر ايرادية غير مستقرة و غير آمنة تتمثل في الايرادات النفطـية بصفة خاصة .

- نتيجة لنمو النفقات العامة بصـــورة أكبر من نمو الايـرادات العامة خـلال الفترة الماضية ، فقد تزايد عجز الموازنة بصورة كبيرة ليصل الى 9,1 .٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009.

[23]– منصور البشيري ، «البعد الاقتصادي و علاقته بالثورة الشعبية»،**مجلة شؤون العصر**. العددان 41–42 ، (أفريل – سبتمبر 2011)، ص ص 208–210.

- شـهدت الفترة 2006 – 2010 تراجــعا كبيرا في قيمة العملة الوطنية و بالأخص في عام 2010 م ، حيث بلغ معدل التراجع خلال عام 2011 حوالي 8,4 ٪ ،كما بلــغ معدل التضخم الســنوي في المتوسط حــوالي 11,3 ٪ خلال الفترة 2006- 2010، الامر الذي أسهم في تراجع المستوى المعيشي للسكان خلال الفـترة.

- ضعف الــدور التنموي للقطاع المصرفي و المتمثل في توفير التمـويل اللازم لعملية التنمية، حيث انخفضت نسبة القروض و التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموارد المتاحة للقطاع المصرفي، و يزداد ضــعف الدور التنموي للقطاع المصرفي بـــملاحظة محـــدودية الــقروض و التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص الى اجمالي القروض و التسهيلات التي يقدمها، و اتجاه معظم هذه القروض نحو تمويل التجارة على حساب القطاعات الانتاجية الرئيسية في الاقتصاد(صناعة، زراعة ،صيد).

من خلال المعطيات السابقة، يمكن القول إن السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام الحـاكم في اليمن منذ بداية التسعينات من القرن الماضي و حتى اندلاع الثورة الشــبابية الشــعبية في فيــفري 2011 م لم تستطع إخراج الاقتصـــاد اليمني من حالة التأزم المتواصل، حيث ظلت الازمـات الاقتـصادية المتمـثلة في أزمــات سعر الصرف و توفر العملات الأجنبية، ارتفاع الأسعار المستمر، أزمات تـوفر السلع الأساسية و المـشتقات النفطية، أزمات المالية العامة، ضعف النمو الاقتصادي، ضعف معدلات التشغيل في الاقتصاد، تزايد معدلات الفقر) هي السـمة الغالبة و المميزة للأداء الاقتصادي الكـلي، و يرجـــع ذلك الى عدد من الاسباب أهمها: [24]

* استمرار النظام الحاكم في خلق الأزمات السياسية المتعددة، و افتعال الحــروب بـغرض إبــقاء الأوضاع العامة للبلد في حالة من عدم الاستقرار، تمكنه من الاستمرار و لفترة طويلة في الحكم و توريثه مستقبلا.

* اعتماد الحاكم في تولي المناصب الادارية و السياسية العـليا على الولاءات الشخصية و شــراء الذمــم بعيدا عن حسابات الكفاءة الشخصية و المهنية،الامر الذي أوجد قيادات إدارية ضعيفة همها إرضاء الحاكم و تعظيم مصـــالحها على حساب مصالح البلاد العليا، و من ثم سوء استـغلال موارد و إمكانـــيات الـبلاد الاقتصـــادية و الاستراتيجية.

* تفشي الفساد المالي و الاداري في أجـــهزة الدولة المــختلفة و ما نتج عــنه من اهدار ثروات البلاد، و على ســـبيل المثال صفقة بيع الغز المسال، و تأجير المنطقة الحرة في عدن و غيرها من المشاريع.

* سوء تطـبيق الــرؤى و الخطـــط و الاستراتيجـيات التنمـوية التي تم اعتمادها نتيجة التدخلات السياسية، و تدخلات المنــفذين في الجهاز الحكومي المدني و العسكري و السلــطة التشريعية والمـــشائخ و الوجــاهات القبلية و الحزبية، و بالتالي عدم تحقيق هذه الخطط أهدافها الخاصة بالنمو و التنمية في البلاد.

في الاخـــير لا يمكـــن الا ان نقر بتــدهور الوضع الاقتصادي اليمني و بشكـل مستمر،و ذلك نتيجة لفشل السيـــاسات الحكومية و انشغال قيادة الدولة بالمعارك السياسية و العسكـرية مع القوى و الحركات السياسية

[24] - **المرجع نفسه**، ص ص 210-211.

و الاجـتماعيــة الاخرى، و بسبـب الصراعات و الحروب، و غياب الاستقرار السياسي من ناحية ، و انتشار مظاهر الفساد من ناحية اخرى.

المطلب الثاني: العامل القبلي في اليمن

تتســـم البنـــية الاجتمـــاعية لليـــمن بالتباين المذهبي ، اذ يصنف اليمن بالاكثر تنـــوعا بين المجتـمعات العـربية، و **ينقســـم المجتمع اليمني بين مذهبين كبيرين هما الشيعية الزيديـــة و السنة الشافعية، تتـــباين من حيث الحجم السكاني مع وجـود جماعات صغيرة من الاباضية و اليهود . الجماعة الاولى لا تزيد على 30 فـــي المئة من حجم السكان ، في حين يصـــل حجم الجماعة الثانية الى 70 في المئة، و يتركز معظم أفراد الجماعة الاولى في المناطق الجبلية و الشمالية ، و لا يـــزالون ينـــتظمون في تشكيـــلات قبلية ، اما الجماعة الثانية فتتركز في السهول و السواحل، و هي اكثر استقرارا في المدن و أقل انتظاما في تشكيلات قبلية**[25]، هذا من ناحية، اما من ناحـية اخرى فتعتبر القبـيلة الـــوحدة الاجتماعية لهـذا المجتمع، **و حســـب الاحصائيات فانه يتواجد في اليمن ما يقـــارب 200 قبيلة في اليمن وبعضـــها أحصى أكثر من 400 قبيـلة اليمن أكثر بلـدان العالم العربي قَبَلِيّة من ناحية نفـوذ زعماء القبائل وتغلغلهم في مفاصل الدولة.**[26]

ما يميز الحياة القبلية أمرين : أولهما أن القبيلة تتمسك باستقلالها الذاتي و تتعـصب له أشد التعصب، فلا يجب أي تدخل خارجي مهما كان نوعه أو مصـدره، و ثانيهما أن القبليين متعصبون جدا لقضاياهم الخاصة و لا يبـعدون في تفكيرهم عن نطاق حياتهم اليومية.

تتسم القبيلة في اليمن بالتجذر و التأصل التاريخي،و لبيان نشأتها و أصولها يجب الرجوع الى الـوراء الى فجر التاريخ و من المـــعلوم أن الـــقبائل العربية تنقـسم الى بائدة و باقيـــة و أن البائدة هي قبائل عاد و ثمـود و طسم و جـديس و جـرهم و غيرها، أن الباقية هي قحطان و عدنان و لا يختلف علماء الأنساب في أن قحطان هو أبو اليمن و هو قحطـــان بـن عابر و قد تفرع من ولد ســـبأ بن يشـــجب بـــن يعـرب بن قحطـــان حمير و كهـــلان ،و لكـــل منهما بطـــون كثيرة منـها من خـرج من اليمن و انتشر في بلاد العرب الأخرى و منها ما لا يزال باقيا الى وقتـــنا هذا على أن أشـــهر بطون كهـــلان هم الأزد و كـــانوا في بادية اليمن و هم أولاد الأزد بن النوث.[27]

ومن همدان القبيلتان العظيمتان اللتـــان تـــعتبران من أشـــهر قبائل اليمـن و أشدها بأسا و هما حاشد و بكيل ، و من حاشـــد أيضا قبيلة يام المشـــهورة التي يســـكن أفـرادها وادي فجران و ما حوله، كما أن حاشد كذلك قبيلة حجور بن عليان و الأهنوم و حجة و بنو شاور ومن كـــهلان مذحج وهم أولاد مالك بن

---

[25] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي،و اخرون، **مرجع سابق**، ص 43.

[26] – ناصر الحسيني ،«النظام السياسي في اليمن .. الرقص على رؤوس الثعابين . الجزء الأول »، 2017/01/12 ، من موقع: **http://www.inbaa.com**.

[27] – محمد عبد الله حسن الجفري، **مرجع سابق**، ص 30.

أرد بن عريب بن زيد بن كهلان ،و من القبـائل الـتي تسـكن بلاد اليمـن قبائل الزرانيـق و المـعازبة و هؤلاء يتفرعون الى بطون كثيرة.[28]

و تتوزع هذه القبائل اليوم في اليمن بين الشمال و الجنوب ، **في شمـال اليمـن ثلاثـة تجمـعات كبيـرة من القبائل- حاشد و بكيل و مدحج. و في جنوب اليمن هناك قبائل يمكن الحاقها بالتجمع الأخير، و هنـاك قـبائل تدخـل في تجمعـات متفرقة من شبوة الى عمان، و قبائل تتمسك بشكل لافت بعزلتها، خاصة يافع – حاشـد الجنوب ، كما يطلق عليها بعض الشماليين، و كان مـوقع هذه القبائل كـما قدمـت ذاتـها على الصعيد الوطني يختلف بين اليمنيين**[29].و اعتبر الشمال أكثر قبولا بالهوية القبلية.

و مع مرور الزمـن شهد المجـتمع اليمني اتسـاعا وتزايدا في نمو المدن و المراكز الحـضرية، انتعش الحراك الاجتماعي، فتعززت مواقع بعض الشرائح الاجتماعية، مـثل الفلاحـين و العـمال، بفعل بـرامج التـنمية الاجتماعية و عوائد المهاجرين اليمنيين ، مقابـل تـعرض الـبنية الاجتـماعية التقليديـة للكثير من التغييرات ، **لكن مـع تدني أعداد مؤسـسات المجتمع المدني، و استمرار الادوار المؤثرة للقبـيلة في بناء النقـابات أو الجمعيـات، حيث تتداخـل العلاقات العصبوية مع الـعلاقات الحزبيـة العـقائدية، و في بعض الأحيان تسعى القـبيلة لتكوين منظـمات سياسيـة حديثة تعـمل من خلالها، ما يسهم في استمرار تأرجح الفـرد بين الولاء للقبيـلة و الولاء للوطـن، في ظل هشـاشة الطبقة الوسطى و تراجع تأثيرها و فاعليتها خصوصا في الأرياف، و هو ما يعكس غلبة تأثير المجتمع الاهلي بمكوناته أمام دور المجتمع المدني في الحياة السياسية لدولة اليمن.**[30]

يمـكن القول أن النظـام القبلي في اليمن هو مكون رئيـسي من مكونات المجتمع، مع حضور ملموس للمكونات الأخرى طبقيا و طائفـيا، و ان ظـلت فاعليتها أقل من فاعلية النظام القبلي المدعوم سياسيا من النظـام، الا أن قوة النـظام القبـلي تتفاوت من محافظة الى أخرى و في هذا الاطار يركز الكثيرين الحديث عن قبيلي ،و يزداد دور القبيـلة و يتعاظم نفوذهـا حيث تتراجع سيادة الدولة و تضـعف سلطـتها. و تهيمن حاليا في اليمن ثلاثة اتحـادات قبيلة :حاشد و بكيل و مذحج.

كما ان في اليمن تتوزع الى ثلاثة أنواع من القبـائل، فمـنها زراعية مستقرة، و بدوية شـبه مترحـلة، و بدو رحل.

للقبيلة أهمية سياسية في بناء الدولة، وتشكّل جزءاً من سـلطتها، وتلعب دوراً رئيسياً في صـناعة القرار السيـاسي مع أنها لا تمتلك رؤية للتحول الاجتماعي، إلا أنّهـا تمـتلك تأثيـراً في مـعارضة أو وقـف كل قرار يتعـارض مع مصـالحها. كما أن اتّساع وفاعلية الدور القَبـَلي في اليـمن عمـل على تعزيز البـنى

---

[28] – **المرجع نفسه**، ص 31.

[29]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي،و اخرون، **مرجع سابق**، ص 44.

[30] – **المرجع نفسه**، ص 375.

القبلية والالتزام بثقافة الخصوصية وعلاقات المواطنة غير المتساوية التي ظلت من أهم القضايا التـي يدور حولها صـــراع بين قوى التحديث والقوى التقليدية، وهذا الوضع يضعف دور المجتمع المدني الديمقراطي كون القوى التقليدية تعتبر قوى اجتماعية محافظة مقاومة للتغير.

حظي النظـــام القبلي بطابعه العصبوي وولاءاته بتشجيع النظام السياسي في عهد الرئيس صالح، لأنه رأى فيه شريكا آمـنا في الحكم، و لدوره في الـحد من احداث التغيير و الاسهام في اعـــادة إنتـــاج ما هو قائـتم، و ذلك على نقيـض البنى الطبيقة و الطائفية التي مثلت لديه المنازع على كرســـي الرئـــاسة [31]. كذلـــك النزعة الاستقـــلالية للقبائل عبر تاريخها جعلت اليمنييـن ايضا عرضـــة للاستقـــطاب الخـــارجي في العـــصر الـــحديث وبالـــذات من السعودية.

العـلاقة بين القبيلة و الدولة في تـــاريخ اليمن حددها البعض من الباحثين بثلاث أشكال او انماط رئيسية :

الشكل الاول : يمثل صراعـا و ذلك عند مـحاولة السـلطات الحاكمـة استـبعاد دور القـبائل عن القرار السياسي، و الحـد من نفـوذ المشايخ أو تهميشهم ، و الشكل الثاني : يمثل تحالفا و ذلك عـندما تتـلاقى أهـداف و مصـــالح السـلطة السـياسية و المشايـخ، و الشكل الثالث : يتمثل في عـلاقة التـعايش بيـن القبيلة و الدولـــة، و يحدث ذلك عندما تدرك (السلطة الحاكمة) انـــه لا سبـيل لبقائـها الا بمنح امـتيازات متعددة بهدف درء خطرها و احتوائها. [32]

و مع قيام دولة الوحدة ادخل منافسا جديدا للقبيـلة ، في احد اهم الادوار التي كانت تضطلع بهـا، فعلى الرغـم مـن اختلاف الحزب عن القبيلة مفهوما و تنظيما، الا انهما يتقاطعـــان وظـيفيا حيث يشـتركان في تأدية مهام ووظائف عدة ، مـنها القـيام بالتنشئة السياسية و تجميع المصالح و التعبير عنها ، و القـيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم.[33]

و لكن ادراك الاحزاب السياسية لقوة و مـكانة القبيـلة في الحياة السياسيـة للمجتمع ، اظهر عـلاقة جديدة على الساحـة السياسية ، تمثـلت في عـلاقة قبلية – حزبية، حـاولت فيـها الاحـزاب استمـالة و استقطاب القبائل سياسـيا ، و لهذا اصبـحت القيادات القبلـية بعد الوحدة تحتل مناصـب الصف الاول للاحـزاب السياسيـة المؤثرة على الساحة، هذا مـن جـــهة، ومن جـهة أخرى لـم يكـن يعني القبيلة مـن سيكون الحـزب الذي سيشكل الحكومة أو يـفوز بالانتخابات، طالما سـيتم تمثيلـها في قيادة الـدولة بشـكل أو باخر.[34]

---

[31] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي،و اخرون، **مرجع سابق**، ص 380.

[32] – خالد احمد القيداني، «الاغتراب و الازمات السياسية في اليمن (مدخل تاريخي) » ، **مجلة شؤون العصر**. العدد 49 ،(افريل – جوان 2013)، ص ص 158 – 161.

[33] – **المرجع نفسه.**

[34] – **المرجع نفسه.**

و تأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن أن نقر بأن الارث التاريخي للظاهرة القبلية ، انعكس على دورها في الحياة السياسية لدولة اليمن، و الذي الى استمرارها في الوجود بقوة في الحياة الاجتماعية ، كما ظلت ملازمة للحكم و السياسة في اليمن ، برغبة الانظمة او رغما عنها ، فلقد تطورت بصورة مشابهة لتطور الدولة الى حد بعيد، و تحكمها قوانين و اعراف تحدد طبيعة العلاقات بين افرادها ، و حتى علاقاتها مع القبائل الاخرى، لدرجة يمكن تصنيفها كدولة مستقلة بحد ذاتها ، و اي تهميش للقبيلة في اليمن سيؤدي الى الازمات السياسية و هو ما اثبتته الاحداث و التطورات التاريخية في اليمن و ادركه الرئيس الاسبق علي عبد الله صالح و سعى خلال فترة حكمه الى كسب ود و ولاء القبائل و عمل على دمجهم في الحياة السياسية كشريك اساسي ، لضمان بقاءه في السلطة. فكانت سياسته داعمة الى اعادة انتاج البنى التقليدية.

المطلب الثالث :سمات النظام السياسي لليمن الموحد

الجمهورية اليمنية (اليمن الموحد)، هي وليـدة اتفـاق الوحدة بين الشمال و الجـنوب في 22 مـاي 1990 م، تولى رئاستها علي عبد الله صالح و هو المنصب الذي حكمه حوالي 33 سنة.

و سنتطرق من خلال هذه الدراسة الى اهم المراحل التي عرفها النـظام السيـاسي لليمـن المـوحد ليسعنا تمييـز أهم خصائصه ، وكيف كانت الوحدة اليمنية النقطة الفاصلة الجديدة بين نظام سياسي فرداني وآحادي ونظـام سيـاسي متعدد، كانت نقطة الانتقال من نظام استند الى الشرعية الثورية، الى نظام استند الى الشرعية الدستورية.

مرت الجمهورية اليمنية - اليمن الموحد- منذ قيامها في 22 ماي عام 1990 بعدة مراحل : [35]

- **المرحلة الانتقالية** وبدأت من 22 ماي 1990 حتى 27 افريل 1993.

بدأت هذه المـرحلة بقـيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من ماي 1990 واستمـرت حتى 27 افريل 1993. وقد اتصـفت بما يلي :[36]

1 - قيام وحـدة انـدماجية كـاملة (دولة موحدة/بسيطة) بين الجمـهورية العـربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذابت فيها الشخصية الدولية للدولتين السابقتين في شخصية دولية واحدة. وقد أطلـق على الدولـة الجديدة الجمهورية اليمنية .

2- تقاسم السلطة بين شريكي الوحدة المؤتمر الشعبي العام (الذي كان يحكم ما عـرف بالجمهورية العربـية اليمنية أو اليـمن الشمالي) والحزب الاشتراكي اليمني (الذي حكم ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمـقراطية الشعبية أو اليمن الجنوبي) وهو تقاسم امتد إلى كافة مفاصل الدولة.

3- تم إنشاء مجلس رئاسة ليكون بمثـابة القيادة الجـماعية للبلاد. وتكون مجلس الرئاسة من خمسـة أشخاص ثلاثة يمثلون المؤتمر (علي عبد الله صالح، عبد العـزيز عبد الغـني، عبد الكريم الـعرشي) واثنـان يمـثلان الحزب الاشتراكي (علي سالم البيض، سالم صالح محمد).

4- شكل مجلس الرئاسة بموجب السلطة التي أعطيـت له في المادة الخامسـة من اتفـاق إعلان الوحدة اليمنية أول حكومة للجمهورية اليمنية برئاسة المهندس حيدر أبوبكر العطاس (والـذي كـان يشغـل منصب رئيـس جمـهورية اليمن الديمقـراطية الشعبية قبل الوحدة) وذلك في 24 ماي عام 1990. وقد تكونت تلك الحكومة من 39 وزيراً.

5 - تكون مجلس النواب (السلطة التشريعية للجمهورية اليمنية) من 301 عضو؛ وذلك على النحو التالي:

أ- أعضاء مجلس الشورى في الشمال وعددهم 159 عضواً 128 تم اختيارهم من قبل المواطنين في انتخابات عامة عقدت في عام 1988 و31 منهم تمّ تعينهم من قبل رئيس الجمهورية.

---

[35] – ناصر الحسيني ، **مرجع سابق.**

[36] – **المرجع نفسه.**

ب- أعضاء مجلس الشعب الأعلى في الجنوب وكان عددهم 111 عضواً وتمّ انتخابهم في عام 1989.

ج- 31 عضواً تم تعيينهم في المجلس بقرار من مجلس الرئاسة يوم 24 ماي 1990. ويلاحظ أن رئيس وزراء الجمهورية اليمنية السابق الأستاذ عبد القادر باجمال كان من ضمن الأعضاء الذين عينهم مجلس الرئاســة في مجلس النواب في 24 ماي 1990.

6 - شهدت الفترة الانتقالية وضع الأسس الدستورية والقانونية لدولة الوحدة، حيث تم الاســتفتاء على دستور الوحدة في منتصف ماي 1991 ليصبح نافذاً بعد ذلك بعد أن كانت السلطــات المخــتلفة تستمد شرعيتها من اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية. كما صدرت خلال الفترة عدة قوانيــن بقرارات جمــهورية والتي اقتضت الضرورة إصدارها.

7 - شهدت الفترة الانتقالية ظهور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحزبية والأهلية. بالنسبة للأحزاب التي وجدت بشكل أو بآخر في الشطرين قبل قيام الوحــدة. وبرز العشــرات منها إلى ارض الواقع. وكان أبرز الأحزاب التي تأسست خلال الفترة ثم لعبت فيما بعد أدواراً سياسية هامة هو التجمع اليمني للإصلاح الذي أعلن عن قيامه في سبتمبر 1990م.

8- عمل كل من المؤتمر والاشتراكي خلال الفترة الانتقالية على توظيف الموارد العامة للدولة بــما في ذلك الوظيفة العامة وذلك بغرض تعزيز المواقع وتحقيق مكاسب في الانتخابات البرلــمانية ، وترجــع كــثير من مشاكل اليمن القائمة اليوم في الجانب الإداري إلى السياسات التي اتبعــها المــؤتمر والاشتراكي خلال الفترة الانتقالية.

9- اتّصفت العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي خلال الفترة الانتقالية بالتوتر الشديد في معظم الأوقات.

- **مرحلة الائتلاف الثلاثي**: افريل 1993 إلى افريل 1994.

اتسمت المرحلة التالية لانتخابات افريل عام 1993م ، بتشكيل حكومة ائتــلافيــة من ثلاثــة أحــزاب هي المــؤتمر والإصلاح والاشتــراكي. وقد نتــج عن ذلك سعي الأحزاب الثلاثة كلّ على حدة أو في تحــالف مع حزب آخر إلى تــعزيز مواقعــها في أجهزة الدولة وفي منظمــات المجتمع المدني. [37]

- **مرحلة الائتلاف الثنائي**: 1994 وحتى 1997 و هي الفترة التي تلت الحرب الاهلية ، اتسمت هذه الفترة بالاتي:[38]

1- تم إخراج الحزب الاشتراكي من السلــطة وتشــكيل حكومة ائتلافية (في 6 أكتوبر 1994) من كل من حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمــني للإصــلاح وذلك برئاســة الأستاذ عبــد العزيز عــبد الغني. وقد أعطي للإصلاح .

[37] –**المرجع نفسه.**

[38] – **المرجع نفسه.**

2- تمّ إجراء تعديلات واسعة على الدستور بحيث تمّ استبدال نظام الرئاسة الجماعية (مجلس الرئاسة) بنظام الرئاسة الفردية (رئيس الجمهورية) وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية.

3- تدهور العلاقة بين المؤتمر والإصلاح. ففي حين رأى الإصلاح نفسه الوريث الشرعي لحصة الاشتراكي في السلطة، رأى المؤتمر في زيادة قوة الإصلاح خطراً ينبغي العمل على تجنبه. وقد تمثلت نقاط الاختلاف بين الحزبين في موضوعات الإصلاح الاقتصادي.

4- سعي المؤتمر الشعبي العام إلى إضعاف الإصلاح والأحزاب السياسية الأخرى والتراجع التدريجي عن العملية الديمقراطية وآلياتها وهو التراجع الذي أدى إلى مقاطعة بعض الأحزاب لانتخابات عام 1997 البرلمانية.

5 - تزايد الضغوط السعودية على اليمن بشأن قضية الحدود.

6- البدء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع المؤسسات المالية الدولية.

- مرحلة حكم الحزب الواحد (افريل1997): [39]

أستمر التحالف الثنائي ، بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح حتى انتخابات 1997 والتي تمكن فيها المؤتمر الشعبي العام من الحصول على أغلبية كبيرة (227 مقعداً من أصل 301) ثم ارتفعت إلى (229) في انتخابات 2003. و بهذا تمكن المؤتمر بفضل الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها من الانفراد بالحكم حيث شكل كافة الحكومات المتعاقبة منذ 1997 ودون شراكة من أي حزب آخر.

و قد تميزت هذه المرحلة بما يلي :[40]

1- وفي الوقت الذي وسع فيه المؤتمر نفوذه في أجهزة الدولة فانه عمل على تصفية نفوذ الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها الإصلاح والاشتراكي.

2- شهدت هذه الفترة الاهتمام بمشاريع البنية الأساسية وخصوصاً الطرقات إلا أنّ التطور في هذا القطاع قد تأثّر كثيراً بسبب الفساد وضعف التنفيذ .

3- استمرار تدهور العلاقة بين المؤتمر والإصلاح حيث قام المؤتمر الشعبي العام بدمج المعاهد العلمية التي كان يسيطر عليها الإصلاح في التعليم العام.

4- انتظام الانتخابات حيث شهدت الفترة انتخابات رئاسية في عام 1999 ثم انتخابات المجالس المحلية في عام 2001 ثم الانتخابات التشريعية (النيابية) الثالثة في عام 2003.

5- تعديل الدستور في عام 2001 بحيث مددت فترة الخدمة لرئيس الجمهورية إلى 7 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. كما مددت الفترة لمجلس النواب إلى ست سنوات. وتمّ استحداث مجلس شورى معين. و هي إجراءات صبت في مصلحة الحزب الحاكم.

---

[39] – **المرجع نفسه.**

[40] – **المرجع نفسه.**

6- ظهور مجلس التنسيق المشترك كتكتل لأحزاب المعارضة .

7- حدوث المصادمات بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي عام 2004 ثم تجددها في عـام 2005 ثم في عام 2006 ، ثـم في عامي 2007 و 2008 مع ما ترتب على تلك المصادمات من مضاعفات.

8- قيام اول انتخابات تنافسية رئاسية في سبتمبر 2006، وظـهور اللقـاء المشـترك كتجمع لعـدد من احزاب المـعارضة اليمنية ونزوله بمنافس للرئيس صالح.

9- ظهور الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية خلال عامي 2007-2008.

- **الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة**

كـان مـن محاسن دولـــة الـــوحدة ارتباط ظـهورها بالتعددية السياسية، ما مكن القوى السياسية من ترك العمل السري و البروز الى العلن، للعمل في الساحة السياسية اليمنية الى جانب المؤتمر الشعبي العـام الحاكم في الشمال و الحزب الاشـــتراكي اليمنـــي الحاكم في الجنوب قبل الوحدة، و مثل التجمع اليمني للاصلاح أبرز تلك الأحـزاب الناشـــئة، و لكن ومع قيام حرب 1994، وفي وقـت لاحـــق تأتـــى للـــمؤتمر اقـــصاء الاصـــــلاح و الحـــاقه بالاشتـــراكي ، مستغلا عملية التزوير التي مارسها ضـــد المرشـــحين المنتـمين الى الاصلاح و أحـــزاب المعارضـــة الأخرى، التي كانت قد شكلت مع الاشتراكي مجلس التنسيق، الذي تحول الى مـسمى اللقـاء المشـــترك بعد أن انضم اليه حزب الاصلاح .

و لا يخفى أن اللقاء المشترك قد مثل نقطة مهمة في مسار الحراك السياسي على الساحة اليمنية، و اصبح لهذا التكـتل الدور الأكبر في الوقوف ضد ســياسة الاقصاء التي مارسـتها قيادة المؤتمر الشعبي ضد القوى السياســية الأخـــرى و أعضائها.

- **الانتخابات الرئاسية 2006 :**

إن الانتخابات الرئاسية الأخيرة (سبتمبر 2006م) قد مثلت الجذوة المشتعلة التي أججت حراك الشـارع اليمني ضد سلطة الفساد و الاستبداد، و يعود الفضل في ذلك لأحزاب المشترك و مرشحها فيصل بن شملان رحمه الله، الـذين قادوا حملة انتخابية شرسة ضد مرشح حزب المؤتمر الحاكم الرئيس علي عبد الله صالح، و يذكر ان هذا الاخيـر قـد خـرج الى شعبه مخاطبا قبل حوالي ثلاثة أشهر من موعد هـذه الانتخابات معلنا عـدم تـرشحه للـرئاسيات [41]، و لكـن و ليـعود مجددا معلنا ترشحه بضغط من حزبه حينها.

و كانت المنـــافسة كبـيرة مع مـــنافسيه حينـــها، و اجبـرت الرئيس صـــالح على اعادة ترتيـب حساباته فيما يخص الحملة الانتخابية انذاك، **فقد تعامل صالح مع حملته الانتـــخابية في بـــداية الأمـر باستـخفاف و صرح بعض رجاله بأن الشعب يعرفه و سيفوز بدون الحاجة لدعاية انتخابية، لكن صالح سرعان ما حمل عصا الترحال و بدأ يجوب المحافظات اليمنية المختـلفة عندما لاحـظ الجموع الشعبية الغفيرة التي صارت**

[41] – **المرجع نفسه.**

تحتشد في المهرجانات الانتخابية لمنافسه بن شملان، خصوصا بعد أن أجبرت منظمات الرقابة الدولية الرئيس صالح على بث خطابات مرشح المعارضة و بقية المرشحين عبر وسائل الإعلام الرسمية، حيث بدأ الناس لأول مرة يستمعون من خلالها نقدا لاذعا موجها لصالح و حكومته.[42] و لكن حسم الامر في الاخير لصالح ليتقلد منصب الرئاسة مرة اخرى.

- **الهياكل و المؤسسات المدنية للدولة:**

اتسم تشكيل الحكومة في عهد صالح بالاستناد الى معتيار الولاء للزعيم، و كان يعتمد في تعيين الوزرات على معيار الجغرافيا و معيار الحزب ، بناءا على ولاء الأشخاص و المحافظات ، و هي احد الخصائص التي تميز بها النظام السياسي انذاك،و قد **أثبتت التجارب و سنوات من الحكم، و دراسات أكاديمية و تقارير نشرها المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ذلك ، فالحكومات المتعاقبة كانت رهينة لأهواء الرئيس و توجهاته ، و الحكومة الوحيدة التي رفض رئيس الوزراء فيها الخضوع للرئيس، و طالب بأن يمارس صلاحياته الكاملة، كانت حكومة الدكتور فرج سعيد بن غانم، رحمه الله ، و لذلك لم تكمل عاما واحدا حتى تقدم رئيس الوزراء باستقالته (1997/09/15 حتى 1998/05/15)**.[43] فلم يكن يعتمد على الكفاءات و المؤهلات اللازمة في عملية التعيين.

ولبلوغ اهدافه اعتمد الرئيس صالح على مرتكزين اساسين في سياسته ، لضمان استمراريته في الحكم و هما :

1- إعاقة محاولات التغيير و منع التعيينات الجديدة:[44]

غلب على حكومة الوفاق الوطني طابع الجمود و العجز عن اجراء الكثير من التغييرات في مؤسسات و هياكل الدولة بشكل عام، بما يلبي مطالب و طموحات الثوار، وذلك بسبب رفض و تعنت وزراء حزب المؤتمر الشعبي العام و حلفائه في الحكومة، رغم المطالب المتكررة و احتجاجات المؤسسات.

2- السعي لإعاقة أعمال الحكومة لإظهار فشلها ثم إسقاطها:

من خلال خبرة الرئيس علي عبد الله صالح بالوضع اليمني من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تركيبة المجتمع ووعيه و احتياجاته الأساسية، **فقد عمد الى خلق الأزمات عن طريق عناصره في الحكومة و في مؤسساتها، خاصة المجالس المحلية في المحافظات و المديريات، كتعمد تأخير صرف المرتبات و قطع الكهرباء، و التلاعب بحصص كل منطقة من النفط و الغاز، حتى أقفلت الكثير من محطات الوقود**

---

[42] – **المرجع نفسه.**

[43] – « الدولة العميقة في اليمن النشأة و المستقبل» ، مركز الفكر للدراسات و الابحاث، 2017/01/20 ، من موقع: http://www.fikercenter.com/political-analysis/deep-state-in-yemen-emergence-and-future-4

[44] – **المرجع نفسه.**

و تضـرر المواطنون بشكل كبير، لأن ذلك أدى الى ارتفاع الأسـعار في السلع الأساسيـة و المـواد الغذائيـة ووســـائل المواصلات و الموارد الزراعية و شملت المضار مناحي الحياة كافة.[45]

لم يخـتلف الشأن بخصوص المؤســسات العسكرية و الأمنية في اليمن في عهد الرئيس علي عبد صالح فسنجد أنها التجـسيد الحقيقي لتغيـيب المؤهلات و الكفاءات المطلوبة ، و بل كان الاستناد في ذلك الى نقطتين هما :

1 - توزيع الجيش و الأمن على أفراد عائلة الرئيس علي عبد الله صالح و أقاربه ،من مثال ذلك:[46]

- احمد علي عبد الله صالح (ابن): عميد ركن، من مواليد 1972، قائد الحرس الجمهوري و الحرس الـخاص (2004-2012)، التي يقدر قوامها بـ 33 لواء ، و يعتبر الذراع الأساس لصالح ، و به أفضــل الألــوية قــوة و تجهيزا.

- محمد صالح الأحمر (أخ غير شقيق): لواء ركن طيار قائد القوات الجوية و اللواء الســادس طـــيران ، حتى 2012.

- قوات الأمن المركزي، و هي قوة ضاربة، تتشكل من أكثر من عشرة ألوية مستقلة عن وزارة الداخلية، كان يقودها محمد عبــد الله صالح (شقيق)، ثم ورثه ابنه يحي محمد عبد الله حتى 2012.

- طارق محمد عبد الله صالح: قائد الحرس الرئاسي الخاص.

- عمار محمد عبد الله صالح : وكيل جهاز الأمن القومي الاستخباراتي، و كان هو مــن يقود الجهاز على الرغم من وجود رئـيس للجهاز.

في ظـــل هذه التركيبة، يتضح جليا أن الجـيش و الأمن قد تحــولا من مؤسستين وطنيتين هدفهما الأساسي حماية جمهورية اليمـن و مكتسباتها، الى مؤسسة عائلية للدفاع عن سلطان ومركز العائلة.

2- **تقسيم الجيش بحسب الولاء،** و انعكاسات ذلك على الوضع:

بعد ظهور جيل الشباب من أبناء و أقارب الرئيس صالح، بدأ يعد لمرحلة جديدة في بناء الجيــش، و بشكل خـــاص مــنذ 2004، و هو تاريخ تولي ابنه أحــمد قيادة الحرس الجمهوري، بتركيز معظم الجهـود و الدعم لذلك الفصيل،**ومحاولة إضـعاف و تفتيت قوات الفرقة الاولى مدرع، و استغلال الصراع مع ميليشيا الحوثي لتحقيق ذلك المخطط، حيث أدخل ذلك الفصيل من الجيش في أتــون ستة حـــروب في صـــعدة مع ميليشيا الحوثيين، فبـعد الحـــرب الأولى 2004 كان الجيـش الــتابع للفرقة الأولى مدرع قد بسط سيـطرته على آخر معقل للزعيم الروحي و المؤسس الأول لحركة الحوثيين (حسين بدر الدين الحوثي)، الذي قــتل في كهـف**

---

[45] – **المرجع نفسه.**

[46] – **المرجع نفسه.**

سلمان بجبال مران في صعدة بتاريخ 10 سبتمبر 2004،[47] لكن سرعان ما عادت الحرب في ماي 2005 ثم الثالثة و الرابعة فالخامسة ثم الحرب السادسة.

فقد عمد صالح، ومنذ وصوله إلى السلطة عام 1978 ، إلى تحويل الجيش من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة عائلية، فجرى تعيين ضباط صغار جلهم برتبة رائد، ينتمون إلى منطقة" سنحان "في قيادة معظم الوحدات العسكرية التي كانت قائمة أو التي استحدثها فيما بعد، بحيث بات الضباط السنحانيون يمثّلون نحو 70 % من قادة الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمن، وجرى إعداد الجيش عقائديا لحماية النظام، وقمع أي تمرد داخلي ومواجهة أي خطر يتهدد سلطة علي عبد الله صالح.[48]

في الاخير ، يمكن القول بان النظام السياسي لليمن الموحد، غلب عليه الطابع الانفرادي في الحكم ، والذي تجسد في شخص الرئيس و مؤتمره الذي انفرد بالسلطة التشريعية ، و خاصة في المرحلة التي تلت الحرب الاهلية 1994 م ، مع تركيز المؤسسة العسكري في يد الرئيس صالح و عائلته ، هذا الوضع الذي ادى الى بروز معارضة قوية على مستوى المؤسستين السياسية و العسكرية تطالب بالاصلاح و التغيير على مستوى هذا النظام، و تجلت بشكل واضح مع انتخابات 2006 م، و استمر الوضع في التطور الى بلوغ حد الانفجار ، و ذلك عام 2011 م ، عند قيام الاحتجاجات الشعبية المطالبة بسقوط النظام انذاك ، و التي نجحت في كسب الدعم السياسي و العسكري على حد سواء و هو ما سنبرزه من خلال الفصول اللاحقة ، في محاولة لتوصيف احداث ازمة 2011 و تطوراتها ، بالتركيز على ابعادها المختلفة.

و بناءا على ما سبق ، يمكن أن نخلص الى القول ، بأن ما يحدث في اليمن اليوم ، ليس الا نتيجة افرزها تراكم تاريخي امتاز بسجال حربي طويل يمتد الى عهد حكم الائمة الزيدين في اليمن ، الذي انتهى بانقلاب عام 1962 م، و الذي أرسى دعائم النظام الجمهوري في اليمن، ولكن هذا النظام الجديد ، العديد من التعثرات و خاصة بعد الوحدة ، ذلك الحدث الذي اعتبر الاهم في التاريخ الحديث لليمن بعد القيام بتوحيد الجنوب و الشمال عام 1990 م ، إلا أن هذا التوحيد اعترضته الحرب الاهلية عام 1994 م، التي اندلعت بين هذيين الشطريين ، بعد فشل هذا المشروع لأسباب عدة، لكن استطاع الرئيس السابق على عبد الله صالح الحفاظ على انجازه في الابقاء على الوحدة، و في مقابل تنامت ايديولوجية الانفصال عن الشمال عند الجنوبيين نتيجة لتعرض هؤلاء للاقصاء و التهميش بعد هذه الحرب ، من قبل النظام الحاكم ، فكانت هذه احد عوامل عدم الاستقرار الداخلي في اليمن، و في سياق أخر ، تميزت البنية الاجتماعية لليمن بغلبة الطابع القبلي ، و التنوع المذهبي بعد أن صنفنا اليمن بالأكثر الدول تنوعا بين المجتمعات العربية ، و هي خصوصية يمنية أساسها خلفية إيديولوجية ثنائية تاريخية للقبيلة و الإمامة، الامر الذي حال دون الاندماج في كيان سياسي و اجتماعي موحد بشكل واقعي، أما المجال الاقتصادي ، فعلى الرغم من انطواء اليمن على مقومات كفيلة

[47] – **المرجع نفسه.**

[48] – «اليمن بعد العاصفة»، المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات، (افريل 2015)، ص 05.

لتحقيق الطموح الشعبي في الاكتفاء المحلي على الاقل ، الا أن المؤشرات الاقتصادية تعكس واقع اقتصادي مزري يعيشه اليمن منذ سنوات طويلة بسبب الفساد الاداري ،وانخفاض مستوى الاداء الاقتصادي، و التمييز في تـــوزيع الثروات ، و انخفاض في مســـتويات الاستثمار الخارجي ، ضف الى هذا كله ، الاعتماد على النفط كمصدر أول للدخل الوطني ، مما أدى الى تدهور الاوضاع ،كل هذه المعطيات جعلت من اليمـن بيئة ملائمة لأجواء عـــدم الاستـــقرار ، و أدت الى بـــروز مهددات أخرى ، تتسم بالطابع الامني مثل صـعود الحركة الحوثية ، التي تدعو الى اعادة احياء الـــدولة الزيـــدية ، وتصـعيد العمليات الارهابية التي تقودها القاعدة ، و في ظل كل هذه الاوضاع المتردية ، اصبح النظام فـــاقد للشـرعية السياسية ، نتيجة عـدم رضا الشعب اليمني عن سياساته ، ليتحول الوضع الى سخط شعبي عام 2011 م، عبر عنه في احتجاجات شعبـية برزت فيها مكونات عدة ، طالبت جلها بتغيير النظام و رحيل علي عبد الله صالح .

الفصل الثاني
انفـجار الازمة اليـمنية

بعد فشل النظام السياسي الحاكم في اليمـــن و الذي ترأسه علي عبد الله صالح لمدة ثـلاثة و ثلاثـون عاما (1979- 2012) في تحقيق مطالب الاصـــلاح و التغيير،أو التحـــسن الملـــموس للاوضـاع ،و استمرار معانـاة الشعب اليمني من تدهـور الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المـزرية و تدهـور الخدمات ، و مع تواصل الصراعات السياسية و المذهبية ، و التي كنـا قـد اشرنا اليهـا سـابقا ضمـــن الفصل الاول من هذه الدراسة، فتأزم الوضع الى بلوغ حد الانفجار مثل مـا حـــدث في الكثير من الـدول العربية ، و التي كانـت تونس اولها في عام 2011، فيما يسمى بالربيع العربـي و هي ثورات مطالبـة بإسقـاط الانظمـة الحـــاكمة انذاك.

فقام اليـمنيون برفع شعـارات الاحتجاج في فيـفري 2011 ضـد نظام علي عبد الله صالح ، و الـذي اتسم بنضوب الشرعية السياسية.

أما المميز في الحالة اليمنية هوعدم توفر عنصر المباغتة ، فهـي احتجاجات فرضتها تراكمات تاريخية، بخـــلاف مـا حدث في تونس و مصر مثلا، و كنا قد تحـــدثنا عن بـروز ملامـــح هـذه الازمـة مع عـــام 2006 م، عندما اعلـن التجـمع اليـمني للاصلاح أحـد الاحزاب المعـارضة في اليمن تبنيـــه لاستـراتيجية من اجـل انتـزاع الحقوق و الحريات ، و تجلت للشعب اليمني حينـــها الاختـلالات التي يعاني منها النظام السياسي ، مع انتخابات 2006 م، التي رافقتها الكثير من الشكوك حول مصداقيتهـا فبوادر التمرد السـياسي و الاجتماعي كانت متوفرة وما كان غائب عنها هو عنصـر التوقيت للتـحول الى حراك على ارض الواقع.

و مع استمرار الاحتجـــاجات الشعبـــية و التي تعـــددت أطرافها ، نجح اليمنيون في الاطاحة بنظـام علـي عبد الله صالح ، و اعتبر عزله عن الحكم محور تحول مهم في البنية السياســية لدولة اليمن، و كـان لهـذا الحدث تداعياته السياسية و الامنية ، و ادى الى تعقيد الوضع بشكل أكبر و خاصة بعد تاكيد تحـالف علي عـــبد الله صالح مع الحركة الحوثية، و هي الجماعة التي تشـكل أحد الاشكـاليات القديمـــة في اليمن و التـي اتيحت لها فرصة الوصول الى السلطة عام 2014 م.

و في ظـــل هذه التطورات التي عرفتها الازمة و التي تجاوزت النطاق الداخـــلي الى المستوى الاقليمي برزت قوى جديدة الى جانب القوى الاقليمية التقليدية كالسعودية كفواعل مؤثـرة في هذه الازمـة ، من خلال التدخلات التي عرفتها بقصد التسوية، فاختلفت المبادرات فمنها من تبنى الحل السلمـي كالمبادرة الخليجية عام 2011، في حين تم اللـجوء الى الخـيار العسكري في مراحـل متقدمـــة من هذه الازمـــة ، واختلفـــت هذه المبادرات باختلاف الاهداف و الرؤى ازاء الثورة اليمنية، ممـــا ادى الى تشابـــك تعقـــيد الوضع ادى بالـثورة الى منحى سلبي.

المبحث الاول : توصيف الازمة

المطلب الاول: الحركات الاحتجاجية في اليمن عام 2011 و سقوط نظام علي عبد الله صالح

في الخامس عشر من جـــانفي 2011، بدأت أولى خطـــوات ثورة الشعـب اليـمني من أجـــل التغييـر الشامـل لنظام الحكـم متأثرة بذلك مما جرى في كل من تونس و مصر، اذ بدأ ناشـطون يمنيون الدعوة الى الاعتصام و المسيرات الحاشدة للمطالبـة برحيل النظام و التنديد بالفساد المستشري في البلاد ، و بسطـوة أسرة الرئيس علي عبد الله صالح على مفاصل أساسيـــة في الأمـن و الاقتصـاد ، فضـلا عن رفـض غـلاء المعيشة و انســداد الأفق السياسي .[1]

كان طلاب جامعتي صنعـــاء و عدن من أولى الفئـات التي نـادت للمشـاركة في المظاهـرات، و كانـت الناشطة اليمنية توكل كرمان التي دعت للقيام بالمظاهرات، مستخدمة في ذلك موقعا الكترونيا لهذا الغرض ، و قد جـــرى اعتقـــالها ، مـما الهب حماس المتظـاهرين الذين توجهوا الى مقرات أمنيـــة عـدة للمطالبة بالإفراج عنـها، فاضطرت السلطات الأمنيـــة للإفراج عنها في يوم 24 جانفي 2011 بـــعد ثلاثـــة أيام من إعتقالها.[2]

و لم يمر سوى ســـاعات قليلة من الخـــروج الى النور، و اذا بها تتجه الى الحشد الـطلابي أمام جامعـة صنعاء لتشارك أقرانـــها من الرجـــال و النساء فيـما عرف بســاحة التغييـــر التي أصبـحت مكـانا دائما للاعتصام ، و مركز المواجهة بين قوات الأمن و المتظـــاهرين المـــنادين بالتغيـير و رحيـل الرئيس ، ان السطور القادمة تحاول فهم السياق التي جرت فيها الاحتجاجات اليـمنية المـتصاعدة و مطالبـــها ، فضـلا عن روافد الغضب الذي انتشر في البلاد ، و نمط تعامل النظام معه .[3]

و كانت لهذه الثورة خلفيات و اسباب عدة و التي ستنطرق اليها من خلال العناصر التالية :

1- الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية : التي تميزت بالازمات المتلاحقة، فالـواقع الاقتصادي الاجتماعي يعكس تراكم أزمات البطالة و الفقر و تزايد معاناة غالبية الاسر اليمنية، و بروز استقـــطاب متسع بين أقلية تستملك السلطة و الثروة، و اكثرية فقيرة ،كما التهميش الاجتمـاعي و السياسي حيث الغالبية الفقـيرة مغيـبة

---

[1] – حسن أبو طالب، « التصدع الداخلي: مأزق الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية»، **السياسة الدولية**، م 46، ع 184،(افريل 2011)، ص ص 66 – 69.

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – **المرجع نفسه.**

عن دوائر صنع القرار الســـياسي و لا يشـــاركون في رســـم السياســـات العامة، و لا يشبعون رغباتهم و احتياجاتهم الذاتية ماديا ومعنويا .

يمكن القول أن عدم تكافؤ الفرص و استمرار الرشوة و الفساد و من ثم انسداد فرص العمل ، و زيادة معدلات العاطلين و الفقراء ،و تزايد حجم الحرمان البشـــري لغالبية أفراد المجتمع ، تولـد عنه تـزايد الوعي تدريجيا بعدم المواطنة المتساوية،وضعف الاندماج الاجتماعي، وصولا الى الاحساس بالاغـتراب عن النظـام السيـــاسي،حيـث يحـــس الافراد و الجماعات أن النظام السياسي الحاكم يعمل ضد مصالحهم ومن ثم فهو لا يمثلهم و لا يعبر عن أهدافهم .[4]

2- نضوب الشرعية السياسية : فبعد انهيار التـوزان السياسي و هيمنة طرف واحد على مقاليد السلطـة انشات أحزاب المعارضة التكتل الوطني للمعارضة ، ثم مجلـس التنسيـق الاعلى ، و عند خـروج تجمـع الاصلاح من السسلطة التحق بمجـلس التنـسيق الاعلى الذي تحـول اسمـه في العـام 2003 الى اللقـاء المشترك في محاولة للحد من نفوذ سلطة الرئيس علي عـبد الله صالح.

3- **الازمات و الصراعات السياسية** : **حـاول الرئيس علي عبد الله صالح الغـاء حلفـائه العســكريين و القلبيـين ، لما فيه مصلحة قوى و تحالفات جديدة انشاها بنفسه، الشيخ علي حميد جليدان في مقابـل الشيخ عبد الله الاحمر ، في الجـانب القبلي ، و ابنه احمد علي عبد الله صالح في مقـابل علـي محســن الاحمر، في الجانب العسكري، كانت حروب صعـدة الستة هي الوسيلة التي من خلالها أراد علي عبد الله صالـح إضـعاف خصومه العسـكريين و القبليين على حد سواء**. [5] فاخـتلفت مسميات هذه الصراعات طائفية (هاشمية و قبلية) و دينية (شيعة و سنة) و سياسية (دفاع عن الجمهورية ضـد عملاء ايران ادعياء الامامة) ، و من ناحية اخرى الحراك الجـنوبي بالمظاهرات شبه اليومية منذ العام 2007 م ، و امتداد نفوذ الحركة الحوثية .

و قد وصلـت القـوى السياسيـة في وقت لاحـق الى قنـاعة بان جـذور هـذه الازمات هـو الحـكم الفردي الاستبدادي المستند الى عصبوية سياسية عملت على تكريس المركزية غير المؤسـسية بهدف احتكار السلطـة و الثروة ، و عليه تدنـت نسبة الثقة بهذا النظام و مؤسساته.

4- **العامل الخارجي** :و في ظل هـــذه الاوضـــاع انفجر الحـــراك الشـعبي في اليـمن فهـي نتيـجـة طبيعية لمعظم هذه المظـاهر التـــي مر بـــها هذا المجتـمع ، و احـتذاء بما حـدث في الدول العربيـة

---

[4] – فؤاد الصلاحي، « سوسيولوجيا الشارع السياسي العربي قراءة تحليلية أولية في محددات الثورة الشعبية في اليمن »، **مجلة شؤون العصر**، ع 41– 42، (سبتمبر 2011)، ص ص 135 – 142.

[5]– عبد المالك محمد عيسى، «ربيع اليمن دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة»، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية**، ط1، مؤسسة الفكر العربي ، لبنان ، 2014، ص ص 69 – 80.

الاخرى التي شـــهدت حراك اجتماعـي و خاصـــــة بعد نجح الثورتين التونسية و المصرية في اسقاط الانظمة الحاكمـــة انذاك، لقد بدا تأثر ثـــورة الشعب اليمني بما جرى في تونس و مصر في أكثر من مظهر، ابرزها:[6]

أولا: استنساخ الشعارات نفسها ، من قبيل، الشعب يريد اسقاط النظام، و الشعب يريد تغيير الرئيـــس ، و لا للتمديد و لا للتوريث، و ارحل .

ثانيا: استنساخ الآليات من حيث توظـــيف الانتـــرنت و المواقع الاجـتماعية، و الرسائل النـصية ، و البريد الالكتروني في الدعـــوة الى التظاهرات المليونية ، و الحشد الشعبي وراء المطالب الثـــورية في أكثـر مـن محافظة في آن واحد ، ووصف أيام الجمع و ما فيها من وقفات احتجاجية بأسماء معينة تعكس طبيعـــة لحظة المواجهة، من قبيل جمعة الغضب،و جمعة الانطلاق و يوم التحدي و هكذا.

ثالثا: من حيـث تقسيـم العمل في مـــواقع الاعتصام ، بين مجموعات تخصص للأمن و الدعاية و المعيشـــة و أماكن العلاج الميدانية، و ذلك في صورة حية تجسد حالة النفاذية و انسياب التأثيرات، و الخبرات الجماعية بين الشعوب العربية بعضها بعضا.

انطلقت هذه الاحتجاجات في فيفـــري 2011 حيث خرج المـــلايين من اليمنيين الى ميادين و ســاحات التغيير المنتشرة في أمانة العاصمة و محافظات الجمهـورية، و كان الهدف الجامع و المشـترك لجميع الذين خرجوا هو اسقاط النظام تيمنا بما حدث في ثورتي تونس و مصر ،اللـتين مهدتا لثورات الربيـع الـــعربي و شكـلت في الساحات العديد من الائتلافات الشبابية الثورية، كما أقيمت الكثـير من الأنـــشطة و الفاعليـات السياسية و الثقافية و الإعلامية في إطار الفعل الثوري لشباب التغيير، كما أنشـئت لجان تنظيمية و حراسات أمنية في مداخل الميادين و الساحات.

و بالفعل انطوت هذه الثورة التي اتسمت بالسلمية على العديد من المكونات الاجتماعية و السيـاسية نذكر منها:

- الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني.

- أحزاب اللـقاء المشترك الـذي يضم حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتـراكي اليمـــني التنظـيم الوحـدوي الشعـبي الناصري، حـزب البـــعث العربي الاشـتراكي القومي، حزب التجـمع السبتمبري اتخاذ القـــوى الشعبية، حزب الحق ،شكل اللقاء قـــوة موازية لحزب المؤتمر الحاكم، الامـر الـذي جعل السلطة تخوض معه حورات متواصـلة منذ تأسيسه، وكانت باشراف الخارج معظم الأوقات، و قد أهله ذلـك لقيادة الجانب السياسي للثـورة الشعبية ، بينما ترك إدارة الفعل الثوري للشباب .

بالاضافة الى مكونات اخرى من ذلك:[7]

---

[6]– حسن أبو طالب، **مرجع سابق** ، ص ص 66 – 69.

- المستقلين من مختلف شرائح المجتمع و فئاته.
- وحدات منشقة عن النظام و التحقت بصفوف الثورة.
- الذين قدموا استقالاتهم من حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم (برلمانيون، قيادات حزبـية ، دبلوماسـيون موظفون في جهاز الدولة).
- مشائخ و قبائل اليمن التي أعلنت تأييدها للثورة.
- الحوثيين.
- الحراك الجنوبي المؤيد للتغيير.

تطورت الاحداث ، و استـــمرت الاحتـــجاجات السلمية و التي اعتبرها الرئيس حينها مجرد أزمة عابرة كمثيلتها من الازمات السياسية التي عرفها اليمن سابقا، و لكن بلغت ذروتها بعد حادثة جمعة الكرامة، و التي اعتبرت منعرج مهم في هذه الازمة.

- جمعة الكرامة:

كانت يوم 18 مارس 2011، و التي سقط فيها 52 شـــهيدا من الشبان و جرح العشرات، و اعتبرت تلك الجريمة لحظة فاصلة في تاريخ الربيع اليمني، و ذلك لما اعتبرها من تطورات حيث **أعقبها استقالات مـن الحـــكومة و من الحزب الحاكم، كما استقال برلمانيون و قيادات كبيرة في الحزب، و أعقبها انشقاق كبير في الجيش في تـــاريخ 21 مارس، حيث أعلن قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الأولى مدرع ومعه كثير من قادة الألوية البيان رقم واحـــد الذي يـــؤيد ثورة الشـــباب و مطالبهم المشروعة، و أصبح هناك ما يعرف بالجيش المؤيد و الحامي للثورة،** [8] و لاقت هذه الجريمة سخط كبير من المجتمع الدولي .

تمكن النظام من تجاوز تداعيات جمعة الكرامة و ما بعدها و أعاد ترتيب أوضاعه ، فقـد كـــان يراهن في قدرته على اخماد الثورة الشعبية على أوراق أخرى غير ورقة الحـــوار من ذلك الحـــروب القبليـة، و الفتـنة الطائفية ،استخدام العنف ضد التظاهرات و الاعتصامات الشـــعبية، و بعد فـــشل الورقتيين القبلية و الطائفـية و تحطمهما أمام الوعي الشعبي، فلجأ النظام الى استخـدام ورقة العنف و القوة المفرطة .

و بدأ يحشد أنصـــــاره مقابل حشـــود الثـــوار التي كانت تقام أيام الجمـــعة في ساحات الثورة ليثبـت للداخل و للعالم الخارجي أن المشروعية لا تزال قائمـــة، بل إن ما يجري محاولة للانقلاب على الـــشرعية، تقـودها أحـزاب اللـــــقاء المشـترك و من يقف خلفهم من قيادة الجيش المنشـــق،و بعـــض المشـــائخ الطامحـــين الى الحصول علـــــى السلطة ، و استمرت ممـــارسة العنف ضـــد هؤلاء بدعوى مكافحـــة الشـــغب و مـــن اجل

---

[7]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **مرجع سابق**،ص ص 152، 153.

[8]– **المرجع نفسه**، ص 153.

فض الاعتصامات ، و ما ادى الى ســقوط مــزيـد من الــجرحى و فــي صفوف الشباب المحــتجين ،مثل ما حدث في المسيــرة التي استهدفـت مقر الحـكومة، و مــا حـدث كذلـك عــند احـراق خـيام المعتصـمين في تعز بتاريخ 30 ماي ، التي راح ضحيتها عدد كبير من الشهداء و الجرحى.

في المقابل ، تأثرت تلك الاحتجاجات بمجموعة من العـوامل ادت الـى زعـزعة في الوحدة و الانشـقاق في الــصف و تباينت رؤى الشـبان بخصـوص امكانـية نجاح فكرة الحسم الثــوري ، التــي خـدمت النظام الذي ظل متمــاسكا نسـبيا، بسبب طبيعة تركيبته، و بنائه الخاص، و خـبرته الطــويلة في إدارة الأزمـات و رهانه بدرجة كبيرة على عامل الوقت الذي نجح فيه فعلا الى حد كبير و يمكن تحديد هذه العوامل ضـمن العناصر التالية:[9]

- عدم وجود قيادات كاريزمية شبابية تتولى توجيه دفة الثورة.
- انعدام الثقة بين مكونات العمل الثوري .
- سقوط المزيد من الشهداء في الساحات أو خلال المسيرات.
- حالة الضعف التي يعانيها المجتمع المدنـي و عدم قدرته على انتاج قيادات سياسية شابة تتمتع بالكاريزمية و تكــون محل ثقة الثائرين في مختلف الساحات تتولى توجيه مسار الثورة.

- سمات و خصائص الحركة الاحتجاجية في اليمن :

ويمكن ان نبرز هذه الخصائص يمكن ابرازها من خلال العناصر التالية :[10]

- تعد تحركــات الشــارع من أجل تغيير النـظم الحاكمة، و اقامة حكم مدني ديمقراطي هدفا بحد ذاته ،و من خلال هــذه الحركات الاحتجاجية ، استعادت الشعوب حيويتها لصناعة حاضرها و مستقبلها.
- أهم خاصية لهذه الحركة الشعبية ، انها حركات وطنية لا تنطوي على اي اعتبارات اخـرى ، لا طائفيــة و لا مذهبــية ، و لا حزبية ، لها مطالب وطنية عليا ، و يشارك فيها جميع فئات و شرائح المجتمع.
- أهم خاصية لهذه الحركة الشعبية أنها في بداياتها تحركات عفوية شبابية ، ثم أصبـحت شعــبية في اطــار التفاف عمــوم المجتمع معها.
- هذه الحركات تعتمد على العلم و منجزاته، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتنــسيق و نقل الاخبار و المعلومات يوما بيوم، فهذه الوسائل كسرت احتكار الدولة لنشر المعلومات.
- مع الاقرار ببدايات عفوية لهذه الحركات و بدايات محدودة العدد ، الا أنها توسعت لتشمل جميع المحافظات بل و غالبية المديريات الريفية.

---

[9]– فؤاد الصلاحي، **مرجع سابق**، ص ص 135 – 142.

[10]– المرجع نفسه.

- الاصطفاف الاجتماعي الواسع بين مختلف مكـــونات المجـــتمع ،من سكـــان الـــريف و الحضر، متعلمين و مثقفين، و قبائل و عمال و فلاحين و نساء، و رجال، و طلاب المدارس و الجامعات ، و كان أهم سمة لهذه الحركات .

- تراجع الشـــعارات الفئوية و المذهبية و السياسية الجزئية الخاصة بالحوثيين، و الحراكيين، لصالح شعار واحد هو اقامة نظام سياسي بديل للنظام القائم، الذي يلتف الجميع نحو تغـييره و تفكـيك مرتكزاته.

- خروج الشباب الى الشارع ، خلق اهتزاز كبيرا لدى النظام و أفقـده مشروعيـــته الشـــعبية، و شرعيته القانونية، و لم يعد قادرا على استخدام أساليبه القديمة في الاحتواء و الالتفاف ،و هنا لجأ الى العنف المباشر.

- رغم شيوع التوصيـــف ببدائية المجتـــمع و قبليـــته و عـــنفه من خلال مظاهر التسـلح، الا أن اصطفاف الريف و الحضر في حركة احتجاجية شعبية، ابرز سلمية الاحتجاج و مدنيته ، و خلق نموذجا متحضرا في السلوك السياسي و الاجتماعي.

- لدعم العنفـــوان الثوري لدى الشباب تم استدعاء الرموز التاريخية المناضلة في سبـيل الدولة و المواطنة من مختلف القوى و التيارات السياسية و الاجتماعية ، و تعظيم أدوارها السابقة، مما ولد وعيا تراكميا في مسار النضال الوطني.

- **سقوط نظام علي عبد الله صالح:**

اهم الانجـــازات التي حققتها هذه الثورة هو عـزل الرئيس علي عبد الله صالح عن الحكم، و الذي احكم قبضته لسنوات طـوال على اليمن دولة و شعب ، و في الـــبداية سنحاول تقديم لمـــحة حـــول هذا الـرئيس الـــذي كانـــت له كـــاريزما خاصة انعكست على سياسته في تســـيير دولة اليمن التي تتسم ببنية معقدة مـن مخـتلف النواحي ،و المتمـــيزة بالتناقض الى درجة عدم الاندماج فيما بين مكوناته ، و هو ما اثبتته تجـربة الـوحدة و ما تخللها من انتكـــاسات، و من بـــعدها قيام الحـــرب الاهلية، ووصولا الى الازمة الراهنة .

- **علي عبد الله صالح:**[11]

سـياسي وعسكـــري يمنـــي وهو أول رئـيس لليمن ينتـــخبه الشـــعب مبـاشرة وذلـك في انتـخابات 1999 ، ولد علي عبد الله صالح يوم 21 مـــارس 1942 في قرية بيت الأحـــمر بمنطـــقة سنحان بمحافظة صنـعاء لأسرة فقيرة، عمل صالح راعيا للأغنام ، وتلـقى تعليـمه الأولي في "معلامـــة" (كتاب) القرية، ثم تـرك القرية عـــام 1958 ليلتحق بالجيش في سن الـــسادسة عشرة، التحق بمدرسة صـف ضبـاط الـقوات المسـلحة عـام 1960 وشارك بأحداث ثورة 26 سبتمبر 1963 ورقي لرتبة مـلازم ثان، وشارك مع الثوار

[11] – موقع الجزيرة ، 2017/04/07 ، من موقع : http:// www.aljazeera.net .

في الدفاع عن الثورة أثناء "حصار السبعين" عندما حاصر الملكـــيون صـــنعاء مدة سبعون يومـا ولكن الجمهوريين انتصروا في الأخير، بعدها التحق بمدرسة المـــدرعات عـــام 1964 ليتخـصص في حـرب المدرعـات، ويتولى بعدها مهـــمات قـــيادية في مـــجال القـــتال في نفـــس التـــخصص،في عام 1975 أصبح القائد العسكري للواء تعز وقائد معسكر خالد بن الوليد ما أكسبه نفوذا كبيرا ومثل الجمهورية العربية اليمنية في عدة محافل خارج البلاد.

بعد توليـــه مسؤولية لواء تعز، أصبح صالح من أكثر الشخصيات نفوذا باليمن الشمالي وارتبـط بعـلاقة قوية مع شيوخ القبائل أصحاب النفوذ القوي في الدولة في 11 أكتوبر 1979 قـــتل إبراهيم الحمدي وشقيـقه في ظروف غامضة ثم خلـفه أحمـد الغشمي في رئاســة الجمهورية لأقل من سنة واحدة، وقتل هو بـدوره في مؤامرة اغتيال. وبعد أقل من شهر من مقتل الغشمي أصبح علي عبد الله صالح عضو مجلس الرئاســة رئيـــس الجمهورية العربية اليمنية بعد أن انتخـــبه المجـــلس بالإجماع ليـكون الرئيـــس والقائد الأعـــلى للقوات المـــسلحة اليمنية.وفي أكتوبر 1979 قامت مجـــموعة من الـــضباط الناصريين بقيـــادة محمد فلاح والمدعومين من ليبيا بالانقلاب على علـــي عـبد الله، ولكـن الانقلاب فشـل لانعـدام الغطاء الجماهيري،أدى هذا الانقلاب على الرئيس صالح إلى الاعتماد في إدارة الجيش والمؤسـسات الأمـنية اليمنية على المقربين من أسرته، فتسلم إخوته من أمه مناصب عسكرية هامة، كما قرب أبناء منطقته وأدخلهم الجيش والوظائف الهامـــة بالـدولة، ومـنح المخلـصين من مـناطق أخرى ومن ذوي الكفاءات والبعيدين عن الطموح الكثير من المناصـــب العسكـرية والأمنية والمدنية.

في يـوم 22 ماي 1990 أعلن الشطران اليمنيان قيام الوحدة اليمنية، ووقع لليمن الموحد ،فتولى صالح الرئاسة ، وعلي سالم البيض نائبا له، وأصبح لكل من حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي نصيب متوازن بالسلطة.

وبعد تحقـيق إعـــادة الوحـدة يوم 7 جـويلية 1994 أصبح صالح الرئيس اليمني بعد أن كان رئيـــس مـــجلس الرئاســة في أكتوبر 1994، وعبد ربه منصور هادي النائب الجديد للرئيس اليمني.

أصبح علي عـبد الله صالح أول رئيـس يمني ينتخبه الشـعب مباشـرة بانتخابات 1999 التي دخلها ضد مـــرشح وحيد بعد أن رفض البرلمان كل المرشحين الآخرين وقبل أخـيرا نجـيب قحـطان الشعبي نجـــل الرئيس الجنوبي الأول قحطان الشعبي، والذي كان عضوا بالمؤتمر الشعبي العام لينشق ويترشح ضد صالح.

و استمر على راس الدولة الى حين اعلان قرار عزله عام 2012 م، مـــن خلال المبادرة الخليـــجية التي قدمت كحـل للازمة اليمنية، و نصت على ان يقوم رئيس الجمهورية بتكليف المعارضة بتشـــكيل حكـــومة وفاق وطـني بنسبة 50 في المئة لكل طرف ، على ان تشكل الحكومة خلال مدة لا تـــزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليـــف، **و بعد مـرور شهر عـلى البـدء بتـنفيذ الاتـــفاق، الى ســـن قوانـــين تمنح الحصـــانة**

ضد الملاحقـة القانونية و القضائية للرئيس و لمن عملوا معه خلال فترة حكمه، ثم يقدم رئيس الجمـهورية استقالته الى مجلس النواب و يصبح نائب الرئيس هو الرئيس الـشرعي بالانابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة ، ثم يدعو هذا الرئيس الى انتخابات رئاسية في غضون 60 يومـــا بموجب لجنـة دســتورية للاشراف على اعداد دستور جديد يـعرض على استفتاء شعبي[12]، في 21 فيفـري 2012 جرت الانتـخابـات الرئاسية كما هو مقرر في المبادرة الخليـجية بمـرشح توافقي وحيـــد هو الرئيـــس عبد ربه منصور هــادي الذي كان نائبــا للرئيس السابق علي عبد الله صالح.

[12] – عبد المالك محمد عيسى، **مرجع سابق** ،ص ص 69،80.

المطلب الثاني : صعود الحوثيين الى سدة الحكم

الحركة الحوثية حـركة سياسية ذات بعد مذهبي، يقدم الحوثيون اليوم أنفســهم على أنــهم لب الزيديــة مـمثليها الرسـميين، وهي الحقيــقة التي لا ينبــغي تخطيها في الحديث عن جماعة الحــوثي، باعتــبارها جماعة دينية انبثقت من داخل إطــار المــذهب الزيدي في اليمــن وتُنســب إلى مؤسســها حسن بدر الدين الحوثي.[13]

بعد اعلان نجــاح الـــثورة الايرانية (عام 1979 م) كانت المظاهرات المؤيدة للخميني تجـوب شوارع صعـدة في اليمن، بحيث استفزت هذه المظاهرات الحكومة، فقامت بحملة اعتـــقالات لاخـماد المظاهــرات .فكانت الزيـــدية في صـــعدة ينظـرون الى هذه الثـورة على أنها هبة سماوية لانقاذ الكرامة الاسلامية في العالم، و ان الوقت قد حان ليتحرك المثقفون لنقل معانيها و افكارها.[14]

بدأ أول تحرك مدروس عام 1982 م على يد العالـــم الزيدي صلاح أحمد ، الذي أنـــشأ عام 1986 م (اتحاد الشباب)، و كان من ضمن ما يتم تدرســيه مادة عن الثورة الايرانية و مبادئها يقوم بتدريســها محمد بدر الدين الحوثي شقيق حسين بدر الدين الحوثي الاكبر، و في عـــام 1988 يجـــدد النشـــاط بواســـطة بعض الرموز الملكية التي نزحت الى المملكة العربيـة السعودية عقب ثورة 1962 م، و كان من ابـــرزهم مجد الدين المؤيدي ، و بدر الدين الحوثي . [15]

يقسم الباحث اليمني أحمد الدغشي ظهور الحركة الحوثية و نشأتها و تطورها الى مرحلتين:

المرحلة الأولى : خاصة بالتأسيس و التكوين ، التي بدأت منذ اعلان التنظيم نفسه في عام 1990، في بعض مناطق محـافظة صعدة، وفي هذه المرحلة تلخصت أهداف التنظيم، و كانت الكثير من الاحداث المتسارعة في منطقة الشرق الاوسط تصب في صالح الزيدية في اليمن مع قدوم عام 1990 م منها :[16]

- توقف الحرب العراقية – الايرانية .

---

[13] – "**الحوثيون الحقيقة العسكرية و مصادر الدعم**"، وحدة الدراسات و الابحاث، 18 /2017/03، في موقع**:** http://www.fikercenter.com/political-analysis/the-houthis-the-military-power-and-sources-of-support

[14] – مجموعة من الباحثين ، **الحوثية في اليمن الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**، (ب.ب.ن) ، مركز الجزيرة العربية للدراسات و البحوث، 2008، ص 111.

[15] – **المرجع نفسه.**

[16] – مجموعة من الباحثين ، **الحوثية في اليمن الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**،مرجع سابق.ص 129.

- وفاة الخميني المتشدد سنة 1989م و مجيء الرئيس الايراني الجديد **هاشـمي رفسنجاني** الذي حـــاول أن يقود بلاده في عهده بسياسة سلمية ودية مع العالم الاسلامي.

- قيام الوحـدة اليمنـية في 22 ماي 1990م و الذي افرز تحولات سياسية مهمة أساسها التـــعددية السياسية و الفكرية و السماح بتأسيس الاحزاب .

استغل ناشطو الزيدية هذه الاحداث لبناء مشروعهم السياسي، و ظهر تنظيم (الشباب المؤمن) الـذي قام على بقـــايا تنظـيم (اتحاد الشباب) مع قيام الوحدة اليمنية، و بدأ نشاطه بانشاء العديـد من المراكـــز العلمية الصيفية التي تدرس العلوم الدينيـــة

و الشرعية للمذهب الزيدي، باشـــراف عدد من علـــماء الزيدية في محـافظة صعدة ، ووصف هذا التنظيم بالمـنتدى (منتدى الشباب) عـبر عن الفـترة ما بيـن (1990-1994 م) بمرحلة النشأة ، لمنتدى الشـــباب أما الفـــترة ما بين (1994 – 1996) فكانت مرحلة ازدهار المنتدى.

و أشار زيد الامين العام لحزب الحق - حزب يمثل مصالح التوجه السياسي و الفكري الزيدي - في اليـمن الى ان تيار الشباب المؤمن قد جذب اليه حوالي 15000 طالب في صعدة خلال تلك المرحلة.

و خلال الفترة من 1999 م وحتى 2004 م التي ظهر فيها نشاط (الشباب المؤمن) ظهرت أوسع عملية تغلغل في المرافق الحكـومية و اجهزة الدولة المدنية منها و العسكـرية ، مع تركـيز مـواز على المرافق التعليـمية في محافـــظات : صعدة ، عمران ، حجة ، صنعاء ، الجوف. [17]

المرحلة الثانية: هي مرحلة التنظيم المسلح العلني للشـباب المـؤمن، أو ما بات يعرف بجـماعة الحوثي، التي بدأت منذ الشهـر السادس من عام 2004، حيث تـــحول التنظيم، أو قسم منه، الى تلـك المليشـيات العسكرية ذات البعد الايديولوجي ، التي خاضت خمـس حـروب مع الجيش اليمني، على مدى يزيد قليـلا على اربعـة أعـوام ، بدءأ من 2004/06/18 و حتى 2008/07/17،[18] **و** حرب سادسة خاضها الحوثيون مع القوات الحكومية في عام 2009، كانـت أقـــوى حروب صـــعدة و اكثرها دمارا دخلت فيهـا العربية السعودية و استخدم فيها الطيران و المدفعية، و سحقت فيها قـرى على من فيـــها من الســكان من النســـاء و الاطفال.

خاضت جـــماعة حسن الحوثي، ســتة حروب رسمية مع الجيـش اليمني، بالاضـافة الى الحـروب مع قبائل يمنية في صـعدة وعمران والجـــوف، وزادت شـهوة الحرب لـدى الجـماعة بعد الإطاحـة بالرئيـس

---

[17] – **المرجع نفسه** ، ص 182.

[18] – احمد محمد الدغشي،**الحوثيون: الظاهرة الحوثية دراسة منهجية شاملة،(طبيعة النشأة و التكوين – عوامل الظهور و جدلية العلاقة بالخارج– مشاهد المستقبل)**، دار الكتب اليمنية، اليمن ،(د،ت،ن)، ص 12.

السابق على عبد الله صالح بعـــد ثورة 11 فيفري، التي انضمت جمـاعة الحوثي لصفـوفها مـنذ البدايـة، لكنها فجأة عاودت ترتيب أوراقها للتحالف مع الرئيس المخلوع صالح.

من اجل دعم تحرك كهذا قامت ايران وفق مخـطط بدأ تنفـيذه منذ اندلاع الاحتجاجات في اليمن، **بتمويل عشرين وسيلة اعلامية فضائية وورقية و الكترونية، و قد بدأ بالفـعل السعي لاستخراج تصـــاريح سبـــع صحـــف مختلفة اثنتان منه بدأتا بالصدور فعلا، كما جرى تمويل اطلاق عشـرة مواقع الكترونية لجهات و اشخاص و مجموعات تعمل في اطا المخطط ذاته ، تم اطلاق أربعة مواقع الكترونية منها ، في حيث يتم الاعداد لاطلاق الباقي، و هناك ثلاث قنوات فضـــائية موجهة للجمهور اليمني يجـري تمـــويلها احـــداها تشرف عليها قناة (المنار) و اخرى قناة (العالم).** [19]

والحقيقة أن سيطرة الحوثين على السلطة كانت نتيجة لتضافرعدد كبير من المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تفاعلت فيما بينها، وأوجدت بيئة مفككة ومفتوحة، أحسن الحوثيـون النفاذ إليها، ويمكـن أن نشير هنا إلى أبرزها:

1- تشتت القوة و توزعها على اطراف متصارعة:

حدث الانقسام بين الأقطاب العسكرية داخل نظام الحكم، فقد أخذت المسـافة في الاتســاع بين الرئـيس الـسابق، والـرجل الثاني في النظام اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطـقة العسكرية الشمالية الغربيـة والفرقة الأولى مدرع، بسبب اتجــاه الأول إلى إضعاف الوحدات العسكرية التي يـقودها الثـاني، وإنشـاء وحدات جديدة في الجيش والأمن تحت قيادة نجله أحمـد بهدف توريث السلطة للأخر،هذا التفكك والانقسام أضعف النظام الســياسي[20] ، وأدى إلى تراخـــي سلـــطة الـــدولة وهشـــاشتهـا وانعكس سلبا على القضايا والأزمـــات الوطـنية، من خـلال التخاذل في التعامل معها، وفي بعض الأحيان محاولة توظيـفها للضغـط أو إضعاف الطرف الآخر.

2- دور الرئيس هادي:

افتقد أدائه السياسي للفاعلية، واتسم بالعجز والتباطؤ الشديد، وطوال فترة حكمه ظل الرئيـــس هادي يراهن عـلى عامل واحد هو موقف الأطراف الدولية، وظل يوفر للحوثيين ذرائع ومبررات للأعمال التي يقوموا بها،فقد سهل دخـول الـحوثيين إلى حاشد للتخلص من نفوذ أبناء الشيخ الأحمـر ، ولم يقدم الدعم الكافي للواء 310 الذي كان يرابط في مدينة عمران في محاولة لإضعاف حليفـــه الرئيسي اللواء على

---

[19]– احمد امين الشجاع، **بعد الثورة الشعبية اليمنية ايران و الحوثيون مراجع و مواجع**، صنعاء ، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث ، 2013، ص ص 206،207.

[20] – ناصر محمد علي الطويل ، **مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء**، (ب.ب.ن)، مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث، (ب.ت.ن) ، ص 09.

محسن الأحمر[21]، وبعد سقوط عمـــران لم يتخذ الرئيـس موقفا جادا يمنع الحوثيين من اجتياح صنعـاء وبعد سقوطها عمل على تسهـيل وصولهم إلى رداع والبيضاء، وكان يبلغ شيوخ القبـائل أن الحوثيـــين لايستهدفونهم بقدر ما يستهدفون أطراف سياسية معينة.

3- دور ايراني فاعل:

ذلك فإن الدور الإيراني كان حاضرا وبكـثافة في اليمن ، ووفر حاضنة إقليمية للمشروع الـحوثي في الأبعاد السياسية والعسكرية ، هذا الحضور زود الحوثيين بالتخطيط والمعلومات، والتغطية الإعلامية وتوفر السـلاح والأموال والتنسـيق مع الأطـراف المحلية، و هو ما انعكس على ارض الـــواقع بعد تمكن الحوثيين من الوصول الى السلطة.

الشكل رقم (01) : خريطـة توضح مناطق انتشار الحوثيين في اليـــمن

المصدر : موقع الجزيرة

نجـــح الحوثيون في تحـقيق هدفهم بالاستـــيلاء على الســـلطة في اليمن ، وكانـت البداية مع المبادرة الخليجية التـــي وقـــع عليها في الرياض في نوفمـــبر 2011، و تنحى بموجبـــــها الرئيس اليمـــني السابق علي عبد الله صـالح و التي لاقت معـــارضة من جماعة الحوثـي، تـــلاها مخرجات الحوار الوطـــني الذي

[21] - **المرجع نفسه.**

انســـحبت منه جماعة الحوثي معلنة رفضـــها لكل مـــــقراراته. و بالتوازي مع الحوار الوطـني و المســـار السياسي، خاض الحوثيون معارك متتالية في مناطق مخـتلفة، كـــان ابـرزها معـــركة عمران التي سيـــطر الحوثيون عليها في جويلـية 2014 ، مما مثل تحـولا مهما في التـــمدد الحـوثي العسكري ، و كانـــت محطة انطلاق نحو العاصمة صنعاء.

بعد سقوط عمران ، ضرب الحوثيون حصارا شـاملا على العاصمة صنعاء منـــذ اوت 2014، و نجحوا في حشد و تعبئة عدد كبير من اليمنـيين الغاضـبين للمطالبة باسـقاط حكومة الوفـــاق، و الـــــغاء اسعـــــار المـــشتقات النفطـــية، و تنـفيذ مخـرجات الـحوار الوطني و على نحو مفاجئ ، شبـت مواجهات في شملان شمال صنعاء، سقط خـلالها قـتلى و جرحـــى و انتـــهت بسيطـــرة الحوثيـــين علـى شـــــملان ثم تحـولت المواجهات الى مبنى سيطرة التلفزيون الحكومي، حتى خـضع لسيطرة الحوثيـين في سبتمبر 2014 و تلته المنطقة العسـكرية الـــسادسة، فاستـسلمت صنعاء بكل مؤسـســاتها المخـتلفة للحوثيين في سبتمبر 2014.

جاءت سيطرة الحوثيين على صنعاء في ظل انهيار عام للدولة، كان من ابرز ملامحه حالة تذمر واسعة داخل المؤسستين العسكرية و الامنية من حملة الاغتيالات التي تستهدف عناصرها في كل مناطـــق اليمـن و ايضا الفساد المالي و الاداري، و تدني رواتب العسكريين و قـوات الامـن و افتـقاد المعايير الموضوعية مثل الكفاءة، و الاقدمية في الترقي و تولي المناصـب و هو ما انعكس سلـبا على الولاء للدولة.

تجلى من خلال التطورات التي سبقت سقوط صنعاء، و ايضا أثناءه ، وجود توجه رئاسي نحو التخلص من عدة أجنحة مهمة في الساحة السياسية، تشمل الجناح العسكري لحـــزب الاصـــلاح (الاخوان) المتـمثل في اللواء على محسن الاحمر خصوصا بعد سقوط اللواء 310 في عمران، و كذلك الجنـــاح المتشدد بقيادة عبد المجيد الزنداني، و الجناح القبلـــي بقيادة حـميد عبد الله بن حسين الاحمر، مع الابقاء على من يعدهم الرئيس منصور هادي معتدلين ، مثل عبد الوهاب الانســـي، مستشار رئـيس الجمـــهورية عن حـــزب الاصـــلاح و القيادي في حزب الاصلاح محمد قحطان و من الـــلافت أن التاييـــد الرئاسي لهاتين الشخصيتـــين يتسق مع رضا حوثي عنهما.

و يبـدو أن توسع حركة الحوثي عسكريا، و قيامها باخراج أولاد الاحـــمر من ديارهم في عمران ، ثم ازاحتهم من المعادلة السياســـية، كان بمباركة سعودية، و تساهل من الرئاســـة اليمنية غير أن المكاسب النهائية الت الى الحوثيين، و ربما بدون ادراك من السعودية و كان لانشـغال السعـودية بملفـــات اخـرى

أثر كبير في ذلك فقد تحولت الانظار الى الملف العراقي و سيطرة داعش علـى مناطــق مهمـة و نفطـيـة هناك [22].

سيطرة الحوثيين على اليمن يجعل تحول الصراع السياسي الى صراع طـائفي و تـمدده اقليـميا مســألة وقت، و هو ما يدفعنا الى القول بان بقاء الحوثي و تمدده في اليمن سينتـقل بالأزمة اليمنـية لتصبح صراعا مفتوحا عابرا للحدود في اكبر تحد لاستقرار المنطقة منذ زمن بعيد.

ثم جاء بعد ذلك الاعلان الدسـتوري بعد الاستــيلاء على صنــعاء (21 سبتمبر 2014)، و الـذي اصدرته جماعة الحـوثي في 08 فيفري 2015، الذي قضى بتشكيل مجلسين رئاسي ووطني ، و حكومة انتقالية التي من شأنها ان تحكم اليمـن لمـدة عامين [23]، و هو الاعلان الذي رفضــته غالبـية الاحـزاب اليمنية و دول الخليج و دول عربيـة و غربيـة، وصــولا الى حصار الرئيس اليمـني في صـنعاء و اجبـاره على الاستقالة و حصار رئيس وزارئه و باقي المسؤولين ، ففي 12 فيفري اعلن الحوثيون عن تسيير 28 رحلة طيران بين صنعاء و طهران اسبوعيا لانـشطة تجارية و سياحية بحسب قولهم ، و هو الامــر الذي اقلق الخليجـين بشـدة خوفا من استخدم تلك الرحــلات من قبل الحوثيين ، في نقل الاسلحة و المقاتلين الى اليمن من طهران .

وفي 12 مارس 2015 نظمت الجماعة مناورة عسكرية كبرى للـمرة الاولى من نوعـها ، بمحــافظة صعدة على الحدود مع المملـكة العربية الســعودية، و قالت انها رســالة واضــحة لمن يـريد أن يعـبث باستــقرار و امن البلاد من القوى الداخلية و الخارجية .

و في 19 مارس من شهر مــارس 2015 قامــت جماعة الحــوثي بقصف مقر اقامة الرئيـس اليمـني في عدن التي فر اليها من صنعاء ثم سيطرتها جزئيا على المدينة .

و استــفادوا من فراغ السلطة الذي تركته النخــــب المنقسمة على نفسها في النظــام الـسابق، ووســعوا سيطرتهم علـى الارض و عملوا على توسيع قاعدتهم الشعبية ، ووضعوا برنامج لسياستهم، و سيطروا على محافظة صعدة .

ضرب مخـرجات الحوار الوطني والالتفاف عليها، من خلال بدء عمليات عسكريّة في مناطق عـدة في دماج وكتاف وحاشد وعمران، بذريعة محاربة المتطـرفين والتكفيـريين، ليظهـر آنـذاك تحــالف واضــح وصريح بين الحوثيين وأتـباع الرئيس السابق في الجيش .

---

[22] – محمد فتحي ، القصة الكاملة لدول الخليج مع عاصفة الحزم، 2017/05/04 ، من موقع : **. http://alnaharelarbi.com**

[23] - Adam Baram ,«Civil war in yemen imminent and avoidable », **Policy Memo**, N 130, March 2015, p p 01-09.

تمدد الحوثيين واستيلاؤهم على صنعاء بمساعدة من وحدات الجيش التابعة للرئيس المخلوع، بذريعة رفع أسعار المشـتقات النفطية، وما نجـم عنه من استقـالة الحكومة، وصولًا إلى توقيـع اتفـاق السلم والشـــراكة وسيطرة الحوثيين على المؤسسـات الســيادية، وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس هادي وحكومــة الوفاق الوطني التي وافق عليها الحوثيون.

فشـــل المفاوضات في إقـناع الحوثيين بالانسحاب من المدن وتطبـيق اتفاق السلم والشراكة، ومحـاولتهم احتلال عدن بعد نجاح الرئيس هادي في الهروب من محبسه الإجبـــاري، واقدامهم على إصـــدار إعـــلان دستوري وتشـكيل لجنة لإدارة شؤون اليمن.

و جاء تمدد الحوثيين خارج محافظة صعدة و استهدافهم الفرقة المدرعة الاولى التـــي كان يقـــودها علي محســن الاحمر ليقضي على اخر القلاع العسكرية المؤيدة للثورة ، و يحول المؤسســـة العسكـــرية كليـا الى ذراع عسكرية تابعة للرئيس المخلوع و حليفه الجديد (الحوثييـــن)، تنحصـــر مهمتها في التخلص من حزب الاصلاح و ما تبقى له من نفوذ داخل المؤسسة العسكرية و ضمن القبائل الموالية لعائلة الشيخ عبـد الله بـن حســين الاحمر.

المبحث الثاني : مسارات التسوية السياسية للازمة اليمنية الراهنة

المطلب الاول : المبادرات العربية لحل الازمة اليمنية.

تواصـــــلت الجهـــود من اجل التســـوية السياسية للازمة اليمنية ، فكانت هناك مبادرات على المستوى الداخلي للدولة، و البعض الاخر تبنته الاطراف الخارجـية **عنـــدما قامـــت مجموعة الدول العشرة (G10) في بدايـــة هذه الازمة بالإشراف على تطبيق التسوية السياســـية ، و التي تضـــم دول مجلـس التعـــاون باستثـــناء قطر و الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الى جـانب مبعـــوث الامين العام للأمـــم المتحدة جمال بن عمر بعد أن تم وضع اليمن تحت اشراف مجلـس الامـــن** ، [24] و من بعده المبعوث الاممي اسماعيل ولد الشيخ احمد.

- المبادرة الخليجية:

في يوم الاحد الثالث من شهر أفريل 2011 م اعلن وزراء خـارجية مجـلس التعاون الخليجي عن تبنـي المجلس لـمبادرة بشـــأن حل الازمة القائمة في اليمن، و قد بلغ عددها مع التعديل اربـع مبادرات، و التـــي يمكن ان نشير اليها عموما كما يلي: [25]

- **المبادرة الاولى**: في 03 افريل 2011 قبلتها المعارضـــة لأن بند التنحي كان الاهـــم فيها ، و رفضـــها الرئيـــس بسبب ذلك.

- **المبادرة الثانية** : في 10 أفريل 2011 قبلها الرئيس لان تنحيه لم يعد واردا فيـها ، و اقتـصر على أن ينقل صلاحياته لنائبه فقط ، و لهذا السبب رفضتها المعارضة التي اعتبـرتها انتـكاسة و تراجعـا مـقارنة بالاولى.

- **المبادرة الثالثة**: تعد امتدادا للمبادرة الثانية، و كانت ذات صيـغة توافقـية، حيث خلـت مـن التنـــحي لكـــن الفارق أن الثالثة حددت موعدا زمنيا لتسليم السلطة الى النائب ، و ذلك بعد ثلاثين يوما من توقيـــعها ووافق عليهـــا الرئيس للسبب المشار اليه، و لانها تضمنت بندا بمنحه ومن عمل معه خلال حكمه الحصانة مـن الملاحقة القانونية و القضائية، اما المـعارضـة فلم توافـق عليهـا الا بعـد أن طمـأنتها الدول الخليـــجية أن الاعتصامات في الميادين و الساحات لا علاقـة لها بالبنـد الثـاني من المـبادرة و المتضمن ازالة عناصر التوتر سياسيا و أمنيا، و على الرغم من موافقة الطرفين عليـــها الا أن شرطا جديـدا وضعه الرئيس للتوقيع و هو أن لا يوقع بصفته رئيسا للدولة ، بل بصفـته رئـــيسا لحزبه المؤتمر الشعبي العام ، و أن يكون راعيا

---

[24] – ناصر محمد علي الطويل ،**مرجع سابق**، ص 03.

[25] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **مرجع سابق**،ص ص 156، 157.

لتنفيذها، كما تحفظت المعارضة على مشاركتها في تشكيل الحكومة ، و أدائها اليمين أمام الرئيس، و عملها معـــه، ثم أعلنت موافقتها لاحقا.

- **المبادرة الرابعة** : و هي النســـخة الاخيرة من المـــــبادرة الخليجية ،و أبرز ما فيها تغيير الصفة التي سيوقع بها من رئيس جمهورية الى رئيس المؤتمر الشعبي العام ، و جرى توقيعها من الطرفين في الرياض في 23 نوفمبر 2011 في احتفالية رعاها الملك بن عبد العزيز ، و بحضـــور وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة الذي قام بتوقيعها باعتبار بلاده رئيس دورة مجلس التعاون الخليـجي، و بحضـور أمين عام المجلس.

و عليه وقعت المبادرة الخليجية التي رعتها دول الخـــليج ، و بالاخص المملكـــة العربيـــة السعـــودية، و بدعم من الاميريكين و الاوروبين و ممثل الامـــين العام للامم المتحدة، باعتبارها أفضل الحلول الممـكنة لليمن .

أما الموقف في ساحات الاعتصـــام من المـبادرة فأعلنت اللجنة الاشرافية العليا لـثورة التغيير رفضـــها المطـــلق للمبادرة الخليجية، و حذرت من اتخاذ خطـــوات تصعيدية في حال عدم الاستـــجابة لمطـــالب الشـــباب بتنـــحي الرئيس، مؤكدا رفضهم لاي مبادرات أو حوارات ما لم تتضمـن الرحيل الفوري لصالح، و أضـــاف أن أحزاب تكتل اللقاء المشترك المعرض الذي وافق على المبادرة الخليجية لا يمثل الا نفسه.[26]

- **تنفيذ المبادرة :**

تم الاتفاق بشأن الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية باشـــراف المـبعوث الاممي جمال بن عمر ، و تضمن الاتفاق ما يلي : [27]

- يصدر الرئيس مرسوما يدعو فيه الى انتخابات رئاسية مبكرة نهاية 2011 و ينقل صلاحياته الى نائبه.
- اعادة هيكلة القـــوات المسلحة، بما يفضي الى بناء جيـش وطني يرعى الحياة السياسية و الديمقراطـــية على أن تتم المرحلة من ذلك قبل اجراء الانتخابات الرئاسية نهاية 2011 م.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية.
- اجراء الانتخابات الرئاسية.

و تبدأ المرحلة الثانية بعد الانتخابات و تكون مدتها سنتين يتم فيها:[28]

1 - مناقشة بناء الدولة وصياغة الدستور، و حل القضية الجنوبية حلا عادلا.

---

[26] – أحمد محمد عبد الغني، "مسارات الدور الاممي في اليمن "، **مجلة شؤون العصر**، ع 43 ،(اكتوبر – ديسمبر 2011)، ص ص 183 – 200.

[27] – **المرجع نفسه.**

[28]– **المرجع نفسه.**

2 - استكمال هيكـــلة القـــوات المسلحة و الأمـــن، و غيرها من القضايا التي تهـيئ البلاد للسير في طريق الديمقراطية و الاستقرار.

استمرت الاطراف الخارجية في تتبع مستوى تنفيذ الخطوات و الاجراءات المنصـوص عليها في المبادرة الخليجية و اليتها التنفيذية المزمنة، حيث تم بالفعل التقيد بأول خطوة المتـمثلة بتنفـيذ التفويـض الذي أصـدره الرئيس لنائبه بموجب المرســوم الرئاسي رقم 24 لعام 2011 .

بموجب هـذا المرسوم قام نائب الرئيس بتوجيه الدعوة الى اجراء انتخابات رئاسية مبكرة بموجـب الفقرة (ب) مـن الالـية التنفيذية ، و تحدد موعدها في 21 فيفري 2012، كما تم تأليف حكـومة الوحدة الوطنـــية مناصفة بين المؤتـمر الشعـبي العـام و حلفائه و تحالف أحزاب اللقاء المشترك ، و حازت على ثقة البرلمان بتاريخ 28 فيفري 2012 ، كما أقر البرلمان في جلسـته المنعقدة يوم السبت الموافق 21 جانفي 2012 قانون الضمانات المنصوص عليه في المبادرة الخليجية.

- انتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي:

أقر البرلمان في جلسته المنعقدة يوم السبت الموافق 21 جانفي 2012 المرشح التوافقي للانتخابات المبكرة (عبد ربه منصور هادي)، و تم بالفعل تدشين الحملة الانتـــخابية لمرشـــح الرئاسة يوم 07 فيفـري 2012 بحضور الاطراف الموقعة كـافة ، و سفراء كل من دول الخليج و الدول دائـــمة العضـــوية ،**و دعت أحزاب اللقاء المشترك الذي كان معارضا لحكم الرئيس صالح في البيان الختـامي الصـادر عن اللقـاء التشاوري الخامس لقياداته في المحافظات أعضـاء المشتـرك و انصـاره و كافـة أبنـاء الشـعب اليمنـي الى الاحتشاد في 21 فيفري و التصـويت لمرشـــح الرئـــاسة التـــوافقي عبد ربه منصـــور هادي بأعلى نسبة ممكنة من أصوات الناخبيين كتعبير عن الارادة الشعـــبية في التغيير و النقل السـلمي للسلطة،** [29] و اعتبر البيان هذه الانتخابات مقياسا لمدى التزام أطراف التســـوية السيـــاسية بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية و اليتها التنـــفيذية و اكـد المشـاركون في اللقاء التشاوري ضرورة الـشروع في الـحوار مع الشباب في الساحات و مع مختلف القوى الوطنيـــة و تهيـــئة المـناخ الـــعام لمشاركتهم في العملية الانتخابية.

استطاعت المبادرة الخليجية تحويل مسار الثورة الى عملية تفاوضية ، وخاصة بعد تمـكنها من دفع مكونات الثورة الى التفاوض بمن خلال مؤتمر حوار وطني شامل ، **انقسم المشاركون في المؤتمر حسب النظام الداخلي والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم 10 لعام 2013 إلى تسعة فرق، يختص كل فريق بمعالجة قضية من القضايا التسع المحددة في جدول أعمال المؤتمر، وهي: القضية الجنوبية، قضية صعدة القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بناء الدولة، الحكم الرشيد، أسس بناء**

[29] – **المرجع نفسه.**

الجيش والأمن، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. [30]على الرغم من التباينات بين المشاركين في المؤتمر (على مستوى كل فريق، وعلى مستوى المشاركين بشكل عام)، جرى التوافق على جميع القضايا المُدرجة باستثناء القضية الجنوبية التي لم يصل فريقها إلى توافقٍ بشأن ضمانات حلّها وعدد أقاليم الدولة الاتحادية .

و نجـح المؤتمر في اصدار وثيقـة الحوار الوطني الشامل، لكن الصعوبة كانت في التنفيذ و مرد ذلك الى جملة من المعوقات التي تعترضها منها ما يرتبط بمدى توافر الإمكانات المـادية لتعـويض أُسر الشهداء والجرحى، وتعمير المناطق المتضررة من الحروب السابقة، وتأسـيس اللجـان والمؤسسـات والمـصالح والهيئات، وبعضها الآخر تحول دون تنفيذه أسباب مرتبـطة بضعف مؤسسات الدولة. [31]

وانقسام الجيش مثل نزع أسلحة "المليشيات" والجماعات المسلحة لكنّ أهم الصعوبات سوف تتمثّل بتهديد القوى المتضررة من توصيات وثيـقة مؤتـمر الحوار، و هـو ما اثبـت على ارض الـواقع بـعد المـواجهات العـنيفة التي بـدأها الحـوثيون ضد قبائل منـطقة عمران بعد اقرار وثيقـة الـحوار الوطـني مباشرة ، مما يعني غـياب رغبـة القـوى السياسية اليمنـية و ارادتـها في اخـراج الـبلاد من حالـة الفوضى و المضـي في تنـفيذ مـقررات المؤتمر.

في الاخـير نخلـص الى أن المبادرة بقدرما خدمت رؤية و تصور الاطراف و القوى السياسية اليمنـية الموقعة عليها للخروج من الازمة التي نجمت عن ثورة 2011 م، **و التي أصبحت مـنذ تلك اللحـظة تمثل خارطة طريق نقل السلطة في اليمن ، متضـمنة مواجـهة ادارة الفتـرة الانتقـالية بمرحلتيها الاولى و الثانية، بما في ذلك مهام نائب الرئيس، ومهام حكـومة الوفـاق الوطني ، و مهام اللجـنة الأمنيـة و الترتيبات المتعلقـة باجراء الانتخابات الرئاسية المـبكرة ، و ما يليها من قضـايا الحوار الوطني** [32].

إلا انها عمقت حالة التدخل الخارجي في الشأن اليمني، و خدمت المبادرة في الوقت نفسـه أيضا مصـالح الاطراف الخارجية التي تبنتها وصاغت مفرادتها ، و بالاخص المملكة العـربية السعودية التي بذلت و لا تـزال تـبذل كل جهد و مسعى لعدم انجاح أي ثورة في اليمن ، و اسـتثنت هذه المـبادرة طرفين أساسين و مؤثرين في المشـهد السياسي خلال احداث العـام 2011 و همـا الحـراك الجنـوبي و حركة انصار الله (الحوثيين)، فكسبتهما ايران الى جانبهما.

---

[30] – «وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: خطوة على طريق حل الأزمة وبناء الدولة؟»،**المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، 2017/03/10 ، من موقع : http://www.dohainstitute.org .

[31] – **المرجع نفسه.**

[32] – **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني : المبادرات الدولية لحل الازمة اليمنية.

تعامل المجتمع الدولي مع الوضع في اليمن استنادا الى المبادرة الخليـجية التي حظـــيت باجماع اقليـمي و عالمي، و قد تجسدت الجهـــود الدولية مـن خلال المبادرات التي قدمها مجلس الامم المتحدة ، كانت أدوار مكملة لتلك الادوار العربية في هذا الاطار وغـــير منفـصلة و خاصـــة في محـــاولة تذليـل العقـــبات التي تعـترض تلك المـسارات و هو ما تم تأكيده من خلال البيانات و القرارات الصادرة بخـصوص الشأن اليمني ، و تولى اداء هذه المهمة في بداية الازمة السيد جمال بن عمر مبـعوث الامـين العـام للأمـم المتـــحدة الى اليمن، و من بعده السيد اسماعيل ولد الشيخ احمد.

قام بن عمـــر عام 2011 بالعديد من الزيارات لليمن من اجل الاشراف على التسوية السياسية، كـــان لكل زيارة دلالاتها الزمانية و الموضـوعية، الاولى في (04 – 12 افريل)، و الثانـية في (05- 11 ماي)، و الثالثـــة في (12- 18 جوان)، و الرابعـــة في (20- 30 جويـلية)، و الخامـــسة فـي (18 سبتمبر – 03 اكتوبر)، و السادســـة فـي (10- 23 نوفمـبر 2011م).[33]

وفي كل زيارة كان يلتقي بأطراف العملية السياسية في اليمن سلطة و معارضة، و على ضوء نقاشـاته معهم يقدم تقريـــره الى الامين العام للامم المتحدة، و كانت الزيارات الاولى و الثانيـــة و الثـالثة ذات بعد استكشافي، و ادت الزيارة الثالثة لليمن الى صدور أول بيان رسمي لمجـــلس الامن حـول ما يـــجري في اليمن .[34]

- **بيان مجلس الامن (1):**

فـــي 25 جوان 2011 م اصـــدر مجلس الامـن أول بيـان حول الاوضـاع في اليمن و ذلـك بالاجـماع و كان من ابرز ما تضمنه هذا البيان أن أعضاء المجلس عبروا عن قلقهم العميق ازاء الوضـع الانســاني و الامني المتدهور في اليمـن انـــذاك، و حثوا كل الاطراف على المشاركة في حوار سياسـي شـامل) كما أن أعـــضاء المجلس (رحبـــوا أيضا بجـهود الوساطة المستمرة لمجـــلس التعاون الخليجي، لمـساعدة الطرفيـن على التوصل الى اتفاق[35].

و بالتأكيد فقد كان لصـــدور بيان مجلس الامن أهمية في الدفع بجهود جمال بن عمر خطوات متقـــدمة حيث انتقل في زيارته الرابعة (20- 30 جويلية) الى التعاطي العـــملي مع القضـــية، و ذلـــك في اطـــار

---

[33] – أحمد محمد عبد الغني، **مرجع سابق** ، ص ص 183 – 200.

[34] – **المرجع نفسه.**

[35] – **المرجع نفسه.**

البحث عن مخارج أمنة للازمة الذي وصـلت اليه الأوضاع، بعد امتناع الرئيـــس صالح عن التوقيع علـى المبادرة ، و تعنت بقايا النظام تجاه موضـــوع نقل السـلطة ، و برز نجـــاح بـــن عمر في وصـــوله مـــع الاطراف المعنية الى اتفاق اولي بشأن الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

- **بيان مجلس الامن (02):**

و في ضوء التقرير الذي قدمه جمال بن عمر حول نتائج زيارته الرابعة، حذر مجلس الامـن الـــدولي من التـدهور الخطير للوضع الامني و الانساني في اليمن، مطالبا جميع الاطراف برفض، العـنف فيـما حثها على بدء مرحـلة انتـــقالية تستجـــيب لتطلعات التغيير التي يرغب فيها الشعب اليمني.

جاء ذلك في ختام جلسة مشاورات مغلقة عقدها المجلس ، الثلاثاء 09 أوت 2011 م، و قـال رئيس مجلس الامن، ان ممثلي الدول الاعضاء استمـــعوا الى احاطة حـول الاوضـاع التي تمر بها اليمن، واصدر أعضاء المجلس بيانا طالبوا فيه جميع الاطراف بالمضي قدما بشكل عاجل و منظم نحو عملية انتقالية يقودها اليمنيون أنفسهم، و تستجيب لاحتياجات و تطلعات التغيير للشعب اليمني.

و طبقا للبيان اعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ ازاء خطورة تدهور الاوضاع الاقتصادية و الإنسانية و قالوا انهم يشعرون بقلق بالغ ازاء الوضع الامـني المتدهور، و حث أعضاء مجـلس الامن الاطراف على ضمان وصـولا لمســاعدات الانسانية، و اعربوا عن قلقهم ازاء تزايد انقطاع الامـدادات الاساسية .

- **بيان مجلس الامن (03)**

و **قد أصـــدر مجلس الامن ثالث بيان له بشأن الاوضاع اليمنية مساء يوم السبت 24 سبتـمبر 2011 م أي في اليوم التالي لعودة الرئيس صالح من السـعودية، بعد فتـرة العلاج التي قضاها هـناك ، حيـث دعا مجلس الامـن كل الاطـراف اليمنـية الى نبذ العنف ، و شـدد المجلس على دور مبـادرة مجـلس التعـاون الخليـجي التـي نصت على تنحـي صالح وتنـظيـم انتخابات رئاسـية مبكـرة، و اضـاف أن الـدول 15 الاعـضاء تدعو كل الاطراف الى السير قدما باتجاه عمـلية انتقال سياسي شاملة ومنظمة و بقيادة يمنية** [36].

و قد اصدر المجلس العديد من القرارات الخاصة ، بشأن الاوضـــاع اليمـن من ذلك الـــقرار 2051 (عام 2012)، الـقرار 2140 (عام 2014)، القرار 2201 (عام 2014)، و كانت هـــذه القـــرارات فـــي جلها تـــؤكد على ضرورة التسوية السياسية السلمية بالاعتماد على المبادرة الخليـجية.

- **قرار مجلس الامن 2014**

القرار الاول الذي اصدره المجلس بخصوص الازمة اليمنية عام 2011 ، في يوم الثلاثاء 11 اكتوبر عقد أعـضاء المـجلس جلسة خاصة لمناقشة تطورات الاوضاع في اليمن، و ذلك على ضوء التـــقرير الذي قدمه

[36] – **المرجع نفسه.**

مستشار الامين العام، السـيد جمـال بن عمر ، حول نتـــائج زيارته الخامسة، و في هذه الجلـسة تم تكـــليف المندوب البريطاني باعادة النظر في مشروع القرار الذي تقدمت به كل من فرنسـا و بريطانيا ، و قد خضعت مسودة المشروع لسلسلة من التعديلات، حتى استقر أعضاء مـــجلس الامن علـــى صيـــغة توافـقية حـظيت بالاجماع، و اعتمـدت كقرار رسمي يحمل الرقم 2014، صـــــدر بعد التصـويت عليه يوم الجمعة 21 اكتوبر 2011 م، و قد تضمن 13 بنـــد ، ادنى من خلاله انتهاكات السلطات اليمنـية لحـقوق الانسان التي ترتكـبها السلطات اليمنية وفق ما جاء به البند الثاني من هذا القرار ، و مـــا ادى بـه الى المطالبة بوقف اعمال العنف من جهة ، و التاكيد علـى ضرورة توقيع الرئيس علي عبد الله صـالح على اتـــفاقية التســـوية الـصادرة عن مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانيـــة من خلال البند الرابع لهذا القرار.

في ضوء التوقعـات التي كانت مـتداولة في الـشارع اليمـني، بدا قـرار مجلـــس الامـن مخيـبا لامال و طموحات اولئك الذين كانوا ينتظرون مواقـف حازمة تجـاه السلطة الحاكمة في اليـــمن، بتضـمين القرار بنـــودا الزامية، و فرض عقـــوبات ، في حالة عدم الايفاء بالالتزامات المطلوبة .

و مع ذلك نظر أخرون الى أن هذا القرار بصيغته التوافقية يعـــتبر مكسبا للثـورة الشعبـية اليمـنية، لانه أول قـرار يصدر عن مجلس الامن و يحظى باجماع كل الاعضاء.

مع أن زيارة السيد جمال بن عمر السادسة لليمن (10- 23 نوفمبر) جاءت في اطار مـــتابعة عمـلية تنفيد قرار مجلس الامن (2014) الا أن المبعوث الاممي لم يستطع حل التعقيدات القائمة بسهولة، فتنفيذ القرار يستند أساســـا على توقيـع الرئيس صالـح للمـــبادرة الخليـــجية، و لكن الرئيس صـــالح ونظـامه ربطوا التوقيع على المبادرة بالاتفاق على اليـــة التنـــفيـذ حيث انتقل مسلسل الاليـــة الى موقع الصدارة، فتحولت من كونهـا فرعا للمبادرة الى اعتبارها الاصل ، و اصبـــحت المبادرة تبعا لذلك هي الفرع .[37]

ومع اقتراب موعد أولى جلسات مجلس الامن لمـناقشة مـدى تطـــبيق القـرار (2014) قالـت التقـارير الاخـــبارية ان النظام الحاكم في اليمن تقدم عبر المبعوث الاممي بطلب تأجيل تلك الجلسة (من 21 نوفمـــبر الى 28 نوفمبر 2011 م) حـيث وافق المجلس على هذا الطلب، شريطة أن يرتبط التأجيل بالتعهد و الالتزام الفعلي بالتوقيع على المبادرة الخليجية.

و لكن فوجئ الرأي العام في اليوم التالي بسفر الرئيس صالح الى الرياض، و لحقه السيد جـمال بـن عمر مصطحبا قيادات المؤتمر و المشترك و عددا من سفراء الدول دائمة العضوية، حيث رعت السلطة السعودية مساء ذلك اليوم حفل التوقيع،وفق ما سبق و اشرنا اليه من هذه الدراسة ، و الذي بـدأ بتـوقيع الرئيـــس على المـبادرة الخليجـية، ثم قيام قيـادات الحـزب الحاكم و احزاب اللقاء المشتـرك المعارض بالتوقيع على الالية

[37] – **المرجع نفسه.**

التنفيذية.، و التي أصبحت منذ تلك اللحظة تمثل خارطة طـــريق نقل الســلطة في اليمن ، متضــمنة مواجـهة ادارة الفترة الانتـقالية بمرحلتـيها الاولى و الثانية، بما في ذلك مـــهام نـــائب الرئيس، ومهام حكـومة الوفاق الوطني ، و مهـــام اللجنة الامنـية، و الترتيبات المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة ، و ما يليـها من قضايا الحوار الوطني.

و ما يمكن الاشارة اليه، هو ان الدور الاممي لم ينتـــه بمجـــرد التـــوقيع على المبادرة الخليجية و اليتها التنفيذية، و انما سيظل هذا الدور حاضرا خلال الفترة الانتقالية وفق ما نصت عليه الالية التنفيذية.

و كان مجلس الامن يؤكد في كل قرار يصدره حول اليمن ، على التـــزامه القوي بوحـدة اليمن و سيادته و استـقلاله و سلامـته الاقليمية و التزامه بالوقوف الى جانب الشعب اليمني.

و بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء و اعلان انقـــلابهم على الحـكومة ، قام المجلس باصدار قرار جـديد تحت الرقم 2201 في فيفـــري 2015 الذي طـــالب من خـــلاله بسحب قواتهم من المؤســسات الحكـومية و المطالبة بالإفـراج عن الرئـيس عبد ربه منصـــور الذي اجبر على الاسـتقالة حينها و الاقـــامة الجبـرية كـما جاء في البند الاول من هذا القرار ، و اعتبر ان تلك العملية السياسية هي انتـــهاك للمبادرة الخليـجية و اتفاقية الية التنـفيذ و كـذا اتفاقية السلام و الشراكة ، و عبر عن قلقه ازاء تدهور الوضع الانساني في اليمـن ، وذهب المجلس الى ابعد من ذلك في قراره، اذا قرر أن الحـــالة في اليـــمن يشكـــل تهـديدا للسـلم والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتـحدة .

بالرغم من هذه المبادرات التي اعتمدها المجلس ازاء الازمة اليمنية ، لكـــن في المقابل كانت الاوضـــاع تـــزداد سوءا، وهـو ما يفضي الى فشل الدور الاممي في اليمن، و هذا مرده الى غياب عزيمة حقيقية للأمم المتـحدة لاتباع أجندة للإصلاح في اليمن، و خاصة بعد فشـلها في معالجة الازمة اليمنية كقضـية ســياسية محـــلية. فالمنظمة لا تعمل على حـل الازمـــة لكن تدريها فقط و ما يؤكد ذلك الصيغ المعـــتمدة في قراراتها (يؤكد ، يدين ، يعرب ..) فهـي دلالات على عدم جـــدية الارادة الاممية في حل الازمة اليمنيـة، بل زاد من تعقيد الوضع بعد اللجوء الى التسوية العسكرية بعد تشكيل تحالف عربي المستند على الشرعية القانونية التي منحه اياها مجلس الامن ضد الميليشيات الحوثية ، مما يعيق الحل السلمي ، وخاصة مع بـروز قـوى داعمة للحوثيين مثل ايران، مما قد يهـدد بانسـياق السعودية و ايران في صراع اقليـمي واسـع، و ما يمـكن تاكـيده الفشل الواضـــح للقاءات التي اشرفت عليها الامم المتحدة في اكثر من الدولة بـهدف تقـريب وجهات النـظر بين الاطـراف المتـنازعة في اليمـن برئاسـة المبعوث اسماعيل ولد الشيخ منها **لـقاء جنيـف في 16 جوان 2015 م، و لقاء بـــال السـويسـرية في 16 أوت 2015، بيد ان هاتيـن لم تحرزا أي تقدم يذكر ، و ذلـك لـعدة عوامل اهمها ارتفاع سقف شروط و مطالب الحوثيين و انصار صالح انذاك**، و **كـذلك المشـاورات التـي كانـت تجـري بيـن وفـدي الحكومة والحـــوثيين بـرعـاية الأمـم المتحدة باشراف المـبعوث الأمم**

المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ، لكنها لم تنـــجح في إيجاد حدٍّ أدنى من التوافق بين مطالب قوى الشـــرعية التي تشترط إنهـــاء مظـــاهر الانقلاب جميعها تنفيذاً للقرار الأممـــي ومطالب الحوثييـــن الذيـــن يسعون إلى الحصول على اعتراف بدور رئيسي في أية سُلطة جديدة [38]، و هو مـا ادى بوصـــول المشـاورات الى طـريق مسدود و الفشل في حل ايجاد حل توافقي للازمة .، و تلت هذه المشـاورات اعـلان والحـــوثيون وصـــالح يعلنـــون تشكـــيلة مجلس الحكم مؤلـف من عشـرة أعـضاء للمضي قـدما فـي خـطة إدارة البلاد وسيتبادل الـطرفـان، الحوثـيون وحزب صـالح، منصب الرئيس ونـائب الرئيس بصورة دوريـــة وسيتم اختيارهما من داخل المجلس،وهو ما اكد فشل تلك المحادثات.

[38] –«انسداد سياسي و تعثر عسكري »، مركز الجزيرة للدراسات، (جوان 2016) ،ص 02 .

المطلب الثالث: حل الازمة في اطار التحالف العربي .

مثّل سقوط العاصمة اليمنية صنعاء ليلة 21 سبتمبر 2014 ،بيد جماعة الحوثي المعروفة باسم" أنصار الله"، نقطة تحول في الصراع الدائر في اليمن منذ اندلاع الثورة في فيفري 2011 وازداد المشهد تعقيدًا مع انقلاب الحوثيين، وحليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح على الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي،حيث تم خلال هذه العملية **القضاء على الفرقة الاولى مدرع و قبلها اللواء 310 بقيادة اللواء حميد القشيبي و التي تمثل 50٪ من موارد و تسليح و افراد الجيش اليمني و قائدها المقال علي محسن الاحمر ، الذي تولى قيادة المعارك شخصيا، و هو يدفع بالبعض الى الجزم بان ما حدث لا يرد الى اسباب داخلية و انما ثمة تواطؤا اقليميا** [39].

و في جانفي 2015 دفع الحوثيين حكومة عبد ربه هادي منصور إلى الاستقالة عقب اقتحام دار الرئاسة وازدادت حدَّة الصراع مع محاولة الحوثيين وحليفهم الإقليمي إيران الهيمنة على اليمن تحويله إلى محطةٍ أخرى، تهدّد أمن دول الخليج العربية واستقرارها وقد أدّت هذه التطورات إلى ردّات فعلٍ إقليميةٍ حادة، تمثّلت بتدخلٍ عسكري قام به تحالف" عاصفة الحزم " الذي ضمّ عشر دول بقيادة السعودية.

شهد التاريخ الحديث لليمن و المنطقة الخليجية تشكيل أول تحالف عسكري عربي تقوده المملكة العربية السعودية، و قد جاءت الخطوة الخليجية الحازمة و الحاسمة بعد أن استطاعت ميليشيات ما تسمى حركة أنصار الله الحوثية ، المدعومة من ايران، الاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء في عمل مخطط و مدبر باحكام، و حاصرت الرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي ، و اجبرته على الاستقالة، و عطلت حكومته، التي اختير لرئاستها بعد مخاض عسير خالد بحاح، قبل أن يتمكن الاول من الهرب من الحصار و الاقامة الجبرية الى عدن العاصمة الاقتصادية للبلاد ، و عاصمة الجنوب قبل اعلان الوحدة اليمنية ماي 1990م .

و قد مهدت المملكة العربية السعودية و حليفاتها من الدول الخارجية و العربية للخيار العسكري، **بعد استنفاد الخيارات السياسية بتحرك دبلوماسي واسع نجحت اثره في استصدار قرار مجلس الامن الدولي في فيفري 2015 ،بوضع اليمن تحت البند السابع للامم المتحدة، ما يعني وضعه تحت الوصاية الدولية و اللجوء الى القوة لفرض القرارات الاممية بشأنه** .[40]

بعد انطلاق عمليات عاصفة الحزم شهدت العاصمة السعودية الرياض حوارا يمنيا خالصا رأسه الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، و شاركت فيه القوى اليمنية كافة، باستثناء الحوثيين و حزب

---

[39] – عبد المالك محمد عيسى، **مرجع سابق**، ص ص 69 – 80.

[40] – **المرجع نفسه.**

المؤتمـــر الشـــعبي العام الذي يرأسه الرئيس المخلوع ، علي عبد الله صالح، و قد اكـد مؤتمـــر الرياض أهمية تنفيذ المبادرة الخليجية، و الياتها التنفيذية و مخرجات الحوار الوطـني ، و عودة الـحكومة الشـــرعية و كذلك مغادرة المليشيات و القوات الانقلابية الى معاقلها، و تسليمها المقار الحكـومية و المـــدن و الاسـلحة التي استـــولت عليـها من معسكـــرات الـــجيش، و رفـــض الحـــوثيون و صالح هذه النتائج، و اظـــهروا في وقت لاحق استعدادهم للمشاركة في حوار ترعاه المنظمة الدولية خارج اليمـن، و في جوان اختيرت جنـيف مكانا لاستضافة الحوار، الذي كان فاشلا ، بسبب تصلب الحوثيين في مطالبهم، و اعتقادهم أنهم يستطيـــعون انهاء السيـطرة على مختلف محافظات البلاد، و لاسـيما عدن ، فقد كانـت تعني لهم الكثير. **الا ان مخططاتهم كافة باءت بالفشل، و انكـسرت تحت ضربات قوات التحالف العربي، و صـمود رجال المـقاومة الشـــعبية فـــي عدن و غيرها من المناطق الجنوبية مثل الضالع و شبوة، و كذلك في المناطق الوسطى مثل تعز و اب و هي مناطق غالبية سكانها من السنة الشـوافع كانـت تعـــاني التهميش منذ عهود الامامة الزيدية ، فكـان اغلب سكـــانها يـــنزحون الى عدن** .[41]

عاصفة الحزم جاءت مفاجئة ، انطلقت في 26 مارس 2015 قبيل ساعات من اقتحام الحوثيين مدينة عدن الجنوبيـــة، و التي اعتمدها الرئـــيس عبد ربه منصور هـــادي بعد هـــروبه من الاقامة الجبريـــة ، عاصمة مؤقتة لليمن، و هو ما اعاق مساعي الحوثيين للحسم العسكري، كما جاءت هذه العاصـفة قبل ايام قليلة من توقيع اتفاق الاطار في لوزان بين ايران و الغـرب، بما هو خطـوة نحو اتفاق نهـــائي حول البرنامج النووي الايراني و التي قد تنعكـس سلبا على دول الخليـج، مما يسـمح بالتمدد الايـراني في الاقلـــيم ، و الاكـيد ان السعودية المتضرر الاكبر من تمدد الحوثيين في اليمن ، و كانـــت الـــقوة العربية الوحـيدة القـــادرة على مواجهتهم .

رتبت المملكة العربية السـعودية تحـالفا عشريا ضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان ، و كل من باكستان ، و مصر ، و الاردن ، و المغرب ، و السودان .و كانت استجابة من السـعودية لدعوة الرئيس عبد ربه منـصور هادي وفق ما **جـــاء في القـــرار 2216 (2015) الصـــادر عن مجلـــس الامن الدولي في القفرة الاولى منه ، يحيط علمـا بان الرسـالة المؤرخة في 24 مارس 2015 الموجـــهة من الممثل الدائم للامم المتحدة- التي يحيل بها من رئيس اليمن يبلـغ فيها مجلس الامـــن أنه قد طـــلب من مجلـس التعاون لدول الخليج العربي و جامعة الدول العربية تقديم الدعـم على الفـــور بكـل الوسـائل و الـتدابير اللازمة ، بما فيها التدخل العسكري لحماية اليمن و شعبه من اســتمرار عدوان الحوثييـــن** . [42] اعـلـن

---

[41]– **المرجع نفسه.**

[42]–مكتب مجلس الامن الدولي ، القرار **2015/2216.**

سـفير المملـكة السـابق في الولايات المتحدة الاميريكية عادل الجبير من واشنـطن انطـلاق العمـليات العسكـرية فـي اشـارة الـى وجـود تنسـيق مشـترك بيـن المـملكة و الـولايات المتحـدة ، و لـم يكـن ثمة عوائق قانونية تضعف أو تـحد من مشـروعية التدخل العسكري في اليمن فقد جاء متوافقا مع المادة 51 من ميثاق الامم المتحـدة و التي تمنح الحكومة الشرعيـة المعترف بها دوليا حـق طلـب التـدخل العسكري من دول اخـرى، و ليـبدو هذا التدخل متناسقا مع قرارات سـابقة لمـجلس الامـن الدولي، حدد التحالف شـروطا واضحة لوقف القـتال و تتمثل في عـودة الشرعية و انسحاب الحوثيـين من العاصمـة و المدن الاخرى، و تنفـيذ المبادرة الخليجية و مخرجات مؤتمرات الحوار الوطنـي ، و قـد حـظي الاعلان عن التحـالـف وبدء العمليـات العسكرية في اليمن باجماع دولي و اقليمي واسع.

تمتلك عاصفة الحزم أو نسـختها المـعدلة اعادة الامل مـقومات عدة لتحقيق اهـدافها السياسـية المعلنة و اهمـها التـفـوق العسكـري للتـحالف أمـام ميليشـيات الحـوثي و حليـفـها علـي عـبد الله صـالح و المـشروعية القـانونـية لاسـيما بعد صدور قرار مجلس الامـن 2216، و الذي تبنى المطالب و الاهداف ذاتها ،و اعاد التركيـز على المبادرة الخليجية و مخرجات الحوار الوطني في اليمن مرتكزين رئيسين لحل الازمة في اليمن، و فـرض عـقوبات الفصل السـابع على زعـيم الحوثـيين، و نجل الرئيس علي عبد الله صالح لذلك من غير المرجح أن تتـوقف العملـيات العسـكرية من دون تحقـيق الاهداف المعلنة أو بعضها على الاقل.

و تبرز تحديات عدة من شأنها أن تعرقل غايتها المعلن عنـها أو تؤخرها أو تحولـها الى حـرب استنزاف طويلة لا تبدو نهايتها في الافق، و لعل أبرز هذه العوائق :

- افتقاد التحالف استراتيجية عسكرية واضحة و متكاملة.
- ووجود تبـاين الرؤى و الاهـداف النـهائية بين مكوناته ، و لاسيما حول تفاصيل الحل السياسي و القوى المشاركة فيه.

ارست عاصفة الحزم وقائع جديدة في موازين القوى و ادوار اللاعبين ضمن الاقليم ، وهـو ما قد يمثل خطوة كبيرة في اعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة ، و لا سيما بعد دخول السعودية طرفا مباشـرا في معادلة التوازنات القائمـة ليس في اليمن فقط ، بل في ملفـات الاقليم المتشابكة و خاصـة في سـوريا و العراق[43]، فبـرزت العاصفة كبديل في ظل الفراغ الذي احدثه غـياب أعمدة التـوازن الاقليـمي (العراق و سورية و مصر) نتيجة عـوامل مخـتلفة كغـزو الـعراق عـام 2003، و تداعيات الـثورات العربـية، و دخول هذه الدول في دوامة من العنف و الحروب الاهلية.

[43] – «اليمن بعد العاصفة »، **مرجع سابق** ، ص 12.

و يمكن القـــول كخـتاما لهذا كله ، بأن ما جرى في اليمن عام 2011 هو ثورة سياسية اجتـماعية شعبية ووطنية حقيقية ، و لـم تكن ظاهرة عابرة مثل ما اعتـــقده الرئـــيس علي عـــبد الله صالـح أنذاك ، و رغم المحاولات العديدة لكبح تلك الاحتجاجات الشعبـية وقمعها ، لكن باءت كلها بالفشل ، مع صمـود مكـــوناتها المختلفة ، بل تطورت الاوضاع بوتيرة متصاعدة ، لتدخل هذه الثورة في مسارات جديدة كانت أولها النجاح مع تنحية الرئيس صالح عام 2012 م، بمقتضى المبادرة الخليجية ، و لكن ذلك لم يلبـــي طموح المحتجين بالشكل المراد ، و مثل ما أشارت اليه « جيني هيل في مـــقالة بعنوان إدارة التـحول : دور الامم المتحدة في العملية الانتقالية السياسية في اليمن ، الى أن فصائل النخبة المتنافسة في اليمن تنظر الى الثورة باعتـــبارها لعبة كراس موسيقية، حيث يقوم اللاعبون الرئيسيون داخل النظام القائم ببساطة بتبادل المواقـع، فإن أهداف القواعد الشعبية أكثر طموحا»، وما زاد الوضع تعقيدا ، بروز مظاهر الانشـــقاق في صـفوف هؤلاء ، و تم اعادة النبض لبعض الاطماع و القضايا السالفة في اليمن ، من ذلك القضية الجنوبية ، و المطالبة بالانفصـــال و في منحى أخر كانت الحركة الحوثية تخوض شورة موازية في صمت ، لتغير من التقديرات المرجـوة مـن هذه الاحتجاجات الشعبية ، و هو ما اثبتته عام 2014 م، عند الاستيـلاء على العاصمـة صـــنعاء ، و ارغام حكومة هادي على الاستقالة من الحكومة لينتقل هذا الاخير الى عدن ليعلنها كعاصمة مؤقتة لليـمن ، فأســقط الحوثـــيين كل الرهانات و أصيب المحتجين و ثوار حركة التغيير بالخذلان إزاء مطالبهم ، لتتطور الأوضاع الى أسوء ما كانـــت عليـه ، و أفضى الى دخول اليمن في ازمة سياسية امنية و اقتصادية اجتماعـية طويلـة المـدى ، و زاد من تعـقيد مـسارات التســوية السياسية ، نتيجة لجملة من التحديات التي أفرزتها هذه البيـئة المعقدة.

الفصل الثالث
معوقـات التسوية السياسية للازمة اليمنية الراهنة

سعت أطراف عـدة لحل الازمة اليمنية من داخل ، و من خارجه ، و لكن قوبلت تـلك المحاولات بالفشـــل أمام التحديات التي واجهتها ،مما يضع هذه ضمن خانة الازمات المستعصية ، مع تراجــع فــرص نجـــاح مسارات التسوية السياسية ، فهـي لم تنجـح حتى في اعادة الاستقرار النسبـي للبلاد، و مرد ذلـك الى تشابك الكثير من العوامل منها الداخلية ، و اخرى خارجية ، اعـاقت عملية الاصلاح السياسي، و تسببـت في انسداد الافق السياسي في اليمن أما على المستوى الداخلى فتعتبر التحديات الاقتصادية و الاجـتماعية متغير أساسي في عملية التسوية في ظل التدهور الكبير الذي يــعاني منه اليمنيين في هذا الاطـــار ، و هـو الـــوضع الذي افرزته الاوضـاع الامنية و السياسية ، و خاصـــة بعد وصـــول الحوثييـــن الى السلطة ، فقد مثل هذا الحدث منعرج مهم في هذه الازمة، و اصرارهم على اقامة الدولة الزيدية ، مما ادى الى تعليق اعمال مؤتمر الحوار الوطـــني الذي احتوى في طياته على الحل التوافـــقي لإقـــامة نظـــام سيـــاسي جديد يحكمه المفـــهوم المدني و تأسيس لدولة القانون ، و هو ما لم يكن في صالح أطراف أخرى من داخل اليمن و خارجه.

و في منحى أخر كان الانفصاليون الجنوبيون يبحثون في ظل هذه الازمة عن الحل الافضل لقضيتهم التي تعود جذورها الى عام 1994 م ، و انخرط الحراك الجنوبي في احتجاجات 2011 م، و برز ضمن مكـونات الثورة بهدف تحقيق مطلب اصـــلاح الاوضاع في الجنوب ، و اقامة نظام فيدرالي في دولة اليـــمن ، و الذي قوبل بالرفض من قبل قوى الشمال ، و لا تزال القضـــية عالقة الى يومنا هذا.

و في نفس السياق ، لعبـت البيـــئة الخارجية دورها في هـــذه الازمة و بشكل كبير، فالمـوقع الجغـرافي لدولة اليمن، و لما له من أهمية استراتيجية جعل منها مصدر تهديد للدول المجاورة و على رأسها السعـــودية التي كانت لعبت دور الوصـــي من خـلال الادوار التي لعبتـــها في هذه الازمة ، اولها مع المـبادرة الخليجية و اخرها مع عاصفة الحزم ، هذه الاخيرة التي جـعلت من ايقاف الحرب و العودة الى طاولة المفاوضات أمر صعب ، وهو ما أكده فشل مبادرات التسوية السلمية بين الحوثيين و قوات التحالف العربي التي كانت تجري منذ 2015 م و بإشراف المبعوث الاممي ، ومن جـانب اخر لم يكـــن اليمن بمـنأى عن التهديدات الارهابيـــة التي استغلت الفراغ الامني الذي يعانيه ، لتستفحل بشكل أكبر في المنطقة ، و لتحقق مشروعـــها في التـوسع بعد الوصول الى دمـــج الكثيـــرين من اليمنييـــن ضمن صفوفها، بسبب التركيبة الاجتمـــاعية التي يتسم بها و التخلف الذي يـعانيه.

و بناءا على هذا كله، يمكن أن القول بأن الازمة الحالية في اليمن هي من الصعوبة و التعقيد الى الحد الذي يجعـلها بعيدة عن أي حل قد تشمله تسوية ما، و يرد ذلك الى استمرار الظروف التي تـجعل من اليـــمن غير مستـــعد لاية تســوية سياسية ناجحة ، بل على العكس ، فهي تخلق مزيدا من التعقيد .

المبحث الاول:المعوقات الداخلية للازمة اليمنية

المطلب الأول : اشكالية الشمال و الجنوب

برزت بوادر القضية الجنوبية مع نهاية الحرب الاهلية 1994 م، و تنامت و اتسعت اصـــداؤها بـــعد هذا التاريخ، بفعل التغيــرات التي مسـت الشطــر الجــنوبي من اليمــن نتيجة للآثار التدمــيرية التي شملته و انعكست على الحياة المعـيشية لمواطنيـه، فبرزت مظاهر الرفض و السخط لممارسات النظام الحاكم التي اتسمت بالتهـــميش والإقصاء لأبناء الجــنوب ، و التي افضـت الى التباعد بين الشمال و الجنوب، فلم يكن الـــصراع بين الشـــمال و الجنوب طائفيا أو قبلي ، فكــان في حقيقته صراع بـــين ثقافتين للحكم ، فتميزت العـلاقة بيــن الشـطريين بالخصومة ،حيـث نظر الشـماليون الى الجنوبين بصفتهم متمردين على التقــالـــيد اليمـــنية بسـبب تأثرهم بالاستعمار و بتجربة الدولة الحديثة في حين نظر الجنوبيون الى الشماليين بصـفتهم قبائل يصعب التكيف معها، اذ لا تزال القبيلة القوة المؤثرة في الدولة ، فقد ظلت القبيلة التــقليدية في الشمال محافظة على الياتــها ، في حيــن تعرضت البنيــة القبلية في الجنوب الى التفكك في فترة دولة الجـــنوب قبل الوحدة، و بناء مجتمع مدني على الرغم من استمرارها رمزا ثقافيا، فاعلان الوحدة عام 1990 م بين عبد الله صالح و علي ســالم البيض، لم يستند الى دعم القيادات في الجنوب خاصة ، بل على العــكس فقــد قــوبل بمعارضة شديدة، لاعتبارها خطوة غير مدروسة.

ومن هنا بدأت وقائع القضية الجنوبية ، بعد رفض مشروع الوحدة **لأنها كانت تحتاج الى خطوات متأنية و وفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات كمرحلة انتقالية ، عقدت قيادة الجنوب عدة اجتماعات طلب فيـــها علي سالم البيض من قيادة الجنوب عدم وضعه في موقف محرج بإجباره على عدم التوقيع على الاتفـــاقية أما على صعيد الشمال فإن الاتفاقية ايضا قوبلت بمعارضة شديدة ولاسيما من قبل المشايخ وبعض علمـاء الدين تحت مبرر أنه لا يمكن التـوحد مع كفار وملحدين، وأن الجنوب فقير والشمال غني لما يمتلكــه مـــن ثـروة نفطية في مأرب** .[1] و لكن اصرار الرئيسين على الوحدة الاندماجيـة، و التي حصد الجنوب عواقبـها في مـراحل لاحقة و الى غاية اليوم ، فقد كان مشروعا وحدويا مليء بالأخطاء من ابرزها[2]:

- ان الوحـدة اتت بالعاطــفة وليس وفقا للمنطق والعقل .وهناك فوارق كبيرة بين النظامين اقتصاديا وثقافيا وإجتماعيا.

- تم تجاهل نصوص الاتفاقيات السابقة التي عقـــدت بين الطـــرفين بشـــأن مشـروع دولة الوحـدة بما فيها نصوص مشروع الدستور الذي اعد في عام 1991 م.

---

[1] – الجنوب قضيتي (رؤية مقدمة من الحراك السلمي الجنوبي الى فريق القضية الجنوبية) ، وثيقة مؤتمر الحوار الوطني ، صنعاء ، 25 ماي 2013 م.

[2] – **المرجع نفسه.**

- قدم الجنوب تنازلات كبيرة منها :العاصمة والعملة ورئاسة الدولة وارض واسعة وشواطئ بحرية وجزر وثروات طبيعية متعددة، بينما لم يقدم الشمال مقابلها أي شيئا يذكر.

اتى الجنوب الى الوحدة بنوايا طيبة قاصدا بناء دولة مقترنة بالممارسة الديمقراطية بينما مراكز القوى العسكرية والقبلية والدينية في الشمال كانت نواياها غير سلمية، والدليل على ذلك ما جاء في مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر بأنه تم الاتفاق بينه وبين على عبد الله صالح على ان يقوم بتشكيل حزب سياسي مهمته معارضة ما يتفق عليه صالح مع القيادة الجنوبية فتم انشاء التجمع اليمني 1993 م كحزب سياسي إسلامي عبر عن معارضته للوحدة من خلال رفضه للاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة ، [3] فكان الشمال هو الفاعل في السلطة و المعارضة في وقت واحد.

كانت نتائج انتخابات 27 افريل 1993 م بمثابة استفتاء شعبي بأن الوحدة فيها خلل كبير،فاعتبر الشمال نتائج تلك الانتخابات الغاء لشراكة الجنوب المتساوية مع الشمال .من خلال تقسيم السلطة على ثلاثة وليس على اثنين، **و فق ما تطرقنا اليه سابقا من خلال هذه الدراسة وعندما عبر الجنوب عن رفضه للممارسات التي تقوم بها القوى النافذة قبليا ودينيا في الشمال ضده ،شنت عليه حرب تكفيرية وصلت إلى حد التشويه اللاخلاقي للأسرة الجنوبية، والإقدام على عملية اغتيال قياداته وكوادره عن طريق استقدام العناصر الارهابية التي كانت تقاتل في افغانستان يمنية وغير يمنية بهدف قتل الجنوبيين .**[4]

استمر تأجج الوضع الى حين اعلان الحرب الاهلية عام 1994 م ، التي تطرقنا الى تفاصيلها سابقا من خلال هذه الدراسة، و التي انتهت بانتصار الشمال برئاسة علي عبد الله صالح، و افضت في المقابل بالجنوب الى دمار شامل، الذي عانى من التهميش منذ تلك الحرب نتيجة لسلوكيات النظام ازاء مواطني الجنوب، و يمكن ان نشير الى اهم مظاهره من خلال العناصر التالية:[5]

- استبيحت مدن الجنوب كلها وفي مقدمتها العاصمة عدن ودمرت مقومات الجنوب الاقتصادية والخدمية والثقافية والعسكرية، ونهب كل شيء فيه بما في ذلك المتاحف الوطنية والوثائق التاريخية بشكل غير مسبوق في الحروب التي شهدتها البشرية، فقد كانت قوافل القبائل تأتي الى الجنوب بغرض النهب.

- تطبيق سياسة الاقصاء والإبعاد للجنوبيين من وظائف الدولة المدنية والعسكرية وتم تقاسم ممتلكات شعب الجنوب من اراضي وعقارات ومصانع ومزارع وأصبحت ارض الجنوب تقسم كهبات للأقرباء والموالين.

- ارتكبت أبشع الانتهاكات لحقوق الانسان في الجنوب،وعانى المواطن الجنوبي من الاحتقار ووصف بأنه مواطن وافد من الصومال والحبشة والهند وباكستان.

---

[3] – **المرجع نفسه.**

[4] – **المرجع نفسه.**

[5] – **المرجع نفسه.**

- تم الغاء العمل بجميع الوثائق التي تمت الوحدة بموجبها، بما في ذلك دستور دولة الوحدة تم تعديل معظم مواده ولأكثر من مرة مما عزز سيطرة الطرف الشمالي.
- حرمان الجيل الجديد في الجنوب من الالتحاق بالمعاهد والكليات العسكرية والأمنية حتى وصل الامر إلى منع التحاقهم كجنود في المؤسسات العسكرية والأمنية وحرمانهم من التوظيف بشكل مطلق في بعض أجهزة الدولة الهامة مثل القضاء والنيابة العامة والنفط والسلك الدبلوماسي مثل الضرائب والمالية والجمارك ، وهذا يؤكد مجددا التعامل العنصري التمييزي من قبل سلطة النظام تجاه الجنوبيين.
- حرمان الجنوبيين من البعثات الدراسية في الخارج أو مواصلة دراساتهم للحصول على شهادات عليا.
- لم يتم الاكتفاء بحرمان الجنوبيين من العمل في مراكز قيادية في مرافق دولة الوحدة المركزية فقط ، وإنما حرمانهم من شغل الوظائف العامة على مستوى محافظاتهم ومديرياتهم .حيث تم تعيين شماليين حتى في ابسط المناصب القيادية في الجنوب.
- حرمان الجنوبيين من حق الحصول على رخص الاستيراد والتصدير والاستثمار، وفي أحسن الاحوال يمارسون اعمال تجارية بسيطة .اتباعا لسياسة افقار منهجية مدروسة .فأصبح شعب الجنوب ساحة للعمل السياسي من قبل ما تسمى بالجمعيات الخيرية التابعة للحزبين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) والجمعيات الأخرى ذات التوجهات السياسية الدينية.
- حرمان الجنوب من انتخاب ممثليه في مجلس النواب والمجالس المحلية، فقد أصبح اعضاء هذه المجالس يمثلون الحزبين الرئيسيين في الشمال وهما :المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

حاولت بعض القيادات الجنوبية في ظل كل هذه الممارسات ، اصلاح الوضع بتقديم مقترحات ومشاريع سياسية لحل أوضاع الجنوب المأساوية ، ولكن وجهت بالرفض، فكان ذلك محفزا لثورة جنوبية سلمية أشرف عليها مجموعة من العسكريين و الامنيين المحالين الى التقاعد ، والتي سميت بالحراك الجنوبي .

يمكن تعريف الحراك الجنوبي السلمي **بوصفه حركة اجتماعية سياسية في المجتمع الجنوبي مناوئة للنظام،ترفض كل ما لحق بالجنوبيين من قمع و تعسف و تهميش و الغاء و تدمير هويتهم و تاريخهم و نهب أراضيهم و ثرواتهم و حرمانهم من استحقاقاتهم الحضارية و التاريخية و الاجتماعية، يضم في صفوفه فئات اجتماعية مختلفة من شخصيات سياسية و عسكرية و اكاديمية و طلاب و موظفين و غيرهم من المواطنين الرافضين لكل ما لحق بهم من مظالم في المراحل السابقة** [6]**، اسس هذه الحركة العميد المتقاعد في الجيش الجنوبي علي ناصر النوبة** .[7]

---

[6] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **مرجع سابق**،ص 236.

[7]– سعيد علي حسين التميمي ، "التحولات السياسية في اليمن و تحديات الاستقرار الداخلي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 25، 2014 م، ص ص 357 – 378.

و فعلا استجابت لهذه الحركة كل محافظات ومديريات الجنوب، بتشكتيل جمعيات للمتقاعدين و العسكريين و الامنيين و المدنيين، وبدلا من معالجتها بحلول صادقة جرت مجابهتها بالقمع والعنف من قبل النظام ، ومع ذلك استطاع الجنوب الحفاظ على سلمية ثورته ولم ينجر الى دائرة العنف حتى اليوم .

أما محاولات السلطات الحاكمة في بعض معالجاتها للقضية الجنوبية لم تكن بمستوى تطلعات الجنوبيين ،من ذلك تعيين بعض الشخصيات الجنوبية في مناصب قيادية أو تسوية مرتبات بعض المتقاعدين أو دفع مبالغ مالية وسيارات لشراء الذمم، أو تشكيل لجان للتعويض عن المنازل والاراضي .وهي نفس الطريقة التي اتبعت بعد الاطاحة بالرئيس صالح فبدلا من اجبار الشماليين على تسليم ما نهبوه في الجنوب يتم تعويض الجنوبيين من أملاكهم، فلم تكن هذه الحلول مجدية للقضية الجنوبية ، مما ادى الى تدهور الاوضاع اكثر، و تصعيد مطلب انفصال الجنوب عن الشمال، وهو ما انعكس سلبا على الاستقرار الداخلي لليمن وفعلا برزت القضية الجنوبية بشكل كبير في ظل الازمة اليمنية الراهنة من خلال الاحتجاجات التي قادها الانفصاليون في عام 2011 للمطالبة بتسوية قضيتهم ، و هي القضية التي لاقت اختلاف بين المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني بعد ادراجها ضمن جدوله ، فلم يصل الى توافق بشأن ضمانات حلها ، و عدد اقاليم الدولة الاتحادية، ليتم اقرار ستة أقاليم من قبل لجنة تحديد الاقاليم في اليمن برئاسة عبد ربه منصور هادي، وهي:

إقليم حضرموت (عاصمته المكلا، ويضم محافظات حضرموت، وشبوة، والمهرة، وسقطرة)، وإقليم سبأ (عاصمته مأرب، ويضم محافظات مأرب، والجوف، والبيضاء)، وإقليم عدن (عاصمته عدن، ويضم محافظات عدن، وأبين، ولحج، والضالع)، وإقليم الجند (عاصمته تعز، ويضم محافظتي تعز، وإب) وإقليم أزال (عاصمته صنعاء، ويضم محافظات صنعاء، وصعدة، وعمران،وذمار)، وإقليم تهامة (عاصمته الحديدة، ويضم محافظات الحديدة، وريمة، وحجة، والمحويت). [8]

ولكن لا تزال هذه الوثيقة حبرعلى ورق الى غاية اليوم، بعد التطورات التي شهدتها اليمن عندما استطاع الحوثيون الوصول الى السلطة و تعقيد الاوضاع بشكل اكبر مع التدخل العسكري للاطراف الخارجية، و هو ما يدفعنا الى القول بان الدعوات المعروضة في الجنوب اليمني ربما ستتصاعد مع هذه التحولات السياسية و خاصة في ظل وجود حكومة غير قادرة على ادارة زمام الامور ، و هو ما سيعيق عملية الاصلاح السياسي في اليمن و تسوية الازمة الراهنة.

[8]– "وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: خطوة على طريق حل الأزمة وبناء الدولة "، **مرجع سابق**.

المطلب الثاني : اشكالية المذهب الزيدي في اليمن

تعد قضية صعدة من التحديات الأخرى التي تواجه مسارات التسوية السياسية للازمة اليمنية وفق ما اقره مؤتمر الحوار الوطني، ولها تأثير على الاستقرار الداخلي لليمن ،و هي القضية التي تتجسد في مطالب الحركة الحوثية الداعية إلى إحياء فكرة الإمامة الزيدية من جديد وتغيير نظام الحكم في اليمن، و التي نودي بها منذ سبعينيات القرن الماضي و برزت بشكل أقوى في التسعينيات وفق ما اشرنا اليه سابقا، و يزعم أفراد العائلة الحوثية أنهم ينحدرون من سلالة الرسول محمد صل الله عليه و سلم ، و أنهم يرجعون إلى الأمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، وبذلك يعتبرون أنفسهم سادة هاشميين، و عليه يعتبرون انفسهم الاحق بالحكم ، و عليه يقول الحوثيون بأنهم يدافعون اليوم عن الهوية الزيدية ضد الذوبان مع انتشار الهوية الاسلامية السنية، و لم يتوانى الحوثيين في استخدام السلاح من اجل تحقيق ذلك ، بعد تولي حسين الحوثي شؤون الحركة ، الذي تفاعل مع العالم الخارجي ، وخاصة بعد سفره الى ايران سنة 1994 م، ثم لبنان و اعجابه بالتجربة الايرانية و الخمينية و تجربة حزب الله ، قد دفعه الى خوض تجربة الحرب في اليمن ،و تجسد ذلك في الحروب الست (2004- 2010) التي خاضها الحوثيون ضد نظام علي عبد الله صالح ، مستندة الى جملة من الدوافع ، من ذلك الإدارة الفاشلة للتعددية الدينية، وغياب الاستثمار وضعف المناعة ضد التأثير الخارجي، ونتيجة لذلك اتخذ الصراع بين الطرفين شكل صراعات طائفية وسياسية.

الصراع الذي كان دائرا بين الحكومة المركزية والحوثيين في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح قد مثل تحديا كبيرا للاستقرار الداخلي في اليمن ، و ازداد التحدي خطورة بعد ثورة 2011 م، بعد نجاح الحوثيين في الاستيلاء على السلطة عام 2014 باحتلال العاصمة صنعاء، **عندما أطاحو بحكومة هادي في فيفري 2015 ، و استولى الحوثيون على السيطرة من ما تبقى من أجهزة أمن الدولة، وبالتالي الحصول على إمكانية إضافية إلى القوة العسكرية أصبح قادة الميليشيات الحوثية الأغلبية في لجنة الأمن الأعلى التي تضم أيضا رئيس الأركان، والدفاع والداخلية والوزراء وغيرهم، والعديد منهم قريب من صالح** [9] الذي تحالف مع هؤلاء ضد حكومة هادي مما من تشابك الوضع نتيجة لكسب ولاء الجيش الموالي لصالح الذي عزز من قوة الحوثيين بحكم سنوات عمله في السلطة و خبرته، و هو ما افضى الى عرقلة مسارات التسوية مع تدهور الوضع الامني كنتيجة للعمليات العسكرية التي يخوضها الحوثيين ضد ابناء اليمن من جهة، و خاصة مع استخدام القنابل المزروعة و التي حصدت الكثير من الضحايا ، و كذا المواجهات مع قوات التحالف العربي بقيادة السعودية بدعوة استرجاع اليمن لسيادته.

[9] - "Yemen is peace possible ?", **Crisis Group Middle East ,**report Nº 167 ,09 february 2016.

كان التحرك الاحتجـاجي للحـوثيين السلـمي في 2011 م، مصاحبا للتحـرك العسكري ، ففي البداية استفاد هؤلاء من الخصوم السياسين للرئيس السابق صالح، و لمواجهته انضـم الحوثيون مـع الاصـلاح و علـي[10] محسن الاحمر ، و لكن اصابـها التوتر بسرعة بسبب الخلافات الايديولوجية و السياسية العميقة ، فالحوثيون يتتبعون جذورهم لحماية الثقافة الزيدية و تقاليدهم الدينية.[11] و رغم معارضة الحوثيين مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي ، الا انهـم تواجدو فـي مـؤتمر الحـوار الوطني الشامل ، و في جهة اخـرى كانـت العمليـات العسكرية لهؤلاء متواصلة، مما يؤكد عدم جدية هذه الحركة في التسوية السياسية للازمة التي تعرفها البلاد، و اصرارهم على تحقيق مطالبهم في اقامة الحكم الزيدي في اليمن ، فكانت ثورة 2011 مكسب لهم من خلال الاستفـادة من تشتـت الاوضاع السياسية و الامنية، **ووجدوها فرصة سانـحة لزيادة شعبـيتهم ، فانخرطوا في صفوفها و زايدوا على مطالبها ، بالرغم من التناقض التام بين شـعاراتها و ما يؤمنون به ، و بدأ صـعودهم السريع في السياسة اليمنية مستغلين انكشاف الدولة اليمنية ،و كانت نقطة التحول الفاصـلة في هذا الصعـود هي سيطـرتهم على صنعـاء في 21 سبتمبـر 2014 بعد أيـام من الاعتصامـات و الحـصار المسلح و التـهديدات بدعوى معارضة قرار الحـكومة اليمـنية رفع الدعم عن المنشأت النفطية.** [12]

و بحلول عام 2014، حدث تغيير جديد في التحالفات، فبرز تحالف صالح والحوثيون ، و قد دعمت قبائل صالح العشائرية والعسكرية والسياسية إما ضمنا أو مباشرة التوسـع الحوثي ، حتى وصل الى العاصمة بعد معارك خاضـها في مدن عدة ، مما دفع بالاطراف الخارجية الى التحرك ضده ، و على راسهم السعودية التي اعتبرت الحوثيين متطرفيين من الزايديين و هم يـد ايـران في اليمـن ، الذي يقـدم الدعـم العسكري و المشورة لهؤلاء، فهم بذلك يعتبرونهم تهديدا للمنطقة.

الحوثيين عرقلوا جهود التسوية كافة مستندين الى القوة العسكرية وحدها، و لا يزالون ممانعين في قبول مبادرات التـسوية، و لذلك فإن العمليات العسكرية ضدهم مرشحة للاستمرار، و ذلك بعد رفض شـرط وقف اطـلاق النـار الذي تأسـسـت عليه أغلب مبادرات حل الازمة بعد عام 2014 م ، و لكن ثمة أمـل أن يقبل الحوثيين هذا عندما يشعرون بتأكل قوتهم.

[10] - **Ibid.**
[11] - **Ibid.**
[12] – أحمد يوسف ، "أزمة اليمن حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية "، **أفاق المستقبل**، العدد 27، (سبتمبر 2015)، ص ص 26 – 29.

المطلب الثالث : المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية لمسارات التسوية السياسية للازمة اليمنية

تدهورت الأوضاع الإنسانية في اليمن بشكل كبير منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية ، و يشير الواقع الى تدهور كبير في الاقتصاد اليمني بسبب الحرب الراهنة ، الامر الذي انعكس على الواقع الاجتماعي و بشكل سلبي ، و العجز على توفير الخدمات للسكان ، و يعد معدل النمو السكاني في اليمن من بين اعلى المعدلات في العالم، و يقابله ارتفاع في معدلات الفقر، مع ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بمعدلات مرعبة وطبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

دخلت اليمن العام 2016 م بسجل حافل من المعاناة الاقتصادية والانسانية عقب الحرب التي تجري في ساحتها ،إذ أن معظم الاسر اليمنية بحاجة إلى مساعدات انسانية ، **وقدر من هم بحاجة للمساعدة بـ 21 مليون يمني من بين 26 مليون عام 2016 م ، و تعاني بعض المدن التي تشهد صراعات مسلحة من الصعوبة في وصول المواد الغذائية الأساسية ، وما زالت بعيدة عن متناول المنظمات الاغاثية والانسانية الدولية كمحافظة تعز جنوب اليمن**[13]**،أما الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي فقد بلغ عددهم 17 مليون مواطن**[14]**، و اقر التقرير الصادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في اليمن (فيفري 2017) بخطورة الوضع، فاعتبر وفرة المواد الغذائية و قنوات الإمداد للأسواق في خطر وشيك، مع ارتفاع اسعار المواد الغذائية و الوقود ، و اضطرابات في الانتاج الزراعي ، و تراجع القوة الشرائية بسبب التاخر في دفع المرتبات في القطاع العام ، و نظرا الى ان البلد يعتمد بنسبة 80- 90 في المئة على استيراد احتياجاته من المواد الغذائية من الخارج.**[15] مما يهدد البلاد بالمجاعة في حال عدم ايجاد الحل **فقد جاء اليمن على رأس الدول العربية التي وردت في مؤشر الجوع العالمي عام 2016، و ذلك بحصوله على المركز السادس عالميا ، و نسبة اجمالية متوسطة بلغت 35.٪ من الجوع و الفقر.**[16] و هو ما يزيد من عبء الحكومة من اجل البحث عن سبل تحسين الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت السبب

---

[13] - " اليمن مؤشرات الاقتصاد "، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، من 01 جانفي الى 30 مارس 2016 ، 2017/02/15، في موقع : http://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/686724 .

[14]- Jamie mcgoldrick,« Statement by the humanitarian coordinator in yemen on the impact of the conflict and the ongoing food crisis», Office of the humanitarian coordinator in yemen, sanaa, 21 february 2017.

[15] - **Ibid.**

[16]- مؤشر الجوع العالمي ، 2017/02/16 ، من موقع :http://ghi.ifpri.org/

الاول لانطلاق الاحتجاجات في اليمن عام 2011 م ، و قد بلغت مستويات اعلى من التدني بعد هذا التاريخ وفقا للمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الصادرة من الهيئات المتخصصة على المستوى و الاقليمي معا .

ان التقديرات الاقتصادية والاجتماعية لليمن خلال العام 2016 اعتمدت أساسا على تحسن الأوضـــاع السياسية والأمنية.

- **النسيج الاقتصادي والاجتماعي في البلاد**: فقد انكمش الاقتصاد انكماشا حادا، حيث بلغت نسبة انكــماش إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 بنسبة 28 في المائة تقريبا، هذا وأدى الصـــراع المتصاعد منذ مـارس 2015 إلى تعطُّل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، بالاضافة الى توقف صادرات النفط والغاز، وبلغ معدل التضخم الســنوي حوالي 30 في المائة عام 2015 .

- **المالية العامة** : تعرضت لضغوط شديدة واتسع عجز المــالية العــامة من نــحو 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2014 ليصل إلى 11.4 في المائة من إجمــالي النــاتج المــحلي عام 2015 ، وتــوقف التمويل الأجنبي للموازنة إلى حــد كبيـر بسبب قيام الكثير من شركاء التنمية بتعليق مشاركتهم .

كما أدى الصراع المتصاعد إلى تعقيد السياسة الخاصة بالنــقد وأســعار الصــرف، وأدت خســائر عام 2015 في التمويل الأجنبي، وخاصةً في صادرات النفط والغاز، إلى زيادة الضغوط على احتياطيات البــنك المركزي اليمني من النقد الأجنبـي، مما حدّ تدريجياً من الحيز المتاح لتمويل الواردات مع الحــفاظ على سعر صرف ثابت وتراجعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أقل من ملياري دولار في أواخر عام 2015 .

ستعتمد الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2016 وما بعده اعتمادا شديدا على تحقيق تحسينات سريعة على الصعيدين السياسي والأمني كي يتسنى إعادة بناء الاقتصاد.

- **القطاع الخاص في اليمن : عانـــى هو الاخر من تصعيد العمليات العسكرية ،اغلقت شركة من كل اربع شركـات في اليمن ، مما ادى الى تسريح نسبة 70% من العمالة من اعمــالهم في اليمن لعــام 2016** [17] و بالتــالي زيــادة مستــويات البطــالة .

وقد أثر العنف على العديد من المحافــظات في اليــمن، وآلاف الــمنازل والمــدارس المستــشفيات والأسواق والطرق والجسور، وهياكـل مدنية أخرى التي دمرت أو استحوذ عليها المسلحون الحوثيون.[18]

هنـاك عــلاقة طـردية بين انخــفاض مستــوى الأداء الاقتصــادي، وتــزايــد التـهديــدات والمخــاطر الأمنية والاقتصـادية والاجتماعية الداخلية في اليمن، حيث سيؤدي انخفاض مستويات الاستثمـار الخارجي وارتفــاع معـدلات التضخم، وتفشي صور الفساد الإداري والمالي في التعامل الاقتصادي، وتدهور النظــام

[17]- " اليمن مؤشرات الاقتصاد "، **مرجع سابق.**

[18] - Jacqueline lopour ," spolight on yemen's forgotten war and umanitarian disaster preventing the next syrian refugee crisis", **CIGI papers ,** NO. 97, march 2016.

المـــصرفي والمـــالي اليمني، وفســـاد الأجهزة القضائية والإدارية [19]، **فقد احتلت اليـمن المرتبة 170 من اصل 176 دولـــة في مؤشـر مدركات الفساد لعام 2016 م**[20]، وارتفاع نسبة البطالة، جنباً إلى جنب مع ندرة الموارد ومستوى الدخل القومي والفردي، الذي تزامن مع انخفاض كميات النفط.

و في منحى أخر يعتبر العـــامل القبلي من التحـديات الاجتماعية التـــي تواجه اليمن،**فكثيرا ما اعتمدت النخب الحاكمة في خطابها الســـياسي لغة تجعـــل من اليـمن الدولة و المجتمع اسيرين للماضي في بنيـته و منظـــومته الثقـــافية و هو الامـــر الذي تســثمره جيدا في اللـــعبة السياسية من اجل صرف الانظار عن القضايا و العمليات التحديـثية التي يـطالب بها المجتمع و للالتفاف على هذه المطالب تقول بان الديقراطية لا تنـاسب اليمـــن و ان كثيـــرا من التحـــديث الســـياسي و الاجتمـاعي و الاقتصادي سيـؤدي الى تنـاقص و اقـصاء للتـــقاليد و القـيم** ، [21] و لتغييب وعي المجتمع بأهمية معرفته لاسس الدولة الحديثة فان النـظام الحاكم يعمل جاهـدا علـــى اعادة انتـــاج البنى التقليدية و تعميق الارتباط حتى لا يقع تحت طـــائلة المـساءلة المجتمعية و انه يبرر قصور فعل الدولـــة الانمائي بالمعارك الوهمية مع اعداء الوطن فغالبا ما وظف العامل القبلي لخدمة مصالح النظام في الحياة السياسية، فالمشائخ كقوة تقلـيدية تـم دعـــم نفوذها القبلي و الاجتماعي بالنفوذ السياسي في مؤسسات الدولة الرسمية و تم دعم نفوذها الاقتصادي من الدولة من خلال العطاء المادي الكبير،و هو ما أدى الى التـرابط بين النخب الاجتماعية التقلـــيدية و النخـــب الحديثة، هذه التركـيبة للمجتمع اليمني التي تتصف بتعدد البنى التقليدية تعيق مطلب الاندماج في دولة مدنـــية واحدة ،تعـبر عن كل فـئات المجتمع تتسع فيها قاعدة التمـثيل النسبي ، و من ثم عدم احتكار السلطة، و ذلك يتطلب أن تتحول الولاءات القبلية الى ولاءات وطنية عامة نحو الدولة المركزية التي يجب أن تشكل الاطار الرمزي لكل مواطن فالمبدأ الاساسي الذي تقوم عليه الدولة الحديثة هو المواطنة المدنية المتساوية، وعليه فان **استمرار البنى التـقليديـة في اليـمن المعاصر ليس كمظاهر ماضوية بل اعتبارها بنى فاعـلة و مقررة في مختلف جوانب المجال العام و هو الامر الذي يخلق في واقع المجتـــمع مـــمانعة قـوية تعيـــق تأصيل و تجذر النشاط الحزبي و الاهلي الحديث و تكبح تطور مأسسة الدولة**.[22]

---

[19]- أحمد محمد أبو زيد ، " معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسبّبات والانعكاسات والمآلات" ، **المستقبل العربي**، ص 78.

[20] – «مؤشر مدركات الفساد 2016م»، 2017/04/06 ، من موقع :
http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016 .

[21]– فؤاد الصلاحي ، "التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في الفترة 2006 – 2015"، **جريدة القدس**، يومية ، العدد 5414 ، (25 اكتوبر 2006)، ص 07 .

[22]– فؤاد الصلاحي ، "التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في الفترة 2006 – 2015"، **جريدة القدس**، يومية ، العدد 5414 ، (26 اكتوبر 2006) ، ص 07 .

ان التحول الديمقراطي يتطلب بالضرورة نسقا ثقافيا و قيميا يعبر في دلالاته عن ذلك التحول الذي نقيسه امبريقيا من خلال مؤشرات و محددات تتبلور في أنماط السلوك و العلاقات و التفاعلات السائدة بين الدولة و المجتمع و بين مختلف الافراد و الجماعات و القوى السياسية و الاجتماعية ، ذلك يعني أن الدولة اليمنية المعاصرة في تمثلها نسق سياسي لابد و ان يرتبط به بالضرورة تغيير ثقافي يطرأ على النظام الاجتماعي وعلاقته المتعددة. **و يرى مايكل هدسون أن بعض القيادات التقليدية و السياسية الحديثة في اليمن لا تزال تعتقد أن المجتمع اليمني المعاصر غير جاهز للديمقراطية و ان ذلك يعبر عن رغباتها الخاصة في الانقياد لغرائزهم ونزعاتهم المضادة للديمقراطية.** [23]

[23] – **المرجع نفسه.**

المطلب الأول: الاهمية الجيوسياسية لدولة اليمن

يعد موقع الجغرافي احد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها ، و السلوك السياسي لحكوماتها ، و علاقاتها بغيرها. كما يؤثر الموقع في القدرات الوطنية للدولة، باعتباره أهم العناصر الطبيعية ارتباطا بالسياسة الخارجية، فوقوع الدولة في موقع استراتيجي يمنحها وزنا دوليا، و يتحدد دور الدولة و مشاركتها في المجتمع الدولي كما يحدد مدى مناعة الدولة ضد الغزو الخارجي، و مدى سهولة الوصول الى الطرق المائية، و طبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن أمنها القومي .[24]

كما أن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي ، فقد تكون في حالة صراع أو تعاون ، فضلا عن التهديدات الخارجية المباشرة فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات ايجابية كلما انعكس على ذلك على امنها ، و استقرارها و على النقيض من ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي الدولة الى المشاكل و الكوارث ، و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي بل قد يهدد بزوالها ، يؤدي الموقع الجغرافي دورا بارزا في عدم استقرار الدولة و ضعف مناعتها، بينما قد يكون مصدر قوة و منعة لها [25].

فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الاحداث، و تاخذ حيزا كبيرا في سياسيات و حسابات القوى الاخرى و خاصة القوى العظمى، قد يجعلها موقعا على هامش الاحداث و التفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات أو الاهتمامات الدولية.

عرفت اليمن منذ القدم بالعربية السعيدة و قد اشتق اسمها من (اليمن) و هو الرخاء و البركة ، [26] كما سماها أخرون **باسم (اليمن الخضراء) وذلك لحسن موقعها و جمال مناخها ووفرة مياهها و نظرا لثروتها النباتية و المعدنية العظيمة، و لأنها اذا قورنت ببقية بلاد العرب كانت دون شك من أوفرها ثروة و اعظمها ازدهارا و اغزرها ماء و اطيبها هواءا و اجملها مناظرا و اكثرها سكانها و اعدلها مناخا.**[27]

---

[24] –**المرجع نفسه**، ص 445.

[25] – **المرجع نفسه.**

[26] – احمد حسين شرف الدين ،**اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين) دراسة جغرافية ، تاريخية ، سياسية شاملة** ، ط 2 ، (ب،م،ن)، مطبعة السنة المحمدية ، 1994،ص 10.

[27]– عبد الله بن عبد الكريم ، **المقتطف من تاريخ اليمن** ، ط 2 ،بيروت ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، 1984، ص 15.

الشكل رقم (02) : الخريطة الجغرافيــة لــدولة اليمـــن

المصدر : اطلس العـــالم.

الشكل رقم (03) : خريطة توضح الاهمـــية الاســتراتيجية لــدولة اليمن .

فاليمن تقع في قارة اسيا في اقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. اي جنوب غرب أسيا ، يحدها من الشــمال السعــودية ومن الجنوب خلــيج عدن و بــحر العرب و من الشــرق عــمان ومن الغرب البــحر الاحمر، (الخريطة رقم 01)، فيــما منح اشرافها على مضيق باب المندب ميــزة استراتيــجية هامة كأفضل موقع للإشراف على حركة السفن من خلال امتلاكها جزيرة بريم و التي صغر حجمها الا انها تمتلك موقعا استراتيجيا يمكن من خلاله السيطرة على ممر الملاحة[28]، و يعتبــر هذا المضيق أقصر الــطرق البحــرية

[28] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق، مرجع سابق**،ص 445.

لـنقل النفـط من الخليـج إلى الأسواق في أوروبا وأميركا الشمالية، ما يدفع هذه الدول إلى الحرص على عدم وصول اليمن ، إلى حافة الانهيار حفاظاً على أمن الطـاقة العالمي، سـواءً في دول الإنـتاج (دول الخليج)

أم فـي طـرق الإمـداد (مضيق باب المندب)وكلاهمـا يؤثِّر فيـه اليـمن تأثـيراً كبـيراً جـداً ، **ولـجزيرة سقـطرى أهمّـية تضاهي أهمّية مضيق باب المندب، فهي تقع وسط البحر العربي وخليج عُمان وتـتوسّط المسـافة ما بين القـارة الأفريقية والقارة الآسـيوية وبإمـكانها السيطرة على الملاحة البحرية وتهديـدها سـواء كانت في مضيق باب المنـدب أم مضـيق هرمـز،وهي تمثـّل موقعاً عسكـرياً وسطياً مثالـياً**[29] (الخريطة رقم 02) ،وفي جانب اخـر، **تـبرز أهمية اليمـن باعتبـاره عمقا استراتيجيا أمنيا لدول الخليج بمواجهة العديد من التحديات ، منها تحدي تنـظيم القاعـدة الذي أعلـن عن ضم فرعي القاعـدة في اليمن و السعودية تحت مسمى (تنـظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية)، و مقر قيـادة التنظيم اليمن ، يضاف الى ذلك التـهديدات التي تشكـلها حالة عـدم الاستقـرار التي يشـهدها القرن الافريقي من تسرب للاجئين الصوماليين الى المملكة العربية السعودية عبـر اليمـن التي تربطها مع المملكة حدود طويلة** [30]، و من ثم انتقالهم عبر اراضي المملكة الى بقية دول الخليج ، **يشكل اليمن عمقا أمنيا استراتيجيا لدول الخليج بموارده البشرية و مساحته الكبيرة، حيث له حدود برية طويـلة مع السعودية و عمان ،و له 29 منفذا ما بين بري و بحري و جوي، يستطيع من خلالها أن يـسهل تواصل دول الخليج مع العالم الخارجي و تقديم ما قد يلزم من دعم لوجستي في حال تعرضت لاي عـدوان خارجي ، و بهذه الامكانات التي يمتلكها اليمن فـانه يعـد عامـل توازن مهما في عـلاقة دول الخليج العربية مع غيرها من الدول** [31]، **و كـذلك الحـال في ما يخـص تهـريب الاسـلحة و المخدرات، و قبل ذلك التحدي الاخطر الذي تمـثله عمليات القرصنة في البحر الاحمر و خليج عدن العرب و المحيـط الهنـدي و المنطلقة من الصومال التي هددت و تهدد حركة الملاحة و تدفق النفط من دول المنطقة ، الى العالم في الشـرق و الغـرب، ما يعـطي اليمن اهميـة و أدوارا مهـمة يمـكن القـيام بها لمواجهة هذا التهديد الذي يمس دول المنطقة ، و يمس دول العالم بأسره** [32] ، ووجـود القـوى الكبرى و تنافسها المحموم للسيطرة على منـطقة البحر الاحمر و خليج عدن و بحـر العرب يشـكل تهديدا أمنيا مشتـركا لليـمن و دول المنـطقة ، سيكون لليمن الدور الاهـم فيه بالتنـسيق مع دول المنطـقة ، كما تـبرز بقـوة الاهمية الاستراتيجية لليمن في ضوء التهـديدات التي اطلقها ايـران لإغلاق مضيق هرمز أمام تدفق النفط عبر موانئ الـدول المطلة على الخليج العربي .

---

[29] – عبد المالك محمد عيسى، **مرجع سابق** .

[30]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق، مرجع سابق**،ص 127.

[31]– **المرجع نفسه**، ص 128.

[32] – **المرجع نفسه**، ص 127.

و بالرغم من هذه الاهمية التي يحظى بها اليمن في اطار محيطه الإقليمي، و حتى المحيط الدولي إلا أنه أخفق في الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي، الامر الذي يرد الى عدة عوامل نلخصها فيما يلي :[33]

- انشغال الانظمة السياسية اليمنية بالصراع السياسي فيما بينها و اهمالها البحار بما يحقق السيطرة الكاملة على مياهها و ثرواتها و مثال ذلك وضع ميناء عدن، و المصفاة، بعد أن تسلمها الحكم الوطني من الاستعمار البريطاني في منتصف الستينات ، من القرن العشرين ، و بعد أن كان الميناء يحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الحركة التجارية صار الان من أكثر موانئ المنطقة تخلفا، و أقل حركة بسبب ضعف إدارة الحكم العامة التي ساهمت و أعاقت التنمية بكل الاتجاهات.

- غياب الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية و ضعف الادارة ادى الى عجز اليمن و لحد الان من استغلال الثروات السمكية و تركها نهبا لشراكات الصيد الاجنبية.

- ضعف مقدرة اليمن البحرية من حماية مياهها الاقليمية و سواحله الطويلة مما جعل تلك الحدود و السواحل احد عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلاد فكانت مقصدا للقرصنة و الارهاب مما جعل الاساطيل الاجنبية تجوب المياه الاقليمية اليمنية بحجة محاربة الارهاب و القرصنة.

- يشكل موقع اليمن أداة ضبط و ضغط على السياسة اليمنية ، و ذلك ضمن معادلة التنافس الدولي و سياسة الامن في البحر الاحمر و المحيط الهندي ، فهناك علاقة قائمة في معادلة الامن بين اليمن و اسرائيل في البحر الاحمر ، اذ يتأثر أمن و مصالح اليمن جنوب البحر مباشرة بالوجود الاسرائيلي شمالا ، كما أن الملاحة الاسرائيلية في خليج العقبة و ميناء ايلات تتأثر بالتحركات اليمنية في باب المندب و خليج عدن.

و من جانب اخر، يعتبر الموقع الاستراتيجي لليمن احد محددات عدم استقراره السياسي قديما و حديثا و اصبح ذا تأثير سلبي لعدة أسباب:[34]

- الاهمية الاستراتيجية للموقع اليمني دفع بالقوى الخارجية الطامعة للسيطرة على اليمن و لاسيما عقب ضعف الدولة الاسلامية فقد تصارع البرتغاليون ، و الفرنسيون، و الايطاليون ، و البريطانيون على الاستيلاء والسيطرة على اليمن.

- وقوع اليمن الى جوار دول الخليج العربي و التي تمثل أهمية للمصالح الحيوية الغربية و خاصة الولايات المتحدة الامريكية الامر الذي جعل اليمن يشغل مساحة هامة لدى صانع القرار الامريكي ، و خاصة بعد انتشار ظاهرة الارهاب التي تهدد مصالح الولايات المتحدة ، اصبحت اليمن ساحة حرب تشنها ظاهرة على تنظيم القاعدة ، و المجامع الاسلامية المتطرفة ، و الذي كان له الاثر البالغ على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

33– فيان احمد محمد ، نور صبحي عد ، " القوى الاقليمية المؤثرة بأمن و استقرار اليمن المملكة العربية السعودية نموذجا للمدة 1990 – 2015 "، **مجلة الاداب** ، العدد 116، 2016 م، ص ص 443 – 474.

34– فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق، مرجع سابق**،ص 449.

- ان التدخلات الخارجية في اليمن و الهادفة لحماية مصالحها ، او السيطرة في اطار الصراع الدولي أثرت تأثيرا كبيرا على قدرة اليمن على ادارة شؤونها الداخلية و أدت الى اضعافه ، كما خلقت أجواء غير مستقرة داخل البلاد ، و انعكست على جميع مجالات التنمية و الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، فلم تستـطع اليمن الاستفادة من موقعها الهام بل انعكس عليها سلبا.

المطلب الـثاني : التــدخل الســعودي في اليمن

تاريخيا كان موقع اليمن الجيوستراتيجي أحـد الاسباب التي أدت الى أن تـكون الـبلاد سـاحة للصراعات الدولية و حلبة لتصفية الحسابات الاقليمية ، وتعد هذه الســمة هي الغالبة في التاريخ اليمني من مطـلع الـقرن الاول قبل الميلاد عندما شـرع الفرس و الروم في اللعب بالورقة الدينية عبر دعـم ايران لليــهود و الرومــان للنصارى، [35]الى غاية التاريخ المعاصر ، عندما قادت السعودية التحالف العسكري الـعربي ضـد الحوثييــن في اليمن عام 2015 م من خلال ما اسـمته بعاصـفة الحزم، في اليمن، و هو الخيار الذي سبقته جهود خليجية كبيرة لحل الازمة سلميا من خلال تقديم المبادرة الخليجية التي تم بموجبها عـزل الرئيس علي عـبد الله صالح من منصبه، الا أن اعلن الحوثيين سيطرتهم على العـاصمة صنعاء و اجبار الحكومـة على تـقديم اسـتقالـتها فانتقلت السعودية و بتعاون مع دول المجلس، الى الخيار العسكري و الذي لقي تأييد دولي كبير.

لم يكن التدخل السعودي في اليمن بالجديد، فالمتتبع لمسار العلاقات اليمنية السعودية يـكن أن يرصد العديد من الشواهد التاريخية لهكذا تدخلات، فالمملكة الـعربية السعودية، و منذ عقـود طويلة تسـعى دائما ولا تزال تبـذل جهودا كبـيرة في تحقـيق و دعم مصالحها من خلال ضـمان اسـتقرار اليمن على الصعيدين الـسياسي و الاقتصـادي، [36] و المـفارقة هـنا أن السعودية كانت دائما تسـاهم في تأجـيج الاوضـاع في اليمن، **كالصراع الحـدودي بين اليمن والسعودية الذي تمت تسويته عام 2000م باتـفاق البلـدين على نـشر قـوات أمنـية مشتركة على طول الحدود اليمنية السعودية، فقد ظـلّ طوال القـرن العـشرين مدعـاة للتـوتر والصـراع المسـلح بين الدولتين، بالـرغم من أن ترسيم هذه الحدود تم بـواسطة الدولتــين، وبعـيداً من الـتدخل من الاطراف الخارجية ، وما يتبعه من الاتهام المتبادل بين البلدين بانتـهاك السيادة الوطنية لأحدهما من قــبل الآخر** [37]، إلى جانب بعـض المشاكل الفرعية الأخرى، **كاتهام اليــمن بإيواء وتمويل وتسهيل عبور بعض الجماعات الإرهابية إلى داخل دول مجلس الـتعاون الخليجي عبر السعودية وعُمان** [38].

و هو الامر الـذي يفسر توتر العلاقات اليمنية السعـودية ، فعدم **استقرار اليمن، فمنذ عام 1948 م وحتى اليـوم واليـمن يخرج من أزمة ليدخل في أخرى، لم يستقر، يثير حساسية لدى الجـار الآخـر ويثير أشـياء أخرى، والمصالح السياسـية والدين والتـاريخ تفعل فعلها** [39]، و يبــرز هذا من خـلال **مســاعي المملكـة العربية السعودية منذ نشأتها على نشـر السلفية الوهـابية عبر الحملات العسكـرية التي كانـت تقوم بها**

---

[35]– فيان احمد محمد ، نور صبحي عبد، **مرجع سابق.**

[36]– **المرجع نفسه.**

[37]– أحمد محمد أبو زيد، **مرجع سابق.**

[38]– **المرجع نفسه.**

[39]– خالد الدخيل، " العلاقات اليمنية الخليجية ، السعودية نموذجا"، **مجلة شؤون العصر** ، العدد 40 ، (مارس 2011 م)، ص ص 90– 96.

و التي وصلت الى العراق و أجزاء من اليمن ، و لم تنجح في ذلك الوقت في اليمن، لكنها نجحت مؤخرا حيث استغلت المملكة تفوقها المادي و ظروف الفقر و التخلف التي يعانيها اليمن و قامت بنشر الدعوة الوهابية السلفية في الشمال منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، عبر إنشاء المعاهد و المراكز الدينية المتطرفة التي تقوم على تكفير و تبديع كل من يخالفها الرأي[40] ،و نجحت في فعل ذلك في أوساط مجتمع يتعايش فيه المذهب الزيدي مع مذهب الإمام الشافعي بسلام منذ ما يزيد على الألف عام ، **وقد دعمت السعودية الجماعات الوهابية، أو تلك القريبة من الوهابية في اليمن ، و ذلك بغرض توسيع رقعة التيار لاحتواء كل من الشيوعية في جنوب اليمن ، و الفكر الزيدي القريب من الشيعة في شمال اليمن، و كانت جماعة الاخوان المسلمين أبرز الجماعات التي استفادت من الدعم السعودي، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، من خلال الدعم السعودي لما كان يسمى بالمعاهد العلمية التي كانت تخضع لسيطرة الاخوان.** [41] **تسببت السعودية بذلك في إحداث صراع مذهبي لم يعرفه اليمنيون عبر تاريخ الاسلام، تمكنت من خلاله من إحداث شرخ ثقافي و اجتماعي و سياسي في بنية المجتمع اليمني و تركيبته بل تعدى ذلك لتغزو الوهابية السلفية بعض قطاعات الجيش و الامن اليمني و مؤسسات الدولة المدنية لتصبح الوهابية السلفية المحرك الرئيس الذي قامت بسببه خمس حروب طاحنة منذ 2004، في محافظة صعدة الزيدية المذهب**[42]، فبعد أن تحالفت أجنحة في السلطة مع الوهابية السلفية المدعومة من السعودية ثم ما لبثت السعودية و بكل ما توافر لديها من قوة من المشاركة المباشرة في الحرب السادسة على صعدة في عام 2009 ، عد أن أخفق حلفاؤها في الداخل اليمني – الوهابية السلفية و القبائل الموالية للسعودية – في القضاء على المذهب الزيدي و على الحركة الحوثية ، حيث انتهت الحرب السادسة من دون القضاء على الحوثيين ، في مقابل ذلك تؤكد المؤشرات أن الحركة الحوثية أصبحت أقوى مما كانت عليه قبل حرب السعودية على صعدة في عام 2009 م.

مثل التدخل السعودي بالحرب على محافظة صعدة، في نوفمبر 2009 م ، خطأ استراتيجيا في مسار العلاقات التي تربط البلدين و الشعبين في المملكة و اليمن، و سبب الحرب وفقا للرواية السعودية أن عناصر من جماعة الحوثي تسللت الى الاراضي السعودية، كما أعلنت السعودية يوم 2009/11/04، أن ضابطا لقي حتفه و أصيب 11 من قوات حرس الحدود السعودي في هجوم شنه مسلحون مجهلون في المنطقة الحدودية مع اليمن ، التي يقول الحوثيون إنهم سيطروا عليها [43]، أكد الحوثي من جانبه ذلك الخبر لكن من منظار أخر، هو الدفاع عن النفس ، حيث ورد في بيان لمكتب الحوثي أن النظام السعودي قام

---

[40]– فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق، مرجع سابق**،ص 141.

[41]– **المرجع نفسه.**

[42] – **المرجع نفسه**، ص 142.

[43]– **المرجع نفسه** ، ص 148.

بفتح أراضيه للجيش اليمني و تمركز في موقع جبل الدخـــان، و باشـر الاعـــتداء علينا ، و قمنا بمـواجهته و طـــردنا الجيش اليمني منه، و بعد مفاوضات مع جنود حرس الحدود السعودي أعدنا الـجبل على ألا يعـود الجـــيش اليمني مرة أخـرى للاعتداء علينا من الاراضي السعودية.

و تشير الاحـــداث الى ان السعودية هي من دفع بالحوثـــيين الى الاراضي الســـعودية لمواجهة عمليات الجيش اليمـني ضد الحوثيين و المنطلقة من جبل الدخان السعودي[44]، و اثر اسـتيلاء الحوثيين على جبـــل الدخان شنت السـعودية حربا شامـلة على محـافظة صـــعدة و مديـــريات في محافظـتي عـــمران و حجة استـخدمت فيها الـقوات الســـعودية كل أنـواع الاسلحة الحديثة و المتـــطورة البـرية و الجوية، حيث بلغ عدد الغارات الجوية أكثر من 5000 غارة ، كما أطلـق أكثر من 74000 صاروخ ، كما شاركت السعودية بقوات بحـرية لـمراقبة السواحل اليمنية لمنع تزويد الحوثيين بالاسلـحة و الامـدادات عبر سواحل البـحر الأحمر في محـافظة حجة .[45]

و قد أدى هذا التدخل السعودي نتائج عكسية لما أراد منها :[46]

- عدم تحقيق النتائج المرجوة من الحرب ، و المتمثلة في القضاء على الحركـة الحوثية ، و ما أبداه مقاتلوها من مهارات قتالية عالية بمواجهة الجيش السعودي.

- اكتسب الحوثيون بعد الحرب الســادسة شـعبية و تـعاطفا داخليا كبيرا، وأصبحوا يمثلون رقما مهما، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم في إطار التوازنات الاقليمية.

- مهد التدخل العسكري السعودي في صعدة الطـــريق لايـــران لتعيد حساباتها في شبـــه الجـزيرة الـــعربية و اليمن على وجه الخصوص بما يمكنها في المستقبل من أن تؤدي أدوارا قادمة أكثر تأثيـرا فـــي مجـــريات الاحـــداث في المنطقة ، حيث تدرجت المراقف الايرانية من الحرب في صعدة ، بدءأ من مـواكبة القنـوات الاعلامية الايرانية (العالم ،الكوثر) للاحداث في صـــعدة ، التي كانت معـلقة أمام وسـائل الاعـلام المحلية و الخارجية كافة، ثم عـــرض الوساطة بين الحكومة اليمنية و الحـوثيين، ثم ارتفعت حدة المواقـف الايرانية بشكل ملحوظ ، و ذلك كرد فعل على دخـول السعـودية الحـــرب و يتـبين ذلـك من خلال تصـــريح وزيـــر الخارجية الايراني ، **منوشهر متكي** ، للصحفيين الـذي قال فيه: (على بلدان المـنطقة أن تمـتنع جديا عن التدخل في الشـؤون الداخليـــة لليمن)، و اضاف : (ان أيـران على استـعداد للتـعاون مع الحكومة اليمـنية و بلدان أخرى لاستعـادة الامن) في اليمـن.

وعليه ، في ظل النتائج التي أسفرت عنها حرب 2009 م، و التي أدت الى تحقيق نتائج عكسية بالنسـبة الى السعوديـة فانها سـتظل تغـذي كل عوامل عـدم الاستـقرار في اليمـن بـما في ذلـك تغـذية الصـراع

---

[44]– **المرجع نفسه** ، ص 150.

[45] – **المرجع نفسه.**

[46] – **المرجع نفسه**، ص 151.

المذهبي، حتى تضمن بقاء اليمن ضعيفا و غير مستقر، و يبقى النفوذ المطلق لها وحدها في شبه الجزيرة العربية.وهو ما جسدته في ظل الازمة الراهنة لليمن ، من خلال الدور الذي لعبته منذ بداية الاحتجاجات و السعي الى تقديم مبادرة تضمن من خلالها الحصانة للرئيس السابق ، و في المقابل تكسب ود الباقيين من خلال ايجاد حلول توافقية، و اقامة حكومة جديدة تخدم مصالحا ، الا أن مساعيها باءت بالفشل بالرغم من المرافقة الدولية لمسارات تلك المبادرة ، و هنا برز الصراع المذهبي من جديد على الساحة اليمنية بين الحوثيين و السعودية عام 2015 م ، فانتشار المد الحوثي في اليمن سيهدد الفكر الوهابي السعودي **و هو ما يعكس المخاوف بأن الحوثيين يخططون لفرض عقيدتهم الدينية الخاصة على البلاد بمجرد أن يحققوا طموحاتهم الإقليمية**.[47] فالتغيير في اليمن يعتبر الخطر الاكبر على المملكة السعودية، وهو ما عبر عنه **الملك عبد العزيز عندما قال وهو على فراش الموت، أن اليمن قوية يمكن أن تشكل تهديدا كبيرا للأمن السعودي الداخلي، وهو ما يعكس مخاوف الاسرة الحاكمة في السعودية من اقامة دولة قوية في اليمن** [48].

ذهبت المملكة الى ابعد الحدود من خلال طموح استراتيجي تحققه عن طريق نفوذها على القبائل اليمنية و التي غالبا ما يطغى عليها تفضيل مصالحها الشخصية على المصلحة الوطنية و خاصة وان جل الزعامات القبلية تعاني من الامية السياسية، فقد تحدث وثيقة ويكليكس رقم (sanaa105308) عن طموح سعودي قد تحققه بعد سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح [49]**، وهو مد أنبوب نفطي تملكه و تشغله المملكة و تحميه يمتد من حضرموت الى مرفأ خريطة في خليج عدن وكان الرئيس علي عبد الله صالح يعارض هذه بشدة، الا أن السعودية ترى بإمكانها تحقيق هذا الهدف من خلال الدعم لشيوخ القبائل، و القيادات العسكرية**. [50]

وهذا الطموح السعودي ليس جديدا في حسابات المملكة العربية السعودية ، فبعد اتفاقية الوحدة اعلن الرئيس علي ناصر محمد اكتشاف مؤامرة تهدف الى احتلال محافظة حضرموت ، و المهرة ، بتدبير من المملكة العربية السعودية ،و المخابرات الامريكية، و اشار الى ان تلك المؤامرة تهدف الى اغلاق الطريق أمام [51]، المساعدات التي يلقاها الثوار في ظفار من عدن و احتمال وجود النفط في تلك المحافظات ، وهو ما ثبت بالفعل ، و ايجاد منافذ بحرية مباشرة للسعودية على البحر العربي.

---

[47] - Peter Salisbury , «Yemen and the Saudi–Iranian 'Cold War » , **Chatham House** ,February 2015, p 12.

[48] - **Ibid**, p 03.

[49] – فيان احمد محمد ، نور صبحي عبد ، **مرجع سابق.**

[50] – **المرجع نفسه.**

[51] – **المرجع نفسه.**

و تأسيـسا على ما سبق يمكــن أن نــبرز أهم الاهداف الجيوستراتيجية التـــي اتبعتها السعودية في اليمن من خلال العناصر التالية :[52]

- أن تـسعى الريـاض الى منـع أي نـوع من أنواع الــوحدة اليمنية حيث أن إتحاد اليمن سوف يشكل خطرا على الهيمنة السعــودية على شـبه الجزيرة الــعربية، و ســوف يكــون لها مطــالب تحـررية و تاريخـــية ، اتخـــذت السعــودية موقف معادي من الوحدة اليمنية عام 1990 م للأسباب ذاتها فقد مكثت ثلاثة عقود من الزمان و هي تحـول دون أي تـقدم نحــو الوحـــدة على الرغـم من مســـاعي كـل الانظـمة الســياسيـــة اليمــنية في الشطرين لتحقيقها ،و الرغبة السعودية في لعب دور لــفك الارتبـاط الذي تدعو اليه مــعارضة الخارج ، و يحركه الحراك الجنوبي في الــداخل، الا أن قدرة المـملكة الســعودية في هـذا الجانب كانــت محدودة، كون الرأي العام الدولي يؤيد استقرار اليمن ووحدته مدفوعا بمخاوف عميقة لدى المجتمع الـدولي تتعلق بأمن دول النفط، و البحر الأحمر، و المحيط الهندي.

- منع القوى الخارجية من تكوين أي قواعد للنفوذ في اليمن، كما لها دوافعها السياسية و الامنية منــذ ثــورة 26 سبتمبر 1962 م ، ولكن هنــاك متغيرات كثـيرة محليـة و اقلـيمية و دولية ، ستحول دون تحقيــق ذلك.

وعليه نستطيع القول بان الازمة الراهنة في اليمن ، قدمت فرصـة جديدة للتدخل السعودي في الشأن اليمني ما يدفع بالعديد من اليمنيين و غير اليمنيـــين بمدى جدية المملكة السعودية في اخراج اليمن من مأزقه بالنـظر الى مواقفها التاريخية تجاه بلادهم، فهي اكيد ستــسعى إلى التحــكم بأي تغيــير في التسوية الســياسية، خدمـة لأهدافها ، وحماية لحدودها ، مما يعزز مكانتـــها في المنطقة، مما يضــع وسطــتها و مبادرتها محل شك من قبل اليمنيين.

[52]– أحمد محمد أبو زيد، **مرجع سابق.**

المطلب الثالث : اليمـن و التـــهديدات الارهابية

تهدد الجمـاعات الارهابـية المسلحة الدولة اليمنية، في ظـل الصـراع الدائر عـلى اراضيها الذي أدى الى فراغ أمني ، مـما يشـكل خطرا اخرا على اليمن كدولة و مجتمع، و يتجسـد في القاعــدة (شــبه الجزيــرة العربية)، و الدولة الاسلامية في الـعراق و الشام (داعش)، فهذا الفراغ يمكن هذه المجموعات من توسـيع مجال نفوذها وجمع وتدريب المجندين ، حيث وجد ناشـطـوا القاعـدة ملاذا أمنا في بعض الـمناطق الـقبلية اليمــنية ، ولعب ناشطوا القاعدة على وتيرة العداء للولايات المتـحدة والغرب في كـسب مؤيدين وداعميـن لهم بين أبنــاء القبائل اليمنية، **واستـفاد تنظيم القاعدة من ضعـف الدولة وعدم مقدرة الـحكومة المركـزية في مواجــهة التحـديات التي تــتعرض لها الدولة ، وعمـل على طرح مشــروع دولة الخـلافة الإسـلامية باعتــباره المشـروع الإســلامي الكبير ، كما دعا زعماء تنظيم القاعدة أمثال) أيمن الظــواهري (قبائل اليمـن إلى القيام بمــثل ما قامت به قبــائل باكســتان وأفغانســتان ودعم تنــظيم الـقاعدة، وعـزفت مثل تــلك التصريحات على وتيرة مفاهيم الشـرف القبلي و الاستـقلال الـذاتي وعداء القبــائل القديم للسلطات المركزية**[53]، وكانت المحفز لنشوء تحالف بين تنظيم القاعدة وعدد مــن تلك القـبائل جرى توظيـفه من قبل القاعدة في القيام بعدد من العمــليات الإرهابية داخل اليمن.

يعتـــبر تنظـيم القاعدة في شبه جزيرة العرب **هو نتاج اندماج فرعي تنظيم القاعدة السعودي واليمني واعتمد نجاح تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب كتنـــظيم اعتمادا كليا على المدى الذي تلقــى فيه أطره صدى لدى السكان اليمنيين ، وهذا ما نجح فيه تنظيم القاعدة، فقد قدمت منشورات تنظيم القاعدة تشخيصا للمشاكل التي تواجه اليمنيين من خلال تفصيل التـظلمات واقتـراح ســبل العلاج والتعويض عن التظلمــات**[54]، **وركــز تنظيم القاعدة في شبه جـزيرة العرب على فكرة مـــفادها أن المـسلمين يــعانون على أيـدي تحالف صليبي - صهـيوني يدعم الأنظمة المحلية غير الشرعية الفاسـدة والتـي فشـلت في تلبـية متطلبات مواطنيها ، وجرى ربط هذا الأمر بالتـظلمات الحـاصلة على الـصعيد الداخلي في اليــمن من عــدم توفير الخدمــات الكافيــة وعدم المســاواة في توزيع الموارد الطبيعية** [55]، ونجح تنظيـم القاعـدة جــراء ذلك في كسـب الكثـير من اليمنيـين من إجمالي أعضاء القاعدة في الذين انضموا إلى التنظيم، نتيجة للاستثمار في ضــعف الـوعي و الاوضاع اليمــنية المزرية التي يعاني منها اليمنيون من جــهة ، و الطابـــع العصبوي الذي يتصفون به من جــهة أخــرى.

---

[53]– سعيد علي حسين التميمي، **مرجع سابق.**

[54]– **المرجع نفسه.**

[55]– **المرجع نفسه.**

وهذا ما أكده المفكر الاستراتيجي لتنظيم القاعدة **أبو مصعب السوري** الذي حدد العوامل التي تجعل من اليمن وجهة جذابة لتنظيم القاعدة ، مشيرا الى ان رجال اليمن يحبون القتال و هو ما اثبته التاريخ اليمني.

ادت احتجاجات 2011 م الى ازدياد و توسع نفوذ و تاثير هذه التنظيمات في اليمن، مما يجعل الحكومة في مواجهة هذا التحدي ، الذي ساهم هو الاخر في اللاستقرار الداخلي ، و يعود استفحال هذه الظاهرة بشكل كبير الى ضعف استراتيجيات النظام السابق في مواجهته و الحد من انتشاره ، **مع وجود الضغوط الخارجية التي تمارسها القوى الدولية بضرورة محاربة هذه الحركات وطردها من الأراضي اليمنية،بعد لجوء هذه الحركات والجماعات الى القيام بأعمال إرهابية ضد المصالح الأمريكية، وخطف السائحين الأجانب من الأراضي اليمنية، إلى جانب بعض أعمال العنف الداخلي ، أظهرت إحدى الدراسات أنه خلال الفترة من عام 2001 وحتى عام 2005 ، شهد اليمن وقوع نحو 20 حادثة إرهابية، راح ضحيتها ما يقارب 50 قتيلاً** [56].

في سبتمبر 2014 دعا التنظيم أهل السنة في اليمن إلى حمل السلاح لقتال جماعة أنصار الله أو الحوثيين[57]، خطف تنظيم القاعدة في اليمن المصور الصحافي الأمريكي لوك سومرز، الذي قتل في الأسبوع الأول من ديسمبر 2014 خلال عملية عسكرية يمنية أمريكية، سعت لتحريره في محافظة شبوة جنوب اليمن حيث كان محتجزا، وهي العملية التي قتل فيها 11 عنصرا من القاعدة [58] ، وهكذا اصبحت اليمن ملاذا لعدد من التنظيمات المسلحة ابرزها تنظيم القاعدة .

و في نفس السياق يمكن أن يرد النشاط الكبير لهذه التنظيمات في اليمن، الى مسألة تضييق الخناق عليه في افغانستان وباكستان و السعودية، حيث وجد جغرافيته و تركيبته الاجتماعية (اليمن) ملائمة لتحركاته و عملياته سواء تلك التي ينفذها في اليمن و دول الخليج ، أو تلك التي يخطط لتنفيذها خارج منطقة الجزيرة العربية .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها اليمن لمواجهة الارهاب، مما اسفر عن قتل العديد من قياداته لا انه في المقابل لم يحظى بالدعم الدولي الكافي في معالجة قضاياه الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد اقتصر ذلك الدعم على الجانب الامني و السياسي ، بل ان التدخل العسكري من خلال الضربات الجوية التي تنفذها الطائرات الاميركية تسبب بسخط اجتماعي و سياسي ، بخاصة عندما تعرض المدنيون الابرياء للقتل بطائرات أجنبية في أبين و شبوة و مأرب ، و ادى ذلك الى ردود أفعال اجتماعية أضرت

---

[56]– أحمد محمد أبو زيد، **مرجع سابق** ، ص 72.

[57] – نهال احمد سيد ، " تحولات السياسة الخارجية الامريكية فى دول الربيع العربى دراسة حالة : اليمن _ سوريا 2010 _ 2015 "، 2017/03/17 ، من موقع : **http://democraticac.de/?p=34751** .

[58] – **المرجع نفسه.**

بالحياة الاقتصادية و المعيشية لليمنيين ، لعل من أبرزها قطع خطوط الكهرباء و امدادات النفط من أفراد قبيلة جابر الشبواني الذي قتل بطائرة أميركية على وجه الخطأ .

أثار التدخل العسكري الخارجي لمواجهة القاعدة في اليمن نقاشا في ما يخص مبدأ السيادة الذي من المفترض أن تتمتع به الدول على أرضها و شعبها ، بما في ذلك حق الدولة باتخاذ الاجراءات العقابية تجاه مواطنيها وفقا للقوانين النافذة ، و مانتج من تلك العمليات العسكرية الاجنبية من تعد و تفريط في السيادة الوطنية ، التي من المفترض أن تكون حرا على الدولة وحدها.[59]

و خلاصة القول أن ما يحدث اليوم في اليمن ، يؤكد في دلالاته على فشل جهود و مبادرات التسوية السياسية لهاته الأزمة ، بل على العكس أدت الى تعقيد الوضع بشكل أكبر من خلال التدخل العسكري لقوات التحالف العربي ، في مواجهة الانقلاب الحوثي ، و هو ما قاد البلاد الى حالة من الفوضى العارمة يتخللها غياب الدولة و مؤسساتها ، و كذا تأزم الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، و كذلك ارتفاع أصوات المطالبين بالانفصال في الجنوب ، مع زيادة كثافة العمليات الارهابية و انتشار السلاح في كافة البلاد ، مع انهيار المؤسسة العسكرية ، هذا الامر يجعلنا نؤكد أن الوصول الى تسوية سياسية تاريخية و التنبؤ بالمألات المستقبلية للمشهد السياسي الراهن لليمن ، قد بات مطلب صعب ، نتيجة لهاته التحديات التي تفرض نفسها في الواقع، و التي أدت الى زيادة حدة التدخلات الخارجية ، ليتحول الى ساحة للتجاذب السياسي و الصراع الاقليمي بعد تأكيد الدعم الايراني للطرف الحوثي.

[59] – فؤاد عبد الجليل الصلاحي ،و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق، مرجع سابق** ، ص 130.

الفصل الرابع
الانعكاسات المستقبلية للأزمة اليمنية على علاقات اليمن الخارجية

تحـول اليمن في ظل الازمة التي يشهدها في الوقت الراهن الى ساحة من التنـافس الاقليمـي و الدولي نتيجة لاعتبارات عـدة أهمـها الاهمـية الجيوسياسية التي يحظـى بها ، و التي اعتبرت بمـثابة المـحرك الأسـاسي في طبيعة علاقـاته مع هاتـه الـدول، برز هذا الامـر بشـكل جلي منذ انطلاق الاحتجاجات في اليمـن عام 2011 م ، بحيـث سـارعت الـعديد من الدول الى تفعـيل ادوراها داخـل اليـمن ، و في ظـل الاوضاع المزرية التي يعيشها اليوم ، لم يكن امام اليمن سوى المراهنة على هاته الجهود الدولية و الاقليمية الداعمة له من اجل الخروج من هذا المـأزق، الى جـانب التـخطيط الداخلي الذي يلقى على عاتق السلطات المحلية.

أصبحـت العـلاقات الخـارجية لليمـن اليـوم رهينة بالارادة السياسية لهؤلاء في تسـخير تلك الجـهود و المـساعدات الخارجيـة فيما يخدم مصـالح الشأن الداخلي، و لكن مـن جهة اخرى ، يواجه اليمن تدخلات خارجية ذات اهداف و مصالح متباينة مثـال التدخـل الامريـكي ازاء قضـية مكافحة الارهاب في اليـمن و تداعياته على الوضع اليمني، فيما تسـعى روسيا في سياق اخر الى استعادة مكانتها و تحسين الروابط مع اليمن ، و ذلك من اجل تحقيق البعد التوسعي في منطقة الشرق الاوسـط ، و هـو البـعد الذي يعتمده بوتيـن في استراتيجيته الجديدة.

أما على المستوى الاقليمي ، فاليمن تشكل المهدد الاول لـدول الخليـج من وجـهة نظر هؤلاء ، و خاصة المملكة العربية السعودية التي تتقاسم مع اليمن حدود جغرافية طـويلة ، وهـو الامـر الذي يدفعـها الى دق ناقوس الخطر ، في ظل كل أزمة يعرفها اليمن ، و لو اسـتدعى الامـر التدخل العسكري ، مـثل ما حـدث في عاصفة الحزم ، في حين اعتـبرت ايران وصـول الحـوثيين الى السلطة مكسـب مهم لها في اليمـن و خاصـة بعد أن اظـهر هـؤلاء الولاء لها، و مع اعتبار ايران حليفة لهـم ، افضى هذا الامـر الى تحـول خطير في مسار العلاقات بين البلدين .

و بناء على هذا كله لا يبقى لنا الا ان نقول بأن اليمن تحول الى سـاحة صـراع داخـلي تـغذيه أطراف خارجية و هذا المشهـد سيتـيح لنا فهم التوجهات المستقبلية للعلاقات اليمنية الخـارجية مع القـوى الدوليـة و الاقليمية.

المبحث الاول : علاقة اليمن مع القوى الكبرى

المطلب الأول: العلاقات اليمنية الامريكية

للولايات المتحدة الامريكية علاقة متقلبة الاطوار مع اليمن، تتوثق حينا و تضعف حينا أخر ، و يمكن أن توصف سياسات واشنطن ازاء اليمن بالظرفية في طبيعتها ، اذ هي لا تعبر مطلقا عن البعد الكلي لحقيقة الوضع اليمني و مشكلاته، بل تستجيب بشكل ذرائعي للعوارض قصيرة الامد، على نحو ما حدث مع ما عرف بالحرب على الارهاب .

برز هذا التقلب في العلاقات الاميركية اليمنية منذ حرب الخليج ، **بعدما قامت الولايات المتحدة الاميركية و حلفاؤها بقطع مئات الملايين من الدولارات التي كانت تمنحها في صورة مساعدات سنوية لهذه الدولة الفقيرة، بعد الاقدام على التصويت ضد القرار 278 الذي استخدم القوة لطرد القوات العراقية من الكويت**. [1] و هو ما ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية و التي بلغت درجة الانهيار الى حين اندلعت الحرب الاهلية عام 1994 م بين شطري اليمن ، فبرز علي عبد الله صالح كمصلح ، مما دفع بالقوى الدولية الى تقديم الاعانات الاقتصادية ، سواءا من متبرعين أو من مؤسسات إقراض متعدد الأطراف كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و لكن سرعان ما عادت هذه الدول الى قطع الاعانات المالية بنهاية التسعينات بعد فشل علي عبد الله صالح في اقامة دولة ديمقراطية مثل ما كان مرجو.

لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و ما تبعها من الحرب على الارهاب، دفعت بالرئيس السابق علي عبد صالح تقديم نفسه كحليف في تلك الجهود ، فأجبرت المخاوف الأمنية بالنسبة إلى أميركا على التعاون مع صالح و الجهاز الأمني اليمني باعتباره حصناً ضدّ تفاقم انتشار تنظيم القاعدة . و من أجل تلك الخدمات بدا صالح يتلقى المساعدات و الدعم ، خاصة في مجال التدريب و التجهيز العسكري ، **فقامت الولايات المتحدة بتدريب وحدة من الجيش اليمني على تكتيكات مواجهة الارهاب ، و كان يحي ابن شقيق الرئيس صالح هو قائد تلك الوحدة ، فقد استثمرت الكثير في دعم نظام صالح على امل أن يتمكن من احتواء تهديد القاعدة ، و من جانبه كرر صالح أنذاك مرارا أنه جاد و يحتاج لدعم اضافي لانجاز مراحلها**. [2]

لم يكن تعاون الرئيس صالح مع الولايات المتحدة في الصراع ضد القاعدة تعاونا صريحا ، بل انتهج أسلوبا مراوغا في التطبيق و التنفيذ، ففي بعض الاحيان كان صالح منخرطا في التعاون لدرجة كاملة، على

---

[1]- برنارد هايكل، «الولايات المتحدة و صالح حان الوقت للبحث عن بديل»، **مجلة شؤون العصر**، العددان 41 – 42، (سبتمبر 2011)، ص ص 224 – 229.

[2]- برنارد هايكل، **المرجع نفسه.**

نحو ما سمح للولايات المتحدة في عام 2002 م، باستهداف و قتل (ابو علي الحارثي)، احد المنفذين البارزين لعمليات القاعدة .

لكن في أحيان أخرى ، **لم يكن صالح متعاونا بالشكل المطلوب ، و هو ما نسب في فرار أعضاء من القاعدة من سجن بالغ التحصين في صنعاء عام 2003 م، و بحسب العديد من المسؤولين الاميركيين ، لم يكن اليمن يتعاون بالشكل الكافي في تقديم المعلومات المطلوبة عن العمليات التنفيذية للقاعدة ، كما لم يسمح بالشكل الكامل للخبراء الأميركيين بمقابلة المعتقليين في السجون اليمنية** [3].

ان هذا التقلب في العلاقات اليمنية ، و الغموض الذي سيطر على علاقة التعاون بين الرئيس صالح و الحكومة الاميركية في مجال مكافحة الارهاب ، برز الى الواقع بشكل اكبر بعد انفجار الازمة اليمنية عام 2011 م ، من خلال مساندة الطرف الامريكي للمبادرة الخليجية التي كانت تهدف الى حماية الرئيس علي عبد الله صالح ، و هو ما اكدته القرارات الامنية التي كانت تصدر بموافقة هذا العضو الدائم ، و التي كانت تؤكد من خلال بنودها على دعم هذه المبادرة ، فالولايات المتحدة الاميركية من خلال هذا تؤكد دعمها لحليفها الرئيس اليمني السابق.

أما بعد وصول الحوثيين الى الحكم ، و سقوط نظام علي عبد الله صالح بدا **التساهل الذي أبدته إدارة أوباما مع ايران كمكافأة لها على الاتفاق النووي بين هذه الأخيرة ومجموعة الخمسة عشر ولقاء كيري بالحوثيين في مسقط ، مما دفع الحكومة اليمنية الى رفض خطة وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري كونها أولاً تكافئ الانقلابيين وثانياً لا تستند على المرجعيات الثلاث المتفق عليها (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني)، وثالثاً تنهي الشرعية الدستورية في اليمن،وهو ما أقره والمندوب الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة خالد اليماني في ندوة " تحديات العملية السياسية في اليمن" التي نضمها المجلس الأطلنطي Atlantic Council في واشنطن** [4].

لكن نال الملف اليمني الكثير من الاهتمام في ظل الادارة الاميركية الجديدة ، بعد وصول دونالد ترامب الى سدة الحكم ، وفق ما اكدته العديد من التقارير حول الاستراتيجية الاميركية الجديدة في الشرق الاوسط تداركا للأخطاء المتعلقة بالعلاقات الخارجية لامريكا وهو ما صرح به ترامب بعد اشهر قليلة من توليه

[3] – **المرجع نفسه.**

[4] - «مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة يكشف تلاعب إدارة الرئيس الامريكي السابق بالملف اليمني» ، 2017/04/15 ، من موقع: **http://hunaaden.net/news37334.html** .

الحكم ، و هو ما تجسد من خلال تلك الزيارات التي قام بها وزير الدفاع الامريكي ماتيس الى بعض الـدول في هذه المنطقة ، و التي كانت لها اهـداف عدة يمكــن ابرازهـا من خلال العناصر التالية : [5]

- لعلّ الهدف الأبرز من زيارة ماتيس إلى السعوديّة وقطر هو تأمين الدعـم المالي ، فتسـعى أمريكا لجذب هذه الدول الخليجية نحو مشروعها الإقليمي، وهو مطلب خليجي أيضاً، بغية تأمين كافّة النفـقات المالية لأي تـحرّك عسكري أمريكي في المنطـقة.

- يهدف الى الحد من الدور الإيراني في سوريا والعراق لصالح مشروعها من ناحـية أُخرى، أما فيما يخص الأزمة اليمنـية، هناك توجّه أمريكي لحلّها عبر الدور الأممي فيما يحـقق الصالح السعودي، و هـو ما اقـره الوزير الأمريكي حينما قال أن الأزمة اليمنية يجب أن تناقش بالأمم المتحدة من أجل الوصول إلى حل سياسي للحرب الأهلية الدائرة في البلاد، لأكد على أنّه يجب وضع حد للصواريخ الإيرانية، التي اطلقها الحوثيون من اليمن على السعودية.

- لا يمكن صرف النظر عن سياسة " ايران فوبيا " التي تروّج لها أمريكا أمام حلفائها الخليجـيين لأسـباب سياسيّة وأخرى اقتصاديّة إن كلام ماتيس عن الصـواريخ الإيـرانية من اليمن، تتقاطع مع ما قال بن سلمان خلال لقائه مع ماتيس في البنتاغون عندما أوضح أن بلاده"تواجه تحديات خطيرة جدًا من ايران والمنظمات الإرهابية. تسبّبت سياسة "ايران فوبيا" في درّ مـئات المليارات الخليجية على الخزينة العـسكري الأمريكية بعد سلسلة من الصفقات العسكرية لـكل من السـعودية والإمـارات وقطر، وبالتالي، فإن استمرار هذه السياسة تعني المزيد من الصفقات لشركات السلاح الأمريكية.

ومن خلال هذه الاهداف ، يمكن تصور الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الاميركـية في اليـمن بالـتركيز عـلى محوريين :

اولا : التصدي للمد الايراني في اليمن ، بالاعتماد على التعـاون مع السـعودية و دول الخليـج ، الذين يعتبرون ايران المهدد الاول لهم في المنطقة ، و دافـعهم للمواجهة العسكرية مع الحوثيين ، لاعتـبارهم يد أيـران في اليمن، ومن هنا نـدرك حقيـقة التعـاون بين الولايات المتحدة الامـيركية و السـعودية في هذا الاطار ، و مـن دلالات هذا التعـاون **أن قامت الولايات المتحدة بتحويل المدمرة كول إلى الساحل اليمنى لحـماية الشـحن من الحوثـيين المدعومين مـن إيران وفـق ما تعتبره امـريكا** [6] ، و هذا بعـد أيـام من

---

5 – « ما دلالات زيارة وزير الدفاع الأمريكي الشرق أوسطيّة؟»، 2017/05/01 ، من موقع : http://www.akhbarye24.net/news/601294/.

6 -Dan de luce, Paul mcleary, « Yemen is the first battleground in trump's confrontation with iran», Foreign policy, February 03,2017,at : http://foreignpolicy.com/2017/02/03/yemen-is-the-first-battleground-in-trumps-confrontation-with-iran/ .

استهداف الحوثيين فرقاطة سعودية في البحر الأحمر فهو تأييد صريح للحليف السعودي ، و يؤكد من جهة اخرى حزم امريكا في مواجهة ايران، وفق ما اقرته بعض التقارير الاخبارية في هذا السياق **عندما قام الجنرال الامريكي جيمس جونز، القائد الاعلى السابق لقوات حلف شمال الاطلسي (الناتو) بالتصريح لصحيفة الشرق الاوسط اللندنية بأنه اقترح إقامة حلف ناتو خليجي ، لأنه اعتبر اتحاد هذه الدول سيكون قوة عسكرية قادرة على صد الخطر الايراني، و اضاف الى ذلك بان الولايات المتحدة سترحب بالعمل مع هذا الكيان، وستنضم اليه**[7] ، وبالفعل اصبح الناتو العربي امر واقع في ظل عاصفة الحزم، و التي تطرقنا اليها سابقا، و عن التدخل العسكري المباشر لامريكا في هذه الحرب، فمن الصعب الجزم بذلك نتيجة للإستراتيجية المبهمة للإدارة الاميريكية في هذا الاطار.

ثانيا: و من القضايا التقليدية التي تؤرق الادارة الاميريكية قضية مكافحة الارهاب ، التي كانت اليمن طرف فيها منذ

عهد علي عبد الله صالح، هذا الاخير الذي تلقى الدعم الامريكي من اجل اداء هذه المهمة ، و استمرار لما قامت به

الادارات الاميركية السابقة، تعهد ترامب الرئيس الامريكي خلال حفل تنصيبه في العشرين جانفي عام 2017 م ، باستئصال الارهاب من وجه الأرض ، و في هذا الاطار، اكد وزير الدفاع الامريكي جيف ديفيس وجود قوات امريكية على الاراضي اليمنية لهذا الغرض ووصفها بالمحدودة ، **و ذلك نتيجة للقلق الامريكي بشأن هذه التنظيمات في المنطقة ، التي زاد انتشار عناصرها نتيجة للتشتت السياسي و الامني الذي تعرفه اليمن ، و هو ما دفع بالولايات المتحدة بتكثيف الهجمات على هؤلاء ، بناءا على ما صرح به ديفيس بحيث تم تنفيذ نفذنا منذ 28 شباط/فبراير الماضي أكثر من 70 ضربة دقيقة ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب منذ 28 فيفري من هذه السنة، استهدفت البنية التحتية، والمواقع القتالية، والمعدات، واضاف بان تنفيذ العمليات سيستمر، بما في ذلك الغارات الجوية** [8].

و ما يشهده اليمن اليوم من اضطراب امني و سياسي ، منح امريكا الذرائع المناسبة للتدخل بشكل اكبر انطلاقا من المحوريين السابقين ، مما يضعنا امام مستقبل اكثر اهمية للعلاقات اليمنية الامريكية ، و خاصة بعد إدراج اليمن تحت البند السابع لميثاق الامم المتحدة ، بناءا على قرار مجلس الأمن رقم (2140) ، مما سيصعد من وتيرة الحرب داخل الاراضي اليمنية ، باسم حماية المصالح الدولية ، و هو ما سيشكل ضغط على السلطات المحلية فيما يخدم استراتيجيتها ، و خاصة مع الدعم الكبير الذي تقدمه امريكا للحكومة اليمنية السابقة و حتى الحالية من اجل مواجهة الجماعات الارهابية ،بحسب ما تم **نشره**

---

[7] - «أمريكا تمهّد لإقامة ناتو خليجي فهل تكون بدايته في اليمن وضد إيران؟»،2017/05/01 ، من موقع :
. http://www.marayaleb.org/index.php/studies/

8 – المرجع نفسه.

بوكالة الأنباء الرسمية اليمنية في 6 مارس 2014م تقريراً عن الدعم الأمريكي لليمن حيث كشفت أن الولايات المتحدة الأمريكية "خصصت حوالي 247 مليون دولار في السنة المالية 2012 والسنة المالية 2013 لبناء قدرات قوات الأمن اليمنية على مكافحة الإرهاب [9]، كل هذا سيسمح للولايات المتحدة بالقيام بدور اكبر في اليمن .

9 - .أمجد خشافة ، « التواجد الامريكي في اليمن»، مجلة البيان ،2017/05/14 ، من موقع :

http://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3652 .

المطلب الثاني: العلاقات اليمنية الروسية

الروابـــط التـــاريخـــية التي تجـــمع روســيا مع اليمن، تعود الى زمن الاتحاد السوفيتي الذي من خلال نظراته الايديـولوجية الى منطـــقة شبه الجزيرة ،حاول التقرب الى اليمن وتحسين الروابط معها، وخـاصة إزاء الحرب الباردة حيـــث سعى الاتحاد السوفيتي الى الحد من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وتحسين نفوذه في المـنطقة ولهذا كان الجيش اليمني في تلك الفـــترة يعتـــمد بشكل كبير على التجهـيزات والمعدات الروسية ،وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عاشت روسيا عزلة سياسية، ولكن مع تجـــــدد الأزمة في المنطقة العـــربية ،عادت روسيا الى الواجهة وأصبحت تبدي بعض الاهتمام بأحداث الساحة العربية ومن بينها اليمن وهذا يعود لأسباب متعددة:[10]

1- قـبل تأزم الوضع اليمني، حـــاولت روسيا اتباع سياسة المواءمة مع الغرب تجاه المتغـيرات في الـدول العربية ولكن سرعان ما انتبهت الى أن الوضع في المنطـــقة أعمق من مجرد تغيـيرات منحصرة في البلدان العربية وهي تؤثـر على الساحة الـــدولية بكاملها، وهذا ما دفع الروس الى الاهتـــمام بالمنطقة بكاملها ومن جملتها اليمن التي تمتاز بموقعها الاستراتيجي فهي تطـل على البحر الأحمر وخليج عدن اضافة الى تحكمها بمضيق باب المندب مما يجعل من اليمن بوابة أساسية للتواجد الروسي التجاري والعسكري في شمال افريقيا.

2 - يعود هذا السبب الى طبيعة العلاقات بين السعودية وروسيا فدخول روسيا الى تلك المنـطقة من خـلال حكومة موالية لها تدير اليمن يجعل من السعـــودية في تتعـــرض ضغط كبير من روسيا بسبب تواجد الجار اليمني الحليف للروس وهذا ما سيمنع السعودية من محـــاولة استخـــدام سلاح النفط ضد روسيا بل ستكون روسيا قادرة على التحكم بأسعار النفط، كما ستعتمد روســيا اسلوب الضغط على السعودية من خلال اليمن .

3 – التنافس الامريكي الروسي في ادارة العالم ، يدفع الحـــكومة الروســـــية الى اتخـاذ مواقف مختلفة عن الموقف الأمريكي الداعم للعدوان الســعودي على اليمـن فعلى الرغـم من تأكـيد السـفير الروسي في اليمن فلاديمير ديدوشكين على دعم بلاده لشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور الا أن روسيا تدعو دائماً الى ايقاف العدوان على اليمن والبدء بالمفاوضات.

و في مقارنة بسيطة بين الموقف الامريكي و الموقف الروسي من الازمة اليمنية الراهنة، فعلى عكـس الموقف الامريكي ، الذي يعتبر الحوثيين طرف مهدد في اليمن ، **فروسيا ترى أن استيلاءهم على صنعاء، وتنامي نفوذهم في عموم اليمـــن، يخـــدم مـصالحها على المدى البعيد؛ إذ تنظر موسكو إلى الحوثيـين بوصفهم جـزءا من المـــحور الشيعـي الذي تجد نفسها في تحالف موضـــوعي معه، في مواجـهة القوى**

[10] – «الموقف الروسي تجاه اليمن ودوافعه» ،2017/03/20 ، من موقع :

.http://www.hasadalyoum.com/news6815.html

الســنية في المنــطقة، سواء أكانت دولا أم تنـــظيمات، والتي تعدها تهديدا استراتيجيا لها ولمصالحها، خاصة في الــقوقاز وآســيا الوســطى. ويبـــرر هــذا المــوقف أن الحوثيين هم خصوم القاعدة الرئيسيون في اليمن ، لذلك نجد أن معظم سلاحـــهم معــدات روسية تنقلها سفن إيرانية، وتشمل صواريخ «سام 2» و«سام 3» المضادة للطائرات.[11]

ومن ناحية أخرى، **ترى روسيا في الأزمة اليمنية الراهنة فرصـــة تسمح لها بعودة نفوذها إلى اليمن التي كانت تربطــها علاقات وثيقة بجنوب اليمن في سنوات الحرب الباردة بعد استقلالها عن بريطانيا في ستينات القرن العشرين، وحصلت على تسهيلات بحرية في ميناء عدن بالقرب من المـــحيط الهندي، وفي الوقت الحالي تسعي إلى استعادة نفوذها في اليمن وبالقرب من** خليج **عدن وباب المــندب الممر الحـــيوي نحــو المحيط الهادي، فالطريق المؤدي إلى الشرق الأقصى الروســي من البـــحر الأسود بر قناة السويس أقصر بكثير منه حول أفريقيا، ومن الطبيعــي أن تحرص روسيا على وجود تســهيلات بحرية علـــى هذا الــطريق بحري الطويل.** [12]

و قد برز الدور الروسي بشكل متزن في ظل هذه الازمة ، فقد سعت منذ بداية الازمة نحو المسار السلمي ، معتبرة اياه الحل الافضل ، و هو ما اشاد به الرئيس اليمني عــبد ربه منصور في الزيارة التي قام بها الى روسيا في 02 افريل عام 2013 ، حيث التقى بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ، **وأشار إلى أن هذه الزيارة تأتي في إطار تعزيــز العلاقات التاريخية بين البلدين والدفع بها إلى آفاق أوسع في كافة المجالات وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجــارية والإستثــمارية بين البلــدين والثنــاء بجهود روسيا الإتحادية في رعاية الحل السلمي للأزمة اليمنية وتحقيق الإنتقال السياسي السلمي للسـلطة في اليمن** [13]، و لكن التطــورات الســياسية التي شـــهدتها اليمــن بعد الانقلاب الحوثي على حكومة هادي ، برز الموقــف الروسي كـــداعم للانقلابيين ، و لحكومة صنعاء ، و هو ما اكدته روسيا من خلال استبدال مبعوثيها الدبلوماسيــين في صنعاء بــدلاً من إجلائهم كبقية السفارات والبعثات الدبلوماسية التي غادرت قبل عامين ، و يؤكــد على أن علاقاتها المساندة لسلطات صــنعاء وعلــى رأســها المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ الوطني ومن قبلـــها المكونات السياسية الرئيسة المؤتمر وأنصار الله ،وهو مــا شجع حكومة صــنعاء للترحــيب بأي مبادرة روسية للحل في اليمن ووقف الحرب خصوصاً لدى أنصار الله.

---

11 - أحمد دياب ،" ايران وروسيا حجر عثرة في وجه دول الخليج لانقاذ اليمن من الانقلاب الحوثي"،2017/04/11 ، من موقع: **.http://arb.majalla.com/2015/03/article55252966/**

12 – **المرجع نفسه.**

13– ابراهيم الكبسي، تقرير عن: " زيارة رئيس الجمهورية لروسيا "، المرآز الوطني للمعلومات، 10 أفريل 2013.

و يكمن من خلال هذا ان ترجح كفة الحوثيين في ظـــل هذه الازمة بنـــاءا على الموقف الـــروسي المغاير للموقف الامريكي و خاصة بعد التعهد بتقديم المساعدات المتعددة الجوانب لليمن .

تبـــاين الدعم الروسي لليمن في عدة اشكال ، فهـناك تـــعاون عسكري ، و تعـــاون اقتصـــادي ، و حتى السـياسي ، في ظـــل التعـــاون العسكري ، تطـــرقنا الى حيازة الحوثيين للسلاح و العتاد الروسي مثال ذلك صـــواريخ «سام 2» و«سام 3» المضادة للـطائرات، التي اشرنا اليها سابقا، **ضف الى المقاتلات المتطورة ميغ " 29 س م ت" والمروحيات "مي – 17 " والعربات القتالية للمشاة " ب م ب – 2 " وغير ذلك من المعـــدات، و تعـــود جذور هذا التعاون الى اواخر التسعينيات، عنـــدما انفقت صنعاء منذ عام 1998 مبلغ مليارِي دولار لشراء الاسلحة ، علـــما ان حصة السلاح الروسي منها تعادل النصف** [14] ، أمـــا فـــي المجال الاقتصادي ، فستند العلاقات بين روسيا و اليمـــن الى العديد من الاتفاقيات و البروتكولات التي تدعم التبادل التجاري بين الدولتيين ، **حيث بلغ حجم التبادل السلعي بين البلدين في عام 2007 حوالي 9ر178 مليون دولار (8ر94 مليون في عام 2006). علما ان صادرات اليمن الى روسيا قليلـــة وتعادل ما قيمته 1ر0 مليون دولار. اما مجموعة ســـلع التصدير الروســـية التقليدية لليمـــن فهي الحبوب 7ر59٪ والسيارات والماكينات والمعدات ومنها وسائل النقل ومنتجات الصناعة الحـــربية 0ر28 ٪ وكذلك اجـــهزة الرقابة والقياس والاجهزة المنـزلية والمعدات الطبية 8ر10 بالمائة ٪** [15] ، **وحسب الوثائق الملحقة بالمحادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي التي جرت في موسـكو في افريـــل عام 2013 فان التبادل التجاري بين البلدين في عام 2012 بلغ 234.1 مليون دولار، مســـجلا ارتفـــاعا بلغ 43% بالمقارنة بعام 2011. وبلغت قيمة الصادرات الروســـية الى اليمـــن 233.8 مليـون دولار.** [16]

و في تتبع لمسار التدخل الروسي في الازمة اليمنية لا يمكن أن نغيب عنصر المصلحة كمحرك لتوجهات العلاقة بين البلدين، و هو ما يفسر المواقف المتقلبة للطرف الروسي ازاء الملف اليمني، فـفي الـــبداية ، لم يتحـــرك رد الفعل الروسي بـشكل مباشر ازاء القضية اليمنية ، إن كانت روسيا مصدراً أساسيّاً للمساعدات العسكرية و الاقتصادية، و استمرت على تلـك الوتيـرة ، حتى

حـــدث انقـــلاب الحـــوثيين على الحكومة اليمنية عام 2014، اين برز الموقف السياسي لروسيا بشكل جلي **عندما امتنـــعت عن إدانة الحوثيين و سيطرتهم على العاصمة صنعاء وفق ما تطرقنا اليه سابقا، بل ظلت تؤكد تأييدها للتسوية السياسية السلمية مـــن خلال جهود المبعوث الامـمي ،و عارضـــت الخيار العسكري**

---

[14]– « نبذة عن العلاقات الروسية – اليمنية » ،2017/03/10 ، من موقع : https://arabic.rt.com/info/796278- .

15 - المرجع نفسه.

16- المرجع نفسه.

الممثل في عاصفة الحزم ،و لكن في مقابل ذلـــك لم تستخدم حق الفيتو ضد اصدار هذا الـقرار، بل اكتفت بالامتناع عن التصويت مراعاة لمصالحها مع الدول العربية.[17]

ومن هنا يمكن القول ، بأن السـعي الروسي لتكريس البعد التوسـعي لدى روسـيا الفيدرالية وأن روسيا من خلال توثـيق علاقاتها ،وبخـــاصة الاقتصـــادية يمـــكنها من أن تقوي من نفـوذها وسيطرتها أمام القوى الأخرى ، و هو ما تسعى اليه في المنـطقة العربية ككـل و ليـس فـقط اليمـــن ، ويبقـــى نجـاح التحـرك الروسي في هذه المنطقة واستغلاله للفرص المتاحة في ظل الأنظمة الجديدة التي تحكم العالم العـربي في أن تعمل السياسة الروسية على استغلال تلك الفرص المتاحة والرصيد التعاوني الـسابق مع الدول العربية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصـــادية والعسكرية والاجتماعية ،و هو ما تجسد في العلاقة اليـمنية الروسيـة و حتى تتمكن من إعادة صياغـــة وترتيـــب علاقاتها والحفاظ علي وجودها ومصالحها وتعاملـــها مع اليمن **وهو ما يجـــب أن تســتغله دولة اليـــمن ،حيث أن روسـيا لـديها الخبرة والتكنولوجيا والرغبة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة ،و المطلوب هنا هو وجود قدر من الاستجابة وهو ما يجب تفعيله من الـسعي إلى التـــعاون في إطار قاعدة شراكة إستراتيجية روسية يمنية يمكن توظيفها في تحـــقيق مصلـــحة الطرفين و ضرورة القـراءة العـقلانية للـواقع اليـمني بمـا يسمـح لهـم بالـتقريب بين استراتيجياتهم المتناقضة من أجل دعم اكبر من التعاون والتقارب الروسي**[18].

ان التعاون بين روسيا و اليمن سيفتح بكل تاكيد أفاق مستقبلية لاقتصاد افضل لدولة اليمن ، لكن سيفرض مزيدا من التدخل في الشأن الداخلي لليمن من الطرف الروسي ، و هو ما سـيؤثر على الاوضاع السياسية و الايديـولوجية للمجـتمع اليمـــني ، و خاصة مع تنامي الفكر الشيعي الذي تدعمه ايران.

---

[17]– عامر راشد ، «العلاقات الروسية الإيرانية ودرس اليمن »،2017/04/27 ، من موقع :

.http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/26

18 – راندا موسي ، « العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربى» ، 2017/03/13 ، من موقع :

.http://rouyaturkiyyah.com/

المبحث الثاني : علاقة اليمن مع القوى الإقليمية

المطلب الأول: علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية)

كان لليمن الشمالي قبل الوحدة، علاقات متميزة مع كل دول الخليج و بالتحديد المملكة العربية السعودية ، فقد كانت الداعم الاول للحكومة اليمنية الشمالية ، حيث خصصت الحكومة السعودية و منذ بداية سبعينات القرن العشرين مبالغ كبيرة لدعم الميزانية الحكومية و الكثير من برامج التنمية في اليمن و كذلك منحت السعودية مواطني اليمن الشمالي الكثير من الامتيازات الخاصة مثل حرية الدخول و الاقامة و العمل و قد سهلت هذه الامتيازات لأعداد كبيرة من اليمنيين العمل و الاقامة في السعودية ،و قد منح هذا الدعم نفوذ و مكانة متميزة للسعودية في اليمن الشمالي ،شمل النفوذ السعودي مجالات عديدة وواسعة ، شملت القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و رغم أن النفوذ السعودي كان واضحا على مجريات الامور في اليمن الشمالي خلال تلك الفترة ، وفي المقابل كانت النخب الحاكمة في اليمن تسعى الى التقليص من هذا النفوذ باقامة علاقات اقليمية و دولية تحد من هذا النفوذ .

أما في اليمن الجنوبي فقد قامت النخب الحاكمة هناك ، بتوثيق علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع دول المعسكر الشرقي ، و تبنى خطابا معاديا للأنظمة الحاكمة في الخليج ، و التي اعتبرها دولا رجعية تابعة للدول الغربية ، و لذلك اتسمت العلاقات حينها بالرفض و العداء بين الطرفين ، و استمرت على ذلك الحال حتى منتصف الثمانينات ، اين خفت تلك الحالة بين البلدين نتيجة لتراجع الخطاب الثوري لحكومة الجنوب.

أما عند اعلان الوحدة عام 1990 م في اليمن ، لم يكن لدول الخليج موقف موحد ازاءها ، الا ان جميعها رحبت بها رسميا ، و مع ذلك فان موقف السعودية من الوحدة لم يكن واضحا، حيث حاولت بشكل غير مباشر، منع قيامها عبر الضغط بواسطة حلفائها من القوى المحافظة و الدينية داخل النظام الحاكم في اليمن الشمالي ' ومع ذلك فان المملكة السعودية لم تبد معارضة ظاهرة للوحدة، بل تعهدت بتقديم المساعدة المالية للدولة الموحدة.

و بعد مرور اشهر قليلة على قيام الوحدة ، اندلعت أزمة الخليج ، الامر الذي وضع اليمن الجديد في وضع مرتبك ، **ففي مجلس الامن، الذي كان اليمن يحتل فيه مقعدا غير دائم ، لم يشارك مندوب اليمن في التصويت على القرار الذي ندد بالغزو و طالب بسحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط وحدث الامر ذاته حين امتنع اليمن عن إدانة العراق خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بشكل**

طارئ في القاهرة على هامش اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي هناك [19]، الامر الذي اثار الشكوك حول العلاقة بين اليمن و العراق و اعتبر حينها مؤيدا له، فكان هذا الموقف من اليمن من أكبر الاخطاء التي ارتكبها بحق نفسه، إذ ادى الى عزلة اقليمية و دولية أسهمت في تفاقم المشاكل في اليمن ، و كانت احد اسباب اندلاع الحرب الاهلية عام 1994 م، فنتيجة لهذا الموقف حرمت اليمن من جميع المساعدات المباشرة التي كانت تقدمها دول الخليج لليمن.

غير أن اكثر الاضرار فداحة على اليمن كانت عودة ما يقارب 700 الف مغترب يمني ، معظمهم من السعودية، كانوا يمثلون للاقتصاد اليمني أهم مصدر للعملات الاجنبية، و هو ما كان له اثار سيئة على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لازال اليمن يعاني منها حتى الان [20] ، و قد حاولت الحكومة اليمنية عقب انتهاء حرب 1994 م ، ترميم علاقاتها مع دول الخليج ، و هي العلاقات التي تضررت من جراء هذه الحرب كذلك، و قد نجحت الى حد ما في كسب ود معظم الدول الخليجية باستثناء الكويت ، و المملكة السعودية التي كان لها ملف شائك مع اليمن و هو قضية الحدود، و هي القضية التي ادت الى توتر العلاقات بين البلدين خلال النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين ، و مع ذلك فإن الطرفين توصلا الى اتفاق نهائي بشأن الحدود عام 2000 م فيما سمي باتفاقية جدة .

و منذ عام 2000 م ، دخلت العلاقات اليمنية الخليجية مرحلة جديدة ، نتيجة لعدد من العوامل يمكن تلخيصها أهمها في النقاط التالية: [21].

1- حل مشكلة الحدود بين اليمن و كل من :عمان 1992 م ، والسعودية 2000 م، ليتم اغلاق ملف الخلافات الحدودية بين اليمن و جيرانه من دول مجلس التعاون الخليجي، و الذي كان يشكل عقبة رئيسية أمام تطوير العلاقات.

2- تطبيع العلاقات اليمنية الكويتية و تجاوز جزء كبير من تداعيات أزمة و حرب الخليج الثانية حيث تم اعادة فتح السفارة اليمنية في الكويت وتعيين سفير لدولة الكويت في اليمن.

3- تزايد الوعي بأهمية التعاون الاقليمي بين دول المنطقة في المجالات الامنية و السياسية و الاقتصادية بعد التغيرات الكبيرة التي حدثت و ظلت تحدث في المنطقة و العالم ، ومن أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 و تداعياتها المتواصلة على العالم و المنطقة بشكل خاص.

---

[19]– مجموعة من الباحثيين، " اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل"، مؤسسة فريدريش ايبرت ، صنعاء ، 2010، ص ص 01 –242.

[20]– **المرجع نفسه.**

[21]– **المرجع نفسه.**

و نتيـــجة لهذه العـــوامل توفرت بيئة مساعدة لقيام علاقات ايجابية بين الطرفين اليمني و الخليجي بدأت ملامحها في الـقرارات التي صدرت عن مؤتمـر قمة دول مجلس التعاون الخليج في مسقط نهاية عام 2001 و التي تم بموجبها ضم اليمن الى بعـض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي، فيما يمكن اعتباره قبولا جزئيـــا بدور لليمن داخل المنظومة الخليجية ، و جـاء هذا بعد فشـل محاولات عديدة بخصوص ذلك ، و التي تعـود بدايتها الى عام 1996 م.

و كان هذا المنطلق الاول العلاقات اليمنية الخليجـية ، و التـــي تحكمها مجموعة من المصالح المختلفة بين الطرفين ، أما من الجانب اليمني فيمكن ابراز أهداف الاندماج مـع دول مـجلس التعاون من خلال مجموعة من العوامل ،و التي يمكن تحديدها ضمن هذه الدراسة من خلال جملة من العناصر و هي كالاتي :

أولا - ان الشق الاقتصادي يأتي على راس اهتمـــام اليمـــن بهـــذه الدول مـــتقدما على المجالات الاخرى السياسية ، و الامنيـة ، و الفجوة الواسعة في الامكانيـــات الاقتصادية بين الطـــرفين ستجعل اليمن بشكل اكيد المســتفيد الاساسي من اي عـــلاقات تكامـل بينهما ، فوجـــود الثروة الضخمـــة في دول الخليـــج في مقابل الفقر الشديد في اليمن ، يجعل اليمـــن يتطـــلع الى تلك الدول لتحسيـــن أوضاعه المتردية و الاستفادة من تلك الثروة ، و يمكن تحديد ما يريده اليمن من دول الخلـــيج في أربـــع قـضايا رئيسـية هـــي: استيعاب العمالة اليمنـــية ، و الحصـول على مسـاعدات مالية للحكومة و لمشاريع التنمية في اليمن ، و فتح الاسواق الخليجية أمام المنتجات اليمنية و اخيرا استقدام استثمارات ضخمة من هذه الدول.

ثانيا- كانت دول الخليج منذ التسعينيات وبالتحديد السعودية و الكـويت و الامارات تقدم مســاعدات مالية مباشرة لليمن ، تلـك المساعدات أدت الى تحسن في البـنية التحتية لليمن و توفر الامكانيات المالية لحـكومة صنعاء ، التي كانت تتلقى دعما مباشرا لميزانيتها من قبل الحكومة السعودية **، و قد توقفت هذه المساعدات بعد أزمة الخليج بشكل كامل، و لكن بعد تطبيع علاقاتها مع جميع دول الخليج ، سعت اليمن من جديد الى الحصول على مساعدات من هذه الدول ، و بالفـعل فـقد حصلت الحـكومة اليمنيـــة على وعـــود بمســـاعدات مالية مـــن الدول الخليـــجية خـــلال مؤتمر لندن للمانحين الذي أنعقد في نـهـــاية عـــام 2006 م حين تعهدت الدول الخليجية بتقديم ما قيمته 2300 مليون دولار، و معظمها قروض تنموية**[22]، و ان هذا لا يلبي حاجات اليمن الا انه يمكن ان يساعد في البرامج التنموية له ،و لكن مسـتقبل الدعم الحـكومي من دول الخليج لليمن يـواجه الكثير من المشاكل التي يمكن أن تؤدي الى دعم محدود و غير كبير، و يمكن تحديدها بالاستناد الى العناصر التالية:

- المساعدات التنموية التي تقدمها دول الخليج ، اصبحت رهينة للتطورات السياسية و الامنية،و لذا فالزيادة أو التقليص في هذه المساعدات تـحكمه الدوافع الامنـية، و الاوضـاع المتأزمة التي تشهدها دولة اليمن اليوم تشكل اكبر عائق لمعدلات المساعدات المقدمة من قبل هذه الاطراف .

[22] – **المرجع نفسه.**

- يعاني اليمن من الفساد و غياب الشفافية حيث صـــنف اليمـــن في تقـرير منظمة الشفافية لعام 2016 في المرتبة 170 من اصل 176 دولـة و هي مرتبة تضعـها في خانة الدول الاكـثر فســادا في العالم، و رغم محاولات اليمن الحد من هذا الوضع عبر انشاء هيئة مكافحة الفســاد الا أن واقع الحــال و التــقارير الدولية تشـــير الى أن اليمن يزداد فسادا ، و لكـون المـساعدات الخـليجية في الوقت الحالي تحـــركها بواعث غير سياسية فإن من المتوقع أن يكون الفساد أحد العـوامل التـــي ســـتسوقها دول الخـليج لتقلـيل مساعداتها لليمن في المستقبل.

تشهد اسعار النفط تقلبات كبيرة خلال السنوات الاخيرة، و في حال استمرت أسعار النفط في الانخفاض كما هو حاصل في الوقت الحالي، فغن من المتـــوقع أن تقلص دول الخليج من برامج الدعم لليمن بما فـــي ذلك عدم الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر لندن، و يعني ذلك أن المساعدات المباشرة لن تكون مضمونة [23].

ثالثا- و في سياق أخر، تسعى اليمن الى الاستـــثمارات في القطاعات الاستراتيجية و التي توظف عمالة كثيفة كقطاع الصناعة و البناء و الخدمات ، و تعتقد الحـــكومة اليمنية أن الاستثمارات الخليـــجية المهيأة لان تقوم بهذا الدور،و يرجع اسباب صـغر حجم الاستـــثمارات الاجنبية و تحديدا الخليجية الى عدد من العوامل يمكن ذكر اهمها فيما يلي :

- صغر حجم الاقتصاد اليمني الذي يحول دون تمكنه من استيعاب الاستثمارات الضخمة.
- ضعف البنية التحتية في اليمن التي لا تشجع المستثمرين على القيام بانشـــاء مشاريع كبيرة تحتاج الى بنية تحتية قوية.
- ضعف البيئة التشريعية في اليمن، حيث يشكو الكثير من المستثمرين بأن المـناخ القضائي و القانـــوني في اليمـــن متخلف جدا، و هذا الامر يعمل على خلق بيئة طاردة للاستثمار.
- عدم وجود استقرار سياسي و أمني في اليمن ، فخلال السنوات الاخيرة شهدت اليمن عدة هجمات ارهابيـة
- و عدد من حوادث الاعتداء على المصالح المحلي و الاجنبي خاصة في المشاريع الاستراتيجية.

كل هذه العـــوامل ادت الى الحد من حجم الاستثمارات في اليمن، و لا يمكن تـوقع حدوث تغيرات تذكر تعمل على زيادة حجم الاستثمارات في اليمن .

رابعا - ويتعلق هذا العنصر بفتـــح الســـوق الخليجـــية أمام السلع اليمنية، هذه الاخيرة التي تأتي معظم صادراتها من النفط و مشتقاته و بعض المنتجات الزراعية و الحيوانية و الاسماك، و تشهد في الوقت الحالي محدودية كبيرة بسبب ضعـف البنـية الاقتصادية لليمن ، نتيجة للاوضـــاع الامنية و الســـياسية الســـيئة التي يعيشها اليمن في ظل الحرب الراهنة.

[23] – **المرجع نفسه.**

و بعد ما تطرقنا الى اهـم عوامل اهتمـام اليمن بالاندماج في مجـموعة دول مجلس التعـاون الخليجي نجد ان الاهتمام الخليجي باليمن مختلف تماما ، و هذا الاختلاف يتباين حجمه من دولة الى اخـرى داخل هذا النطاق و اعتبارا للمدى الجغرافي مع اليمن،و يمكن أن نؤكد على العامل الامني كمحـور اسـاسي لجل هذه العلاقات ، انطلاقا من متغير عدم استقـرار اليـمن، فمنذ عام 1948 م وحتى اليوم واليمن يخرج من أزمـة ليدخل في أخرى، لم يستقر تماما ، طبعاً لما يوجد جار غير مستـقر هذا يثير حساسية لدى الجار الآخر ويثير أشياء أخرى، والمصـالح السياسـية والديـن والتاريـخ تفـعل فعلها ، و بالتركيز على العـلاقة السعودية اليمنية، فلطالما اعتبـرت السعودية دولة اليمـن أحد مصادر التهديد لها، استنادا الى الحدود البـرية الطـويلة التي تربطهما، و لذا كانت الاستـراتيجية السعودية إزاء اليمـن يحكمها عنصر الاستقرار السياسي و الامني بدرجة أولى و هو ما تجسد خلال الازمة الراهنة ، و خاصة بعد وصول الحوثيين الى السلطة .

و في نفس السياق ، لا تزال قضية الجماعات الارهابية في اليمن تؤرق النخب الحاكمة في دول الخـليج ، و خاصـة بعد الانقلاب الحوثي 2014 م ، الذي ادى الى الانفـلات الامني ، الامر الذي سيؤدي الى اتاحة الفرص لتلك الجماعات للتحـرك و العمل داخل اراضيه.

أما المحدد الاخر الذي يحكـم العـلاقات اليمـنية الخليجية هو الجانب الثقافي بختلف مكوناته العرقيـة الدينية و حتى القـبيلة، بما ان اليمن يشترك مع دول الخليج في مكـون عرقي و ديني و حضاري واحد فإن من الطبيعي أن يكون هناك روابط عاطفية بينهما، الامر الذي يخـلق أرضـية مشتركة للتفاهم و التعايش تؤثر على شـكل و طبيعة العـلاقات بين الطرفين، هذا الـعامل يمكن أن يكون دوره ايجابيا لتطوير العلاقات بين الدول[24] .

و تأسيسا على ما تم ذكره ، نستطيع أن نقـر بالدور المهم الذي تقـوم به دول مجلس التعاون الخليجي الازمة اليـمنية الراهنـة ، و هو الدور الذي له امتداداته التاريخية تعود الى تاريخ ما قبل الوحدة عام 1990 م من خلال الدعـم الاقتصادي بالـدرجة الاولى ، و الدور السياسي و الامني في مستويات لاحقة، و **برز مجلس التعاون كمنظمة اقليمية أكثر قوة و صلاحـية في وقـت الازمات ، بناءا على ما قـام به خلال الازمـة التـي يعيشها اليمن في الوقت الراهـن، وهو ما تم توظيـفه لتـقوية العمل الخليجي المشترك خليجيا و عربيا، و خاصة على الصعيد العسكري و الامني في ما يـسمى بعاصفة الحزم**[25] ،و لكـن في مـقابل هـذه القوة لا يزال اليمن يعاني من الهشاشة و التشتت الداخلي و الضـعف الاقتصادي الذي لا يعيق الاندماج الكلي لليـمن ضمن هـذا المجلس ، و لذا تتصـف العلاقات اليمنية مع الخليج بمعادلة صعبة فدول الخليج يستحيل عليها أن

---

[24] – **المرجع نفسه.**

[25] – عبد الخالق عبد الله ، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، (افريل 2012)، ص 24.

تتجاهل اليـمن، و في نفـس الوقت يصعب عليها دمجه في منظومتها و ستظل هذه المعادلة هي السمة البـارزة في العلاقات اليمنية في المستقبل.

و بالنسبة للسعودية فتتنازعها رغبتان متناقضتان إما الحـــفاظ على نفـوذها لدى الجماعات في اليـمن من خلال الدعم المادي ، و هو ما يضعف السلطة المركزية ، و ما سينعكس سلبا على السعودية ب سـبب الانفلات الامنـــي هذا مـن جهة ، و من جهة أخرى تلجأ الى دعم الحكومة الشرعية من أجل تجنب المخاطر .

المطلب الثاني: العلاقات اليمنية الايرانية

منذ قيام نظام الجمهورية في إيران بقيام الثورة الخمينية عام 1979م، والعلاقة بين اليمن وإيران تمر بمنعطفات وتحولات، بين التحسن والتطور في مرات ، التأزم في مرات اخرى ، بسبب التدخلات المباشرة في الشؤون الداخلية لليمن من خلال علاقاتها بالحركة الحوثية في شمال اليمن في محافظة صعدة، ودعمها لها، والحراك الانفصالي المسلح في جنوب اليمن، وهي ذات أبعاد استراتيجية لأنماط تلك العلاقات، مما كان لتلك العلاقات انعكاسات على الأمن القومي اليمني. وأمن منطقة الخليج العربي[26] .

وقد شهدت التوجهات الإيرانية في السنوات الاخيرة تحركات واسعة النطاق في دوائر خارجية مختلفة في إطار تصور إيران لدورها الإقليمي ، **وارتبطت تلك التحركات بتدخلات مباشرة في الشئون الداخلية لبعض دول المنطقة العربية، ومن ضمنها اليمن ، وعلى رأس الأهداف الأساسية فرض الهيمنة الفارسية على المنطقة العربية، وخصوصاً اليمن ودول الخليج العربي، وتتمثل صورة الهيمنة بصورة دينية طائفية عبر نشر التشيع، ودعم الجماعات الشيعية في المنطقة، وإثارة النعرات المذهبية والاضطرابات السياسية في تلك الدول.**[27]

و برزت أهم ملاح التأزم في العلاقات اليمنية الايرانية قبل قيام الجمهورية اليمنية عام 1990م، وهي الفترة التي تلت قيام نظام الجمهورية في إيران من 1980-1989م، والتي سعت من خلالها إيران الى تصدير الثورة لدول الجوار الجغرافي والإقليمي ومن ضمنها اليمن ، و نجحت في تحقيق ذلك من خلال دعمها للحركة الحوثية، والحراك الانفصالي المسلح في جنوب اليمن.

الا ان ايران **سعت الى تنشيط الاتصال السياسي بينها و بين اليمن من خلال التغاضي عن الخلافات التي كانت بينهما أثناء الحرب الإيرانية – العراقية، وإنهاء ملف الأسرى اليمنيين الذين كانوا بحوزة الحكومة الإيرانية. وقد تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي، وبذلك تبادل الوفدان الزيارة بينهما في بداية التسعينيات ، وأيضاً تبادل الرسائل بين الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح) والرئيس الإيراني (هاشمي رفسنجاني) عبر تلك الوفود** [28]، و لكن عادت العلاقات الى التأجج مرة أخرى بسبب السياسة التعسفية التي اعتمدتها ايران ضد الاماراتيين في جزيرة طنب الكبرى و الصغرى بعد احتلالها لها

---

[26] – جهاد عبد الرحمن أحمد، " العلاقات الايرانية – اليمنية و اثرها في امن الخليج العربي" ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، 2017/03/18 ، من موقع : **http://almezmaah.com/2013/12/21** .

[27] – **المرجع نفسه.**

[28] – حسن أبو طالب ، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة** ، (ب . م .ن) : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 ، ص 223.

عام 1971، و هو الامر الذي استنكره اليمن ، من جهة ، و انشغال اليمن بالحرب الاهلية التـي كانـت تدور علـى ارضـــه علم 1994 م، الا ان الاتصال لم ينقـطع تمامـا ، بعد **عودة عقـد الدورة الثنـائية للجـنة الاقتصـادية المشـتركة في صنعاء خلال الفترة 16- 18 جانفي 1996م، و سـاعد ذلك في إعادة إفسـاح المجال أمام اللقـاءات المـتبادلة والزيـارات الرسمية لمسؤولي البلدين على تعزيز آفاق التعاون المشترك بينهما في المجالات السياسية والاقتـصادية والعلـمية، حيث تـم التـوقيع على عدد من الوثائق**[29]. **كـما ظهرت خـلال زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى طـهران عـام 2000 م، فكرة توقيـع اتفاقية أمنية بين حكومتي البلدين تقوم على أساس عـدم التـدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتـبادل، وأن يؤخذ في الاعتبار مصالح جميـع الشعوب والدول** ،[30] و هي الوثيـقة التي لم يتم التصديق عليها إلا في عام 2003 م.

أثناء زيارة الرئيس الإيراني محـمد خاتمي لليمن الذي تميزت مرحلة رئاسته في إزالة التوتر وتحـسين العلاقة مع اليمن، و لكن شكل عام 2004 م ، منعـطف جـديد في العـلاقات اليمنية الايرانية ، مع انطـلاق حروب صـعدة بيـن الحـركة الحوثيـة المدعومة من قبل ايران و نظـام علي عبد الله صالح ، الامر الذي اعتبر تدخلا في الشأن اليمني ، مما كان لـذلك التدخل أثر على الوحدة الوطنيـة في اليـمن، وعلى النسيج الاجتماعي اليمني، وشكّل تهديداً للأمن القومي اليمني والخليجـي علـى حدٍ سواء .[31]

و كغيرها من الدول ، تعتبر ايران موقع اليمن موقع استراتيجي، **و السيطرة عليها تسمح بإمساك زمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وكذا السيـطرة على طـرق الملاحة الدولية عبر مضيق باب المـندب الذي يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قنـاة السويس وانتهاء بشط العرب. مما يجعلها تركز على اليمن لتنفيذ مخـططاتها فيها، من خلال سيـطرتها على مضـيق باب الـمندب وجزيرة ميون وسقطرة، وكذلك ميناء ميدي الذي سعى الحوثيون أكـثر من مـرة وما يزالون للسيطرة عليه بشتى السبل والوسائل** [32]، و لذا كانت إيران ترى في وجـود ذراع عسكـري لهـا في اليـمن على غرار حزب الله في لبنان، وفيلق بدر في العراق، عامل مهم في مسـاوماتها مـع الغرب من أجل الحصول على سـلاح نـووي سيكون صيانة لبقاء نظامها، و هو ما دفعها الى تبني الحركة الحوثية في اليـمن بشكل غير مـباشر، فالمعلوم ان افـكار و معتقدات هذه الحركة تم صقلها في ايران بزعامة بدر الدين الحوثي.

---

[29] – **المرجع نفسه.**

[30] – **المرجع نفسه.**

[31] – **المرجع نفسه.**

[32] – **المرجع نفسه.**

لذلك فإن نـجاح الحوثيين في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيـطرون عليها سوف يُغير من معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فإذا كان بروز الشيعة في العراق قد غيّر ملامح المنطقة بشكل عام فسيكون بروز الشيعة بهذه القـوة في اليمن نقطة فاصلة أخرى.

ووصول الحوثيون الى مـبتغى اقامة منطقة نفوذ مستقلة في شمال اليمن، تضم محافظتي صعدة والجـوف وأجزاءً من محافظتي عمران وحجة وغيرها؛ سيكون من الضروري إيـجاد منفذ بحري لهم؛ للاستقلال كلـياً عن الدولة المركزية في إدارة شؤونهم الاقتصادية. ويمثل ميناء مِيدي الساحلي – الذي يتبـع إدارياً لمـحافظة حَجـّة على ساحل البحر الأحمر، والقريـب من المياه السـعودية – الخيار الأفـضل لهم، فهـو أقرب المنافذ المائية إلى المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيـون ومـحاذٍ لها، و قد نجحت خلال الأزمة الراهـنة في التوسع بشكل كبير في المناطق التي تم ذكرها ، مما يجعلنا نتوقع وصـول ايدي هؤلاء الى ميـناء ميدي غير بعيدة المدى ، و هو ما سينعكس ايجابا على المصالح و الاهـداف الايرانية في اليمن. و خاصة ذكر مصدر في وزارة العدل اليمنية عن قيام الحوثيين خلال السنوات الأخيرة، وبإيعاز من طيران ورؤوس أموال إيرانية بشراء مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لميناء ميدي على الحدود مع السعودية .

اما عن التغلـغل الإيـراني في اليمن يقـول العمـيد خـصروف لـ «الشرق الأوسط» إنه: "وفي إطار الصراع الأميركي – الإيراني يمكن القول إن إيران وسعت خطوط دفـاعها في مضـيق هرمز (باب السلام) والمياه الإقليمية لها إلى كلا من البحرين العـربي والأحـمر، وجـاءت إلى اليمـن من خلال بعض القوى السياسية اليمنية المناصرة لـها لكي تبعد المعركة المفترضة عن أراضيها من أجل ألا تهاجمها سفن أميركا ودول الخليج العربي بشكل مباشر، ولذلك فهي تحـاول إلهاء الأمريكان بمعارك جانبية [33]. فبحسب التوقعات المستقبلية حول العلاقات اليمنية الاميركية اكـدت العديد من التـقارير الاخبارية ، بان اليمـن سيكون الساحة الاولى للمواجهة بين هاتين القوتين ، في محاولة لكل جهة حماية مصالحا داخل هذا البلد.

أما بخـصوص العوامل التي ساعدت ايران على التدخل في اليمن في ظـل الازمة الـراهنة ، فيرد ذلك الى استـغلالها الضعف الكبير الذي تعانيه الدولة اليمنية خلال هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها ، خصـوصا حالة انقسـام قوات الجيش والأمن اليمنية، والأوضاع الاقتصادية السيئة لأبناء الشعـب اليمني من فقر وبطالة إضـافة إلى الخلافات الداخلـية بيـن فرقاء الحياة السياسية في اليمن، وفي مقدمتها التمـرد الحوثي في الشمال والحراك الانفصالي في الجنوب، وأنشطة جماعات القاعدة.

فاليمن بمشاكله العديدة وتركيبته السكانية وموقعه الجغرافي المتميز على طرق المـلاحة الدولية يـوفر لإيران قاعدة مناسبة ليس لخوض حرب مفـتوحة مع الغـرب، ولكن ربمـا لشن حرب غير نظامية وغير مكلفة على المصالح الغربية في المنـطـقة، وعلى طرق الملاحة الدوليـة في البحر العربي ومضيق باب المندب وأجزاء من البحر الأحمر، بما يمكن إيران على أقل تقدير، من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة

[33] – **المرجع نفسه.**

الدولية [34]،كذلك يوفر اليمن بخصائص موقعه قاعدة مثالية يمكن لإيران أن تستخدمها لجمع المعلومات عن التحركات الأميركية في المنطقة بما في ذلك اليمن التي تشهد حضوراً متزايداً للأميركيين .

و مجمل القول حول العلاقات الايرانية اليمنية ، و التي كنا قد وصفنها بالمتقبلة من خلال تتبعنا لمساراتها نجدها اليوم تتسم بالتأزم بسبب التورط الايراني في الانقلاب الحوثي على الحكومة اليمنية ، و تقديمها الدعم لهؤلاء ، فمع استمرار التمرد الحوثي ، ورفضـــهم تسليح السلاح للدولة ، مستغلة الدعم الايراني الكبير لها في ذلك ، مما يؤكد تورط هذه الاخيــرة في الحـــرب التي يخوضــها الحوثيون ضد قوات التحالف العربي الامر الذي سيؤدي الى تحولا خطيرا في العلاقات اليمنية الايرانية مستقبلا ، قد تصل الى مرحلة القطيعة مع الحكومة اليمنية .

[34] – **المرجع نفسه.**

الخـــاتـــمة

أفضـــت التراكـــمات التاريخية للصـــراعات الطائفية و المذهبية في اليـــمن ، و الاوضـــاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي عانها المجتمع هنـــاك، الى قيـــام ثورة شعبية ضد نظام علي عبد الله صالح عام 2011 ، بعد انطلاق الـــعديد من الاحتـــجاجات

و المظاهرات ، و بمشاركة مكونات مختلفة ، للمطالبة بتغيير النظام الحاكم أنذاك ، و لم تكن تلك الاحتجاجات بالمباغتة ، بخلاف ما شهدته دول عربية أخرى التي طالتها موجة الربيع العربي ، فاليمن خاض العديد من الثورات ،و عرف الكثير من الانقلابات منذ عهد حكم الائمة و الاحتلال البريطاني، و لكن المميز في هاته الثورة الأخيرة ، بأنها مكنت الشباب اليمنيون ومن شاركهم في الاحتجاجات الشعبية ، من انتزاع الشرعية الشعبية ، و الـمبادرة الى احداث حراك واســـع على قاعدة التـــغيير ،

و كذلك اعادت الى واجهة العمل الوطني مكونات اجتماعية و سياسية ، عانت الاقصاء و التهميش السياسي في ظل عهد الرئيس صالح.

بالرغم من المحاولات العديدة لقمع تلك الاحتجاجات الا انها تمكنت من الصمود و الاستمرار الى حين عزل الرئيس من منصبه عام 2012 م، و لكن هذا الانجاز كان في مواجهة مستويات تحد واسعة ،و التي تعتبر الاقوى منذ تكوين دولة الوحدة.

بداية مع التحديـــات الداخلية، فهناك المـشكلات الاقتصادية و الاجتماعية ، التي تعكس تردي الاوضاع الانسانية في اليمـــن بسبب زيادة حالات الفقر و سوء التغذية ، مما يهدد بإنتشار المجاعة ، و كذلك ارتفاع مـــعدلات البـــطالة ، و في جانب اخر نجد التدهور الاقتصادي بسبب انتشار الفساد ، و تدمير البنية التحتية للاقتصاد بسبب الحرب ، ضف الى ضعف الاستثمارات.

و في الشق الثاني ، شهدت قضية الحراك الجنوبي تصعيدا اكبر خلال الازمة الراهنة ، للمطالبة بالانفصـــال عن الشـــمال ، و برزت هذه القشية أكثر تعقيدا خلال نقاشات مؤتمر الحوار الوطني ، مما أثار الجدل حول سبل حلها ، ما أصبح يهدد اليمن بالانقسام و التشطير مرة أخرى، أما ما يعاب على الحراك الجنوبي هو افتقاده لاستراتيجية واضحة الاهداف ، مما يعطي للقضية مدى أطول ، و هو ما سينعكس سلبا على مسارات التسوية السياسية في اليمن.

أما في الشـــق الثالث ، و الذي يعتبـــر التحدي الاهم في الازمة اليمنية ، الصعود الحوثـــي الى السلطـــة و التوسع من صعدة نحو مدن الشمال اليمني ، و السيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014 ، عند اعلان الانقلاب على حكومة هادي ،و هي الحركة التي تسعى الى اعادة بعث الحكم الزيدي في اليمن ، و هو ما سيعيده الى دولة ما قبل الوحدة ، باقامة دولة شمال تحت حكم الامامة، و خاصة بعد رفض الحوثيين تسليم أسلحتهم ، و التفاوض بشكل جدي مع باقي المكونات في الدولة اليمنية ، بل ما زاد الوضع تعقيدا ، التدخل

العسكري لأطراف خارجية من أجل فض الصراع الداخلي ، الذي غلب عليه الطابع المذهبي ، و ترد قوة هذه الحركة الى عدة عوامل أهمها ، الحروب الستة التي خاضتها ضد نظام علي عبد الله صالح ، و التي مكنتها من حشد قوات أكبر ، و الحصول على الدعم المالي و العسكري من قبل العديد من الاطراف ، و اهمها دولة ايران ،و كذا الدعم القبلي لانصارها ، و هناك الدعم غير المباشر من طرف النظام الحاكم أنذاك بعد كل حرب تدور بينهما ، حيث كان يطلب من الجيش الانسحاب ، و ترك الاسلحة في مواقع المعارك ، مما سمح للحوثيين بالتسلح بسلاح الدولة في حد ذاتها ، وهو ما دفع البعض الى اعتبار علي عبد الله صالح متورطا في هذه الحرب ،بسبب تعاونه السابق مع الحوثيين ، و الذي اتسم بالسرية ، وهو ما اكدته الأحداث الاخيرة في اطار تعاونه مع حركة أنصار الله (الحوثيين) ، في حربهم مع قوات التحالف العربي ، وضد النظام الجمهوري الذي يسعى الى ابطال مشروعهم لاعادة نظام الامامة.

و في منحى أخر، يواجه اليمن أيضا تحديات خارجيــة ، تنبع مــن الاهـمية الاستراتيجية التي يحظى بها موقعه الجغرافي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ، لاعتباره عاملا مهما لأمن و استقرار المنطقة ، و خاصة مع وجود تهديدات اقليمية مستمرة ومتزايدة للمنطقة ، فاليمن يمثل حاجزا لدول الخليج من العجرة غير الشرعية و التنظيمات الارهابية كتنظيم القاعدة ، ومن ناحية أخرى ، المجال الحيوي الذي ينطوي عليه اليمن ، فهو يطل على البحر الاحمر ، و البحر العربي ، و المحيط الهندي، حيث تمثل عدن و مضيق باب المندب ، المدخل الجنوبي للبحر الاحمر ، و هو ما يضاعف من أهميته من خلال تأمين عبور السفن البحرية الدولية و الاقليمية .

ومن التحديات الاخرى التي تواجه اليمن من أزمته الحالية ، المهدد الامني متجسدا في التنظيمات الارهابية ، التي زاد نشاطها خلال هاته السنوات الاخيرة ، مع انتشار عناصرها بشكل اكبر في اليمن . مما يجعلها مصدر تهديد للأمن و الاستقرار هناك من ناحية ، و للامن الاقليمي و الدولي من ناحية اخرى.

كل هاته العوامل دفعت بقوى خارجية الى التدخل في الشأن اليمني، تحقيقا لمساعي و أهداف معينة ، و كل له حجته في ذلك و هو ما يعتبر تعد لسيادة اليمن الوطنية ، مثل التدخل الامريكي لمواجهة القاعدة ، و التدخل السعودي بمشاركة قوى عربية أخرى في اطار ما يسمى بعاصفة الحزم ضد الانقلاب الحوثي ، و هي الحرب التي اثقلت الكاهل بشكل أكبر بسبب الاثار التدميرية التي تخلفها ، و تدمير البنية التحتية للاقتصاد اليمني ، مما زاد من تأزم الوضع في مختلف المستويات الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية و زاد من المعاناة الانسانية للمجتمع اليمني ، و قد أفرزت هذه الازمة قوى و فواعل خارجيين جدد الى جانب القوى التقليديــة و اهمها الفاعل الايراني ،و الذي برز دوره من خلال تقديم الدعم المالي و العسكري ، و حتى الاعلامي لحركة أنصار الله ، وكذلك الدور الروسي ، و الذي لم يكن بارزا بقوة ، تهدف روسيا من خلال هذا الدور الى استعادة نفوذها في المنطقة .

و انطلاقا من هذا المشهد الراهن لما يحدث في اليمن ، حاولنا تقديم تصور لمستقبل العلاقات الخارجية لليمن مع القوى الدولية و الاقليمية ، فاشتملت التوجهات المستقبلية لهاته العلاقات في عمومها على طبيعة أهداف و مصالح كل قوة.

ومن خلال تتبعنا لمسارات هذه الازمة و تطوراتها ، برز لنا البعد الاقليمي كأخطر أبعادها ، بعد تحولها من أزمة داخلية الى مشكلة اقليمية ، تورطت فيها اطراف مختلفة ، و على رأسها السعودية و ايران ، مما سيجعل المواجهة أصعب، وخاصة بعج فشل الحل السلمي متجسدا في المبادرة الخليجية ، و اللجوء الى الخيار العسكري في حرب لا تزال مستعرة على الاراضي اليمنية الى يومنا هذا ، و هو ما زاد من تعقيد الاوضاع و منح هذه الازمة مدى أطول بخلاف ما كان متوقعا لها خلال المرحلة الانتقالية ، و بعد اقرار وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، و التي اعتبرت بمثابة الدستور الجديد لدولة اليمن، و رغم المبادرات الاممية لارغام الاطراف المتصارعة للعودة الى طاولة المفاوضات ، و التسوية السلمية لهذه القضية بالاستناد الى المبادرة الخلجية ، و مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ، من خلال اصدار العديد من القرارات من قبل مجلس الامن ، بخصوص هذا الشأن ، الا أن هذه المحاولات لم تلاقي القبول ، ومن خلال تتبعنا لمسارات التسوية السياسية للازمة اليمنية ضمن هذه الدراسة .

اذن لا يمكن الا الاقرار بفشل الدور الاممي في اليمن ، و هو ما يرد الى غياب عزيمة حقيقية للامم المتحدة لاتباع أجندة الاصلاح في اليمن هذا من ناحية ، اما من ناحية اخرى ، فان مسألة اللجوء الى التسوية العسكرية سيعيق الحل السلمس بلا شك، و هو ما تجلى من خلال فشل مباحثات الكويت ، و جنيف و غيرها من اللقاءات و جلسات المشاورات التي جمعت الاطراف المتصارعة في الوقت الراهن ، و التي وصلت الى طريق مسدود ، وفشلت في ايجاد حل توافقي يرضي كل الاطراف ، و بالتالي فشل المساعي الرامية الى التهدئة ، و مرد هذا الامر الى تباين وجهات نظر الاطراف حول مستقبل البلاد ، فقاعدة الحوار الوطنية مما سيؤدي الى عواقب اوخم لمستقبل اليمن ، و يمكن أن نميز في هذا الاطار ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لليمن.

اولا- التقسيم : في ظل عدم القدرة على التوصل لحلول ترضي جميع الاطراف في اليمن ، و تداخل الابعاد الاقليمية

و الدولية في الازمة ، و كذا هشاشة الدولة اليمنية بسبب ما تعانيه من اوضاع مزرية في مختلف المستويات مما دفع البعض الى تصنيفها ضمن مصافي الدول الفاشلة ، ازاء فشل كل محاولات التسوية السياسية لهاته الازمة ، اصبح التشطير يهدد دولة اليمن الموحد ، ففي الشمال هناك الحوثيين المطالبين بحقوق الشيعة و الذين اعلنوا تمردهم العسكري عام 2014 ، و على الجانب الاخر يوجد الحراك الجنوبي الذي يطالب منذ سنوات طويلة بالانفصال عن الشمال ، و في زخم الاحداث الراهنة ، بات هذا السيناريو الاقوى لما ستؤول اليه دولة اليمن مستقبلا.

ثانيا - سيطرة الحوثيين وهو ما سيؤدي الى تحول اليمن الى دولة شيعية يحكمها أنصار الله ، فبعد نجاح الحوثيين في الاستيلاء على العاصمة صنعاء عام 2014 ، و التحكم في مفاصل الدولة ، و استمرار توسعهم في الشمال ، بدعم من الداخـــل و من الخارج كذلك ، فاصبح الحديث عن سيطرة الحوثيين ، و رجوح كفة الحرب لصالحهم أمر وارد في المستقبل ، مما سيعيد دولة اليمن الى نظام الامامة.

ثالثا- إقامة نظام فيدرالي و هو ما تم الاعلان عنه سابقا ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل حول اقامة دولة فيدرالية تتضمن ست اقاليم اثنان في الجنوب ، و اربعة في الشمال ، و هو السيناريو الاضعف بعد الفشل في تحويل مخرجات المؤتمر الى واقع ، و مع تطور الاحداث يشكل يعكس وضعا أكثر تعقيدا و تشابكا في الساحة اليمنية.

و بناءا على ما سبق ، يمكن ان نخلص الى القول بأن الوضع الراهن لا ينبؤ بحل قريب للزمة ، فالتداخل بين تحديات الداخل وتضارب المصالح و الاهداف على مستوى الخارج ، زاد من تعقيد القراءات حول مستقبل هاته الازمة الت يعيشها اليمنيون منذ عام 2011 م ، و فك الارتباط و التشابك بين الابعاد المختلفة هو الامر المطلوب في الوقت الحالي من اجل تحديد مألات هذه الازمة ، و سبل حلها بشكل اكبر ، و الاكيد بأن الحل الممكن هو الذي يقدم من الداخل ، و في اار توافقي بين كل الاطراف اليمنية المتنازعة من أجل تحقيق اصلاح سياسي و اقتصادي و اجتماعي شامل ، مما يفضي الى قيام دولة ديمقراطية مدنية مثل ما كان مراد له في بداية الاحتجاجات الشعبية ، و لكن الا بالعودة الى الخيار السلمي ، و الاعتماد على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل لعام 2013 ، و الاعتماد كذلك على الدور العربي بشقيه الاقتصادي و السياسي بما يخدم الصالح اليمني ، بتقديم المساعدات اللازمة لاخراجه من أزمته الراهنة و بإجراءات تهدف الى تهدئة التوتر، و مما يسمح لليمن بالاندماج مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ، و الالتزام الفعلي بوقف العمليات العسكرية بالكامل في جميع المناطق.

قائمـة المراجـع

I. باللغة العربية:

أ- الكتب :

1- أبو طالب حسن ، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة**،(ب . م .ن) ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 ، ص 223.

2- الجفري محمد عبد الله حسن ، **الأزمة اليمنية مظهر حديث لإرث تاريخي قديم**، ط 2 ، (ب.م.ن)، مؤسسة دار الهلال ، **1995.**

3- بن دغر أحمد عبيد ،**اليمن تحت حكم الامام أحمد 1948 – 1962**، القاهرة، مكتبة مدبولي للنشر، 2005.

4- بن عبد الكريم عبد الله، **المقتطف من تاريخ اليمن**، ط 2، بيروت ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، 1984.

5- الدغشي احمد محمد ، **الحوثيون: الظاهرة الحوثية دراسة منهجية شاملة،(طبيعة النشأة و التكوين – عوامل الظهور و جدلية العلاقة بالخارج- مشاهد المستقبل)**، دار الكتب اليمنية، اليمن ،(د،ت،ن).

6- الروحاني عبد الوهاب محمد ،**اليمن خصوصية الحكم و الوحدة دراسة تحليلية**،ط 2 ، دار زهران للنشر، عمان ، 2010.

7- سالم سيد مصطفى ، **تكوين اليمن الحديث : اليمن و الامام يحي 1904 – 1948** ،ط 4، القاهرة ، دار الامين للنشر و التوزيع ، 1993.

8- الشجاع احمد امين ، **بعد الثورة الشعبية اليمنية ايران و الحوثيون مراجع و مواجع**، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث ، صنعاء ، 2013.

9- شرف الدين احمد حسين ،**اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين) دراسة جغرافية ، تاريخية ، سياسية شاملة** ، ط 2 ،(ب،ب،ن)، مطبعة السنة المحمدية ، 1994.

10 - الصلاحي فؤاد عبد الجليل ، و اخرون، **الثورة اليمنية الخلفية و الافاق**، ط 1، الدوحة ، المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات، 2012.

11- الطويل ناصر محمد علي ، **مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء**، (د.ب.ن) ، مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث، (د.ت.ن).

12- مجموعة من الباحثين ، **الحوثية في اليمن الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**، (د.ب.ن) ، مركز الجزيرة العربية للدراسات و البحوث، 2008.

ب – المقالات و الدوريات :

1- أبو زيد أحمد محمد ، " معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسبّبات والانعكاسات والمآلات "، **مجلة المستقبل العربي**.

2 - أبو طالب حسن ، " التصدع الداخلي: مأزق الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية "، **السياسة الدولية**، م 46 ، ع 184، (افريل 2011).

3 - البشيري منصور ، "البعد الاقتصادي و علاقته بالثورة الشعبية"،**مجلة شؤون العصر**. العددان 41-42 ، (أفريل – سبتمبر 2011).

4- التميمي سعيد علي حسين ، " التحولات السياسية في اليمن و تحـــديات الاســـتقرار الداخلي " ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 25، 2014 م.

5- الدخيل خالد ، " العلاقات اليـمنية الخليجية ، السعودية نمـــوذجا "، **مجلة شـــؤون العصر** ، العدد 40 ، (مارس 2011 م).

6- الصلاحي فؤاد ، " التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في الفترة 2006 – 2015 "، **جريدة القدس**، يومية ، العدد 5414 ، 25 اكتوبر 2006.

7- الصلاحي فؤاد ، " التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في الفترة 2006 – 2015 "، **جريدة القدس**، يومية ، العدد 5414 ،(26 اكتوبر 2006).

8- الصلاحي فؤاد ، " سوسيولوجيا الشارع السياسي العربي قراءة تحليلية أولية في محددات الثورة الشعبية في اليمن "، **مجلة شؤون العصر**، ع 41- 42، (سبتمبر 2011).

9- العتيبي سرحان ، " الوحدة اليمنية : مقوماتها ، اتجاهاتها، و مستقبلها **"، مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 82، 2004 .

10- القيداني خالد احمد ، " الاغتراب و الازمات السياسية في اليمن (مدخل تاريخي) " ، **مجلة شـــؤون العصر**. العدد 49 ،(افريل - جوان 2013).

11- "اليمن بعد العاصفة"، المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات، (افريل 2015).

12-"انسداد سياسي و تعثر عسكري "، مركز الجزيرة للدراسات، (جوان 2016).

13- عبد الغني أحمد محمد ، " مسارات الدور الاممي في اليمن "، **مجلة شؤون العصر**، ع 43 ،(اكتوبر – ديسمبر 2011).

14- عبد الله عبد الخالق ، " انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، (افريل 2012).

15- عيسى عبد المالك محمد ، " ربيع اليمن دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة "، **التقرير العربي السـابع للتنمية الثقافية**، ط1، مؤسسة الفكر العربي ، لبنان ، 2014.

16- يوسف أحمد ، "أزمة اليمن حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية "، **أفاق المستقبل**، العدد 27، (سبتمبر 2015).

17- هايكل برنارد ، " الولايات المتحدة و صـــالح حان الوقـت للبحث عن بديل "، **مجلة شؤون العصر**، العددان 41 – 42، (سبتمبر 2011).

18- محمد فيان احمد ، عبد نور صبحي ، " القوى الاقليمية المؤثرة بأمن و استقرار اليمن المملكة العربية السعودية نموذجا للمدة 1990 - 2015 "، **مجلة الاداب** ، العدد 116، 2016 م.

19- مجموعة من الباحثيين، " اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل "، مؤسسة فريدريش ايبرت ، صنعاء ، 2010.

ج- **الوثائق و التقارير**:

1-" الجنوب قضيتي (رؤية مقدمة من الحراك السلمي الجنوبي الى فريق القضية الجنوبية)" ، **وثيقة مؤتمر الحوار الوطني** ، صنعاء ، 25 ماي 2013 م.

2 - الكبسي ابراهيم ، تقرير عن: " زيارة رئيس الجمهورية لروسيا "، المرآز الوطني للمعلومـــات ، 10 أفريل 2013.

د- **الرسائل الجامعية:**

1 - جبريل زليخة عبد القادر ، **ترجمة الفصل الرابع من كـــتاب الـثورات و الحـكم العسكري في الشرق الأوسط: الدول العربية دراسة حالة مصر و ليبيا و السودان و اليمن.** مذكرة ماجستير، (جامعة الســودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا)، ماي 2014.

هـ - **المواقع الالكترونية :**

1- "الحوثيون الحقيقة العسكرية و مصادر الدعم"، وحدة الدراسات و الابحاث، 18 /2017/03، في موقع: **http://www.fikercenter.com/political-analysis/the-houthis-the-military-power-and-sources-of-support** .

2- الدولة العميقة في اليمن النشأة و المستقبل ، مركز الفكر للدراسات و الابحاث،2017/01/20 ، من موقع: **http://www.fikercenter.com/political-analysis/deep-state-in-yemen-emergence-and-future-4**

3- " الموقف الروسي تجاه اليمن ودوافعه "، 2017/03/20 ، من موقع :

.http://www.hasadalyoum.com/news6815.html

4- "اليمن مؤشرات الاقتصاد "، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، من 01 جانفي الى 30 مارس 2016، 2017/02/15، في موقع : **http://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/686724** .

5- " أمريكا تمهّد لإقامة ناتو خليجي فهل تكون بدايته في اليمن وضد إيران؟"، 2017/05/01 ، من موقع : **http://www.marayaleb.org/index.php/studies/** .

6- الحسيني ناصر ،" النظام السياسي في اليمن .. الرقص على رؤوس الثعابين ـ الجزء الأول" ، 2017/01/12 ، من موقع: **http://www.inbaa.com**

7- خشافة أمجد ، " التواجد الامريكي في اليمن "، **مجلة البيان** ،2017/05/14 ، من موقع : **http://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3652** .

8- دياب أحمد ،" ايران وروسيا حجر عثرة في وجه دول الخليج لانقاذ اليمن من الانقلاب الحوثي "، 2017/04/11 ، من موقع: **.http://arb.majalla.com/2015/03/article55252966/**

9- راشد عامر ، " العلاقات الروسية الإيرانية ودرس اليمن "،2017/04/27 ، من موقع : **.http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/26**

10- نهال احمد سيد ، " تحولات السياسة الخارجية الامريكية فى دول الربيع العربى دراسة حالة : اليمن _ سوريا 2010 _ 2015 "، 2017/03/17 ، من موقع : **http://democraticac.de/?p=34751 .**

11- عبد الرحمن أحمد جهاد ، " العلاقات الايرانية – اليمنية و اثرها في امن الخليج العربي " ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، 2017/03/18 ، من موقع : **.http://almezmaah.com/2013/12/21**

12- فتحي محمد ، "القصة الكاملة لدول الخليج مع عاصفة الحزم"، 2017/05/04 ، من موقع : **http://alnaharelarbi.com .**

13- " ما دلالات زيارة وزير الدفاع الأمريكي الشرق أوسطيّة؟"، 2017/05/01 ، من موقع : **./http://www.akhbarye24.net/news/601294**

14- موسي راندا ، " العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربى " ، 2017/03/13 ، من موقع : **.http://rouyaturkiyyah.com/**

15- " مؤشر مدركات الفساد 2016م "،06 /2017/04 ، من موقع : في : **http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016**

16- " مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة يكشف تلاعب إدارة الرئيس الامريكي السابق بالملف اليمني" ، 2017/04/15 ، من موقع: **http://hunaaden.net/news37334.html** .

17- " نبذة عن العلاقات الروسية – اليمنية " ،2017/03/10 ، من موقع : **https://arabic.rt.com/info/796278- .**

18- " وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: خطوة على طريق حل الأزمة وبناء الدولة؟ "،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،في : 2017/03/10 ، من موقع: **http://www.dohainstitute.org** .

II. باللغة الاجنبية :

ا - المقالات :

1- Baram Adam , "Civil war in yemen imminent and avoidable ", **Policy Memo**, N 130, March 2015, p p 01-09.

2- lopour Jacqueline ," spolight on yemen's forgotten war and umanitarian disaster preventing the next syrian refugee crisis", **CIGI papers ,** NO. 97, march 2016.

3 - mcgoldrick Jamie," Statement by the humanitarian coordinator in yemen on the impact of the conflict and the ongoing food crisis ", Office of the humanitarian coordinator in yemen, sanaa, 21 february 2017.

4- Salisbury Peter , "Yemen and the Saudi–Iranian 'Cold War " , **Chatham House** ,February 2015.

5 -"Yemen is peace possible ? ", **Crisis Group Middle East ,**report Nº 167 ,09 february 2016.

2- المواقع الالكترونية:

1- Dan de luce, Paul mcleary, " Yemen is the first battleground in trump's confrontation with iran ", Foreign policy, February 03,2017,at : **http://foreignpolicy.com/2017/02/03/yemen-is-the-first-battleground-in-trumps-confrontation-with-iran/ .**

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	القرار 2011/2014 الصادر عن مجلس الامن الدولي و المتعلق بالشأن اليمني.
02	القرار 2015/2201 الصادر عن مجلس الامن الدولي و المتعلق بالشأن اليمني.
03	القرار 2015/2216 الصادر عن مجلس الامن الدولي و المتعلق بالشأن اليمني.
04	بيان صادر عن منسق الشؤون الانسانية في اليمن عام 2017.

الملاحق

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

اهداء

الملخص

مقدمة ..... **أ- د**

الفصل الاول : السياقات التاريخية لنشأة الدولة في اليمن..... 07

المبحث الاول : مسار تشكل الدولة في اليمن..... 09

المطلب الاول: اعلان النظام الجمهوري في اليمن.....09

المطلب الثاني: الوحدة اليمنية 1990.....15

المطلب الثالث : الحرب الاهلية 1994.....18

المبحث الثاني :البنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لدولة اليمن.....20

المطلب الاول : بنية الاقتصاد اليمني.....20

المطلب الثاني: العامل القبلي في اليمن..... 25

المطلب الثالث: سمات النظام السياسي لليمن الموحد.....29

الفصل الثاني : انفجار الازمة اليمنية.....37

المطلب الاول: توصيف الازمة.....39

المطلب الثالث: صعود الحوثيين الى سدة الحكم..... 47

المبحث الثاني : مسارات التسوية السياسية للازمة اليمنية الراهنة.....54

المطلب الاول : المبادرات العربية لحل الازمة اليمنية.....54

المطلب الثاني: المبادرات الدولية لحل الازمة اليمنية.....58

المطلب الثالث: حل الازمة في اطار التحالف العربي.....63

الفصل الثالث : معوقات التسوية السياسية للازمة اليمنية الراهنة.....67

المبحث الاول : المعوقات الداخلية للازمة اليمنية.....69

المطلب الاول: اشكالية الشمال و الجنوب.....69

المطلب الثاني : اشكالية المذهب الزيدي في اليمن.....73

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية لمسارات التسوية السياسية السياسية للازمة اليمنية.....75

المطلب الاول : الاهمية الجيوسياسية لدولة اليمن.....79

المطلب الثاني: التدخل السعودي في اليمن.....84

المطلب الثالث: اليمن و التهديدات الارهابية.....89

الفصل الرابع:الانعكاسات المستقبلية للازمة اليمنية على علاقات اليمن الخارجية.....92

المبحث الاول : علاقة اليمن مع القوى الكبرى..... 94

المطلب الاول : العلاقات اليمنية الكبرى.....94

المطلب الثاني: العلاقات اليمنية الروسية.....99

المبحث الثاني :علاقة اليمن مع القوى الاقليمية..... 103

المطلب الاول : علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية)..... 103

المطلب الثاني: العلاقات اليمنية الايرانية..... 109

الخاتمة.....113

قائمة المراجع..... 117

فهرس الملاحق 122

الملاحق 123

فهرس المحتويات 145